

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9392

الخميس، 3 آب/أغسطس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد/السيدة ساها/السيد وود/السيد كيلى	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد أدريانوف
	إكوادور	السيد فيايو كاروليس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد عزام
	البرازيل	السيد كروفانيل بارينيو
	سويسرا	السيد كارينتر
	الصين	السيد جاو شواي
	غابون	السيدة أوي
	غانا	السيدة أرين
	فرنسا	السيدة لوباتو
	مالطة	السيدة ميكاليف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كاليب
	موزامبيق	السيد بواناهاغي
	اليابان	السيد ناكاجاوا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات

رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات

المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2023/560).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-23022 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/00.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ستدفع الأضواء الومضة على أطواق الميكروفونات المتحدثين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني الولايات المتحدة على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. وأود أيضاً أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوة مقدمي الإحاطات الذين تحدثوا عن دور الأعمال التجارية في جمع الأموال. إن إشراك القطاع الخاص يبدأ بإشراك قادة القطاع في المحادثات ويثني الأردن عليكم، السيدة الرئيسة، لقيادتهم هذا الجهد على أعلى مستوى سياسي.

إن الجوع الذي يتعرض له النازحون بسبب النزاعات هو أخطر أشكال انعدام الأمن الغذائي. وتثير دورة الحرب والمجاعة تحدياً أمنياً أقل وضوحاً ولكنه ليس أقل إلحاحاً، حيث تمنع الموارد المجهدة البلدان المضيفة للاجئين من توفير الغذاء لمن يحتاجون إليه. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذا التحدي بمفرده، ولا سيما البلدان النامية في المناطق الحرجة مناخياً. وفي الأردن، حيث يؤثر انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع على ثلاثة من كل أربعة لاجئين وحوالي 5% من مجموع السكان، تمس الحاجة إلى التضامن الدولي. فقد شهد الأردن، مع واحد من أدنى مستويات المياه المتاحة للشخص الواحد في العالم، صدمات متكررة بشكل متزايد مرتبطة بالمناخ تجهد القطاع الزراعي الذي يتوقع منه أن يغذي المزيد الآن. وقد أدى التصحر إلى تعميق أوجه ضعف احتياجات الأردن الغذائية الأساسية، التي تلبى 80 في المائة منها عن طريق الواردات.

وتتزايد الاحتياجات المتصاعدة بسرعة أكبر من التعهدات بتقديم المساعدات. وتضطر وكالات الأمم المتحدة التي تعاني من نقص مزمّن في التمويل إلى إطعام المتضورين جوعاً على حساب الجوعى. وفي الأردن، يلبي برنامج الأغذية العالمي الاحتياجات الغذائية

الأساسية لما يقرب من نصف مليون لاجئ. ولكن قبل ثلاثة أيام فقط، أنهى برنامج الأغذية العالمي المنح النقدية لأكثر من 50 000 لاجئ في الأردن، مما أدى إلى تصعيد انسحابه من أكبر مخيمات للاجئين في الشرق الأوسط بعد أن خفض الدعم الغذائي بمقدار الثلث لجميع اللاجئين الـ 120 000 في مخيمي الزعتري والأزرع العام الماضي. وفي ذلك الصدد، ينبغي التشديد على أنه يتعين على الدول المانحة أن تخصص موارد إضافية وكافية للوفاء بأي التزامات جديدة للبلدان المتأثرة بنزاعات أخرى، وألا تقوض تمويل البرامج القائمة، بما في ذلك التمويل المخصص لبرنامج الأغذية العالمي.

وقد وافقت البلدان التي تتحمل وطأة عواقب النزاع المسببة للجوع على تحمل عبء هائل، على أساس وعد بتقاسم الأعباء التي تحملتها بالنيابة عن المجتمع الدولي. غير أنه لم يتم الوفاء بتلك الوعود، ويساورنا القلق من أن إعطاء الأولوية للمساعدة الإنسانية على أساس الأهمية السياسية للنزاع بالنسبة لمجتمع المانحين سيعرض ملايين اللاجئين في جميع أنحاء العالم لخطر جوع متزايد. إن البلدان التي تستضيف لاجئين تؤدي منفعة عامة عالمية، وتظهر تضامنها مع أولويات المجتمع الدولي. فعندما يوفر الأردن تصاريح عمل وتدريب لمئات الآلاف من اللاجئين، وعندما يقدم خدمات صحية وتعليمية جيدة، فإنه يبعث برسالة مفادها أن الدول ستذهب إلى أبعد من الوفاء بمسؤولياتها وهي تنتظر أن يقبل أعضاء المجتمع الدولي الاضطلاع بالمسؤولية التي تقع عليهم. ونتوقع من المجلس أن يضطلع بمسؤوليته في تيسير حلول مستدامة لأزمات اللاجئين، وأن تعمل الأمم المتحدة ككل من أجل تمكين اللاجئين من العودة الآمنة والكرامة والطوعية إلى ديارهم.

سيشارك الأردن في مؤتمر قمة المستقبل واجتماعه الوزاري التحضيري هذا الخريف لتسليط الضوء على تحدي الأجيال المتمثل في معالجة انعدام الأمن الغذائي في مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. فنحن حريصون على الاستماع إلى تقرير الأمين العام في العام المقبل عن التقدم المحرز في متابعة مؤتمر قمة النظم الغذائية لهذا العام، ونقف على استعداد للمساعدة في نقل الزخم حتى التقييم العالمي

إننا ندين قرار روسيا الانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في ظل معرفتها الكاملة بأثر ذلك على أسعار الغذاء العالمية والفئات الأكثر ضعفا في العالم. إن استهداف روسيا وتدميرها المتعمدين للبنية التحتية الزراعية وبنى تحتية مدنية أوكرانية أخرى، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، قد تسببا في خسائر وأضرار فادحة لأوكرانيا وفاقما انعدام الأمن الغذائي العالمي.

ندعو روسيا إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وإنهاء حربها في أوكرانيا. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام غوتيريش وتركيا للحفاظ على شريان الحياة الحيوي المتمثل في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. فلا تزال هذه المبادرة بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء العالمية ولضمان حصول الفئات الأكثر ضعفا في أفريقيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط على إمدادات يمكن التنبؤ بها من الأغذية بأسعار معقولة.

ستواصل أستراليا وكندا ونيوزيلندا دعم النهج المتعددة الأطراف لإزاء التحديات الإنسانية. ونشيد بشجاعة المنظمات الإنسانية غير المتحيزة في البقاء في بيئات متزايدة التعقيد وتقديم الخدمات فيها. ونكرر نداءاتنا القوية إلى جميع الأطراف للالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مطلب ضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبأمان ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين.

نحن ندرك أن الأزمات المتعددة الأوجه تستنزف المنظمات الإنسانية ومنظومة العمل الإنساني إلى أقصى حدودها. إننا نحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على حماية المدنيين والبنية التحتية والأعيان المدنية الضرورية لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك النظم الزراعية والغذائية. ونذكر بإدانة مجلس الأمن المتكررة وبالإجماع للتجوبع كوسيلة من وسائل الحرب وبضرورة المساءلة بموجب القانون الدولي. لقد استمعنا إلى دعوة الأمين العام للعمل في مؤتمر قمة النظم الغذائية ونؤكد على ضرورة تسريع العمل بشأن الأمن الغذائي ودوافع النزاع من أجل إعادة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى مسارها الصحيح.

المقبل في عام 2025. وتنسيقنا الجماعي والسريع، بوصفنا مجتمعا دوليا، أساسي لمنع الأزمات العالمية التي قد تكون ماثلة في المستقبل. وكما قال جلالة الملك عبد الله الثاني في إشارة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي، يجب علينا أن نواصل العمل معا إذا أردنا النجاح.

وأخيرا، أود أن أذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وفي حالات الاحتلال. إن معاناة الشعب الفلسطيني وحرمانه نتيجة للاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود مثال واضح على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن على وقف تلك الانتهاكات ضد السكان المحميين، وهو أمر أخفق باستمرار في القيام به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا).

أشكر الولايات المتحدة على قيادتها بشأن هذه المسألة. كما أشكر منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها، السيدة رينا غيلاني، على عملها الدؤوب لتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وقت حاجة غير مسبوق. فأكثر من 345 مليون شخص يواجهون هذا العام انعدام أمن غذائي حاد، أي أكثر من ضعف العدد في عام 2020. ومن بين هؤلاء، هناك أكثر من 43 مليون شخص على حافة المجاعة، ومن المتوقع أن يواجه ما يقرب من مليون شخص ظروفًا كارثية. ونحن نعلم أن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، مع تأثر النساء والفتيات بشكل خاص. ويثير تزايد انعدام الأمن الغذائي والمعاناة الإنسانية قلقًا بالغا.

ومع تغير المناخ، تظل الصدمات الاقتصادية وعدم المساواة التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والنزاعات والعنف هي الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية والمجاعة. إن العالم حاليا يواجه أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام 1945.

وأخيراً، ندعو إلى حلول تضع الإنسانية فوق السياسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

السيد الربخي (عمان): أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، وبلدي سلطنة عمان، وذلك في إطار هذه المناقشة حول المجاعة وأزمات الغذاء العالمية المرتبطة بالصراعات.

أستهل شاكرًا الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، لطرح هذا الموضوع الهام على أجندة المجلس، مؤكداً في الوقت ذاته على أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتابع باهتمام بالغ تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية وما تشهده من أزمات وصراعات متعددة. وترى دول المجلس أن استمرار هذه الأزمات والصراعات من شأنه أن يقوض قدرة المجتمع الدولي على مواجهة تداعياتها على الأمن الغذائي، وعلى استقرار الدول، ناهيك عن تأثيراتها الإنسانية على الدول والشعوب على حد سواء.

كما تود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تشير هنا إلى قرار مجلس الأمن 2417 (2018)، الصادر بتاريخ 24 أيار/مايو 2018، والذي أكد على الصلة بين النزاعات المسلحة والعنف من جهة وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة من جهة أخرى، ورفض الممارسات التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني جملة وتفصيلاً، بما في ذلك المنع غير القانوني من إيصال المساعدات والمواد الإنسانية وحرمان المدنيين من الوصول إلى المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، وهو قرار مقدم من دولة الكويت بالمشاركة مع هولندا والسويد وساحل العاج، وتم اعتماده بتوافق الآراء، ولاقى ترحيباً وتأييداً دولياً واسعاً.

وإذ تدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تنفيذ ما تضمنه القرار 2417 (2018) من توصيات، وذلك للحد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية نتيجة نشوب نزاعات أو صراعات مسلحة واستمرار تأثيرها السلبي على الأمن الغذائي، فإنها تطالب جميع الأطراف في

النزاعات والصراعات المسلحة بضرورة الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باحترام وحماية المدنيين والحرص على تجنب استهداف الأعيان والمنشآت المدنية، بما فيها المنشآت اللازمة لإنتاج الأغذية والأدوية والأمصال وتوزيعها، والامتناع عن مهاجمة أو تدمير أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، واحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشحنات المستخدمة لعمليات الإغاثة الإنسانية.

هذا، ويساور دول مجلس التعاون القلق إزاء مستوى الاحتياجات الإنسانية في العالم وخطر المجاعة الذي يهدد العديد من المدنيين والمجتمعات حول العالم. وبوضع قرار الجمعية العامة 182/46 و 114/58 في الاعتبار، تود التأكيد على أهمية وضرورة الالتزام التام بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام علاقات حسن الجوار، وأنه وفق المادة الثانية من الميثاق يتوجب على الدول الأعضاء تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وأن أي تحرك يخالف ذلك لا بد أن يكون من خلال الأمم المتحدة وبتفويض رسمي واضح ومقتن وضمن ولاية محددة من مجلس الأمن الدولي وبالتنسيق مع الدول المعنية.

لا يخفى على هذا المجلس ما تبذله دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهود في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للتصدي للاحتياجات العاجلة، ومن ضمنها ضمان الأمن الغذائي. ونذكر أيضاً أنه بالإضافة إلى الصراعات التي تواجهها، فإن التغير المناخي يفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي. ولذلك ترى دول مجلس التعاون أهمية تضافر الجهود الدولية نحو تعزيز منظومة العمل المناخي وتعزيز قدرة الصمود للدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية.

وتدعو دول مجلس التعاون المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لحل الأزمات والصراعات والتعامل معها على قدر الاهتمام والمساواة. إن النزاعات المسلحة، وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانعدام الأمن

ثانياً، يجب التقيد بصرامة في جميع النزاعات بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني. ويجب أن تمتنع كافة الأطراف عن أي عمل يهدد معيشة المدنيين في المناطق المتضررة من النزاعات، بما في ذلك الهجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين وتدميرها، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2417 (2018) والقرار 2573 (2021)، الذي قدمته فييت نام في نيسان/أبريل 2021. ويجب ألا يُحرم المدنيون، لا سيما النساء والأطفال، من إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية، بما فيها المعونة الغذائية.

ثالثاً، يتحتم على الأمم المتحدة أن تتابع نهجاً يشمل المنظومة بأسرها إزاء تعزيز السلام والتنمية المستدامين والتصدي لانعدام الأمن الغذائي. ويتعين على مجلس الأمن أن يعمل بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك مع الجهات المانحة الدولية بغية مكافحة الجوع في المناطق المتضررة من النزاعات. ويكتسي التعاون مع المنظمات الإقليمية أهمية بالغة أيضاً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعزيز منظومات غذائية مرنة ويسهل الوصول إليها وتأمين سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية.

ومن واقع تجربة فييت نام، بعد أن مرت بعقود من الحرب وتحولت من بلد يعاني من الجوع إلى أحد أكبر مصدري الأرز والمنتجات الزراعية في العالم، فإنها تدرك الدور الحيوي للأمن الغذائي في الحفاظ على السلام والعكس صحيح. واليوم، يشكّل الأمن الغذائي غاية ووسيلة في استراتيجية فييت نام الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية، والتي نعطي فيها الأولوية لتطوير الزراعة منخفضة الانبعاثات والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ونطمح إلى أن نصبح مركزاً للابتكار في مجال الغذاء في المنطقة. وتواصل فييت نام الإسهام بنشاط في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد العالمي من خلال الصادرات المستقرة للأرز والعديد من المنتجات الزراعية الأخرى، وهي على استعداد للعمل عن كثب مع المجتمع الدولي للتصدي للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

الغذائي، وسياسات التجويع ضد المدنيين أينما كانوا هي من العوامل الدافعة للتشرد والتهجير القسري، حيث يمكن أن يكون للتشريد والتهجير القسري في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أو الخاضعة للاحتلال الأجنبي آثاراً مدمرة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والمستلزمات المعيشية الأساسية. من هنا تدعو دول مجلس التعاون جميع الأطراف المتنازعة إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتوفير السبل الآمنة للوصول موظفي تقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في النزاعات والصراعات المسلحة دون عوائق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأرحب باهتمام مجلس الأمن المستمر بهذا الموضوع الهام.

كما أبرزت مختلف التقارير الأخيرة، وفي الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي عقدت في الشهر الماضي في روما، يواجه عالمنا تغيرات متزايدة في الأمن الغذائي. فحتى على الرغم من أن معظم القطاعات قد تعافت من الجائحة - بشكل أو بآخر - إلا أن الحصول على الغذاء لا يزال يمثل مشكلة عويصة في أجزاء كثيرة من العالم. إن أسباب انعدام الأمن الغذائي معقدة ومتعددة، وهي تتراوح بين عوامل طبيعية وعوامل اجتماعية واقتصادية. ولكن ليس من قبيل المصادفة أن الجوع والمجاعة في الوقت الحاضر يلوحان في الأفق بشكل رئيسي في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بالعلاقة بين النزاعات والجوع الناجم عن النزاعات. فهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة لكسر هذه الحلقة المفرغة.

وأود في هذا الصدد التأكيد على عدة نقاط.

أولاً، إن أكثر الطرق فعالية لمنع الجوع والمجاعة في المناطق المتأثرة بالنزاعات هي التصدي للعنف وبناء السلام. ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر فعالية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مما يقلل من خطر انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

ويترتب على ذلك عواقب إنسانية هائلة. ولذلك فإن قرار مجلس الأمن 2417 (2018)، الذي يدين استخدام تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب، فضلاً عن المنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية، يكتسي أهمية بالغة. إن الحاجة ملحة. وتقع المسؤولية على عاتقنا. ولذلك يتعين علينا أن نعزز الجهود الجماعية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم جراء النزاع المسلح.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن ينصب تركيزنا على المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، يجب أن نحمي المدنيين في جميع الحالات من الجوع والمجاعة، لا سيما في حالات النزاع المسلح. وتعارض تايلند استخدام الغذاء سلاحاً للحرب وتدعو الأطراف الضالعة في نزاعات بشكل مباشر إلى الالتزام باتخاذ إجراءات تهدف إلى التأكد من عدم استخدام الغذاء وتجويع المدنيين أبداً أسلوباً من أساليب الحرب. وتدعو كل دولة عضو وجميع أطراف النزاعات إلى أن تحترم التزاماتها - الإنسانية والقانونية - بحماية المدنيين في حالات النزاع وكفالة إمدادهم بالغذاء وأن تقي بتلك الالتزامات. ويجب أيضاً حماية الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، بما في ذلك الأعيان المتصلة بالإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية وتوزيعها.

ثانياً، يجب أن نكفل منظومة غذائية أكثر مرونة وأفضل أداء لمنع تقشي انعدام الأمن الغذائي والمجاعة. إن آثار النزاع على المنظومة الغذائية تتجلى الآن أكثر من أي وقت مضى وتتجاوز بكثير مناطق النزاعات نتيجة للطابع العالمي لسلسلة الإمدادات الغذائية. ويخلف انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات آثاراً غير متناسبة على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية لأنها الأكثر عرضة لاضطرابات تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية والأسمدة. وتلك البلدان نفسها هي أيضاً الأكثر عرضة لتقلبات أسعار الغذاء والطاقة الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار.

ولذلك من الضروري أن نعزز منظومتنا الغذائية العالمية وأن نكفل استدامة سلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها. ويجب أن نكفل كلا

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أهني الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأعرب عن تقديري لوزير الخارجية بليكن لعقده وترؤسه هذه المناقشة المفتوحة الهامة هذا الصباح بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى المملكة المتحدة على رئاستها المثمرة للمجلس في الشهر الماضي. ونقدر الرؤى الثاقبة التي عرضها مقدمو الإحاطات لمناقشات اليوم.

ما هو القاسم المشترك بين التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023 والتقرير الأخير للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345)، وأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي؟ جميعها تشير إلى أن النزاعات المسلحة والحروب هي أكبر عامل مسبب للجوع وانعدام الأمن الغذائي في الوقت الحاضر.

لقد أظهر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023، الذي صدر في أيار/مايو، أن أكثر من ربع بليون شخص يعانون من الجوع الحاد، وأن الصدمات الاقتصادية وظروف الطقس القاسية والنزاعات تسهم في زيادة ذلك العدد.

ويبرز تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو 2023 الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. والتقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي بعنوان "بؤر الجوع الساخنة: إنذارات مبكرة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن الانعدام الحاد للأمن الغذائي: توقعات للفترة من حزيران/يونيه 2023 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023" يحذر من أن الانعدام الحاد للأمن الغذائي على الأرجح سيتفاقم في 18 بؤرة جوع ساخنة في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ومعظمها في حالات نزاع. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن 70 في المائة من الجياع في العالم يعيشون في مناطق متأثرة بالحروب.

إن الاستنتاجات واضحة: الحالة العالمية السيئة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي تزداد سوءاً جراء الحروب والنزاعات المسلحة.

بسبب النزاعات المسلحة، إن لم يكن القضاء عليه، لأن ذلك يظل أمراً محورياً لجهودنا المستمرة والمكرسة لكفالة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتعزيز الأمن الغذائي للجميع على المدى الطويل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفر (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفينيا بيان الاتحاد الأوروبي. ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفقتنا الوطنية. ونعرب عن امتناننا للولايات المتحدة لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة، كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات.

أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاث نقاط رئيسية.

تشعر سلوفينيا بقلق بالغ إزاء الاتجاهات المقلقة في مجال انعدام الأمن الغذائي العالمي. ومما يبعث على الإحباط أن نشهد تراجعاً في جهود العالم للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع مظاهره. ففي عام 2022، عانى أكثر من ربع بليون شخص من الجوع الحاد في 58 بلداً وإقليماً، يعيش الكثير منها في حالات نزاع مسلحة.

وكما أبرز قرار مجلس الأمن 2417 (2018)، ثمة حلقة مفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. هاتان المسألتان متشابكتان وتديم إحداهما الأخرى.

نحن ندرك أن النزاع وانعدام الأمن يشكّلان الدافعين الرئيسيين للانعدام الحاد للأمن الغذائي الذي يعاني منه 117 مليون شخص في 19 بلداً وإقليماً.

ويكشف أحدث تقرير للأمن العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345) عن عدة اتجاهات مثيرة للقلق فيما يتعلق بتأثير النزاع على توفر الغذاء والماء. ويقع وراء كل اتجاه العديد من القصص المؤلمة، فهناك أطفال يُجبرون على التخلي عن تعليمهم بسبب ندرة الغذاء، وهناك نساء وفتيات معرضات بشدة لخطر العنف الجنسي أثناء جمع المياه بعد أن يحل الظلام، وهناك أراض زراعية خصبة ملوثة بالذخائر المتفجرة. إن تلك الاتجاهات ترسم صورة

من القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافر الغذاء من أجل الحيلولة دون تصاعد مشكلة الجوع وتحولها إلى مشكلة مجاعة. وفي هذا الصدد، يجب أن تقضي القواعد والأنظمة بموجب الأطر التجارية المتعددة الأطراف إلى تعزيز التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والغذائية. وينبغي أن تظل سلسلة الإمداد مفتوحة دون عوائق لتدفق السلع الأساسية مثل الأغذية والأسمدة والطاقة. وفي بعض الحالات، ينبغي تقديم المساعدات الغذائية والتمويل الميسر للمحتاجين.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن نشجع على عمل مناخي أكثر فعالية لتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي. فتغير المناخ والظواهر الجوية القسوى عاملان مضاعفان للخطر. وكما قال الأمين العام، فإن عصر الغليان العالمي قد أبرز العواقب الكارثية لفقدان التنوع البيولوجي وظروف الطقس القاسية وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها على إنتاج الأغذية ونقلها. والصدمات المرتبطة بالمناخ في مجال الإمدادات، مثل فقدان وتلف المحاصيل جراء الفيضانات، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أكبر في أسعار المواد الغذائية. ولذلك ينبغي تسخير العلم والتكنولوجيا في كفالة القدر الكافي من الإمدادات الغذائية، فضلاً عن تحسين تخزين الأغذية. ويجب تعزيز الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية والزراعية للتخفيف من المخاطر المتصلة بالمناطق الزراعية والإمدادات الغذائية والهياكل الأساسية للنقل والطرق المعرضة للضرر. وعلى المدى الطويل، يشكّل الاستثمار في العمل المناخي الفعال استثماراً في تأمين إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية، ومن ثم فإنه استثمار في مكافحة الجوع والمجاعة.

وفي الختام، إن تعزيز الأمن الغذائي والحاجة إلى منع حدوث المجاعة والجوع نتيجة للنزاعات المسلحة لا يشكلان واجباً إنسانياً فحسب، بل إنهما يدلان على الصلة التي لا تتفصم بين التنمية المستدامة وتحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتذكّرنا المجاعة والجوع في حالات النزاع بأن تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلم والأمن والاستقرار سيكون بعيد المنال، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وعليه، دعونا نحاول، على الأقل، أن نقلل إلى أدنى حد من تجويع المدنيين

بشأن أهداف ملموسة وعملية المنحى. ويمكن استكشاف العديد من الخطوات، بما في ذلك تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وترجمة علامات الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة باستخدام الأدوات القائمة مثل إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

وفي الختام، يتعين علينا أن لا ننسى أن وراء مناقشاتنا حياة أناس حقيقيين يواجهون عواقب انعدام الأمن الغذائي العالمي. فيمكن لمداولتنا البناءة في هذه القاعة أن تحدث أثرا ذا مغزى على حياتهم، ولكن فقط إذا تمكنا من تعزيز التعاون الدولي وتعزيز قدرتهم على الصمود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

في البداية، أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم هذا الصباح، والأهم من ذلك، بطبيعة الحال، على العمل الذي يقومون به هم وزملائهم كل يوم لمساعدة المحتاجين.

لقد شهد هذا العام نزاعات تسفر عن آثار مدمرة في العديد من المناطق، وتزيد من تفاقمها العواقب المدمرة لتغير المناخ. وقد قلبت الآثار مجتمعة حياة الملايين رأسا على عقب. إن الجوع يزداد والناس يعانون. فيجب علينا أن نفعل ما في وسعنا لوقف الجوع لا تسريع المجاعة وانعدام الأمن الغذائي. وفي ذلك السياق، تشجب بلدان الشمال الأوروبي بشدة قرار روسيا الانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتدين هجماتها اللاحقة على الموانئ الأوكرانية ومرافق الحبوب - وهي مرافق أساسية للأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم. فقد كانت المبادرة حاسمة في مساعدتنا على تجنب المزيد من التفاقم في أزمة الغذاء العالمية. وكذلك ساعدت في تحقيق استقرار أسعار الغذاء العالمية، التي أظهرت بالفعل علامات على الزيادة في أعقاب انسحاب روسيا.

مروعة. ويزيد تغير المناخ، الذي يتجلى في حالات الجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات وغيرها من الظواهر، من تفاقم الجوع في مختلف النزاعات. وتداعياته على السلام والأمن واضحة ولها عواقب ملموسة على ملايين البشر.

والإحصاءات التي نشير إليها تمثل أفرادا حقيقيين على الأرض. وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي ضرورة التمسك بالقانون الدولي الإنساني وتقديم المساعدة الإنسانية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتلبي احتياجات الناس المتنوعة. ولا احترام القانون الدولي الإنساني طبقات متعددة. فهو ينطوي على تيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق، فضلا عن منع أي عائق أمام ذلك الوصول. وينطوي على منع استخدام إمكانية الحصول على المياه النظيفة والغذاء كسلاح وضمان حماية الأعيان المدنية، بما في ذلك الأهداف الضرورية لإنتاج الأغذية وتوزيعها. كما إنه ينطوي على احترام الموظفين المدنيين وحمايتهم. ويقع على عاتق جميع أطراف النزاع التزام باحترام القانون الدولي الإنساني وضمان الامتثال له في جميع الظروف.

وأخيرا، يجب علينا أن نعزز التنسيق لتعزيز النظم الغذائية العالمية. ومع تزايد تعقيد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والنزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، يجب بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات على الأرض وتعزيز الجهود العالمية في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها. ونأمل كذلك أن نرى مزيدا من الأفكار الثاقبة في الاستراتيجيات المحتملة لتعزيز عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بمنع المجاعة، التي تجمع بين كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وتظل سلوفينيا ملتزمة بالقيام بدورها. ففي العام الماضي، زدنا دعمنا المالي للأمن الغذائي بستة أضعاف. ونتطلع بشغف، بوصفنا عضوا جديدا في مجلس الأمن، إلى التعاون مع الأعضاء الآخرين

ينفذ المزيد من الأرواح وسبل العيش من الجوع الناجم عن المناخ بالتخزين المسبق للإمدادات، بما في ذلك المواد الغذائية والمواد اللازمة لإنتاج الأغذية. ولكن في نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق أي شيء بدون دعم مالي كاف ومرن ويمكن التنبؤ به لجهود المساعدة الإنسانية والإنمائية على حد سواء - وبلدان الشمال الأوروبي كانت وستظل مسهما موثوقا به في ذلك النوع من التمويل.

وأود أن أختتم ببياني بإعادة التأكيد على أن بلدان الشمال الأوروبي ستقف دائما بحزم إلى جانب القانون الدولي الإنساني وندعو، في ذلك السياق، إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1977. فمن شأن ذلك أن يزيد من تعزيز التعاون الدولي في الكفاح من أجل إنهاء استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): تعرب غواتيمالا عن امتنانها لعقد هذه المناقشة المفتوحة وتشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الملهمة.

تعكس البيانات المثيرة للقلق بشأن مستويات الأزمة الغذائية في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023 أعلى الأرقام التي شوهدت في السنوات السبع الماضية، بسبب عوامل مترابطة مثل النزاعات وانعدام الأمن والأزمات الاقتصادية وتغير المناخ وعدم المساواة، والتي تستنزف قدرات النظم الغذائية على توفير غذاء مغذ وآمن وبأسعار معقولة للجميع.

ومن الملح التصدي لتغير المناخ مع التنكير بأنه عامل خطير مضاعف للمخاطر يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والنزاعات وعدم الاستقرار، لا سيما في الحالات الهشة التي لا تملك فيها الحكومات سوى وسائل محدودة لمساعدة سكانها على التكيف. وفي مواجهة ذلك، نحتاج إلى حماية الفئات الأضعف واتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ الأرواح من خلال تحسين البيئة الأمنية والاستجابة الإنسانية مع التركيز على بناء مجتمعات أكثر مرونة وسلاما. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى

يدين القرار 2417 (2018)، الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع قبل خمس سنوات، بشدة استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب. ويبحث أطراف النزاعات المسلحة على حماية البنية التحتية المدنية وضمان الأداء السليم للنظم الغذائية والأسواق. ومن ذلك المنطلق، انضمت بلدان الشمال الأوروبي باعتزاز إلى مجموعة البلدان عبر الإقليمية التي شاركت في التوقيع على البيان المشترك الذي قدمته الولايات المتحدة والذي يدين استخدام الغذاء كسلاح حرب، ونشجع الآخرين على الانضمام إليه. فيجب علينا ألا نستخدم الغذاء كسلاح. وتماشيا مع القرار 2417 (2018)، نحث جميع أطراف النزاع المسلح، أينما كانت، على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع وغير مقيد وعدم حرمان المدنيين من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

فكثيرا ما يؤدي النزاع إلى الجوع، والجوع غالبا ما يؤدي إلى النزاع. غير أنه يمكننا الإسهام، من خلال تطوير نظم غذائية عالمية طويلة الأجل ومستدامة وفعالة، في القضاء على الجوع ومنع النزاعات. لكننا بحاجة إلى اعتماد سياسات وأدوات مالية لدعم الزراعة القوية والمستدامة والقابلة للتطوير وإنتاج الأغذية. ومن أجل معالجة مسألة الجوع والنزاع بشكل فعال، نحتاج إلى العمل بشكل وثيق وفعال عبر العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وإدراج العمل المناخي في المعادلة. وبالمثل، فإن التعاون عبر القطاعين العام والخاص، وكذلك مع السكان المتضررين، أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج التي يحتاج إليها الناس. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا أن نكفل المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة، فضلا عن الحماية والحصول على المساعدة، ولا سيما للنساء والفتيات، اللاتي يتأثرن بشكل غير متناسب بالجوع في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر بلدان الشمال الأوروبي العمل الاستباقي أداة هامة لاتخاذ إجراءات قبل الصدمات المناخية للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية وخفضها بل وتجنبها في بعض الأحيان وحماية الاستثمارات الإنمائية الطويلة الأجل. والعمل الاستباقي أداة فعالة من حيث التكلفة، إذ أنه

المناقشات بشأن الخطة الجديدة للسلام والميثاق المقترح للمستقبل، بغية تعزيز العمل الشامل عبر ركائز الأمم المتحدة، التي يمكننا من خلالها النهوض بتحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة ومنع الأزمات والنزاعات الإنسانية ومعالجتها بطريقة متماسكة ومتكاملة من أجل ضمان السلم والأمن العالميين. ونعتقد أيضا أن لدى النظام المتعدد الأطراف الكثير الذي يفعله من حيث حشد الموارد ووسائل تنفيذه، بما في ذلك باستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأكثر البلدان ضعفا، فضلا عن الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وكما قال الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية في مؤتمر قمة النظم الغذائية،

”هناك أموال أكثر من كافية لتمويل أنظمة غذائية فعالة ومستدامة لإطعام العالم، مع دعم العمل اللائق لأولئك الذين يزرعون الغذاء الذي نأكله“.

إن الحق في الغذاء من حقوق الإنسان وواجب إنساني. ولا ينبغي لأحد في أي مكان في عالم اليوم أن يعيش مع الجوع أو يعاني من سوء التغذية. بموجب الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، التزم مجتمعنا العالمي بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. وتلتزم غيانا التزاما راسخا بذلك الهدف، وكذلك الجماعة الكاريبية، التي تتشرف غيانا بقيادة جهودها في هذا الصدد.

ونأسف أسفا عميقا لإنهاء الاتحاد الروسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وسحب ضماناته الأمنية للسفن التي تبحر في الجزء الشمالي الغربي من البحر الأسود، لما سيرتبه ذلك من أثر سلبي مباشر على العمليات الإنسانية التي تسهم في التخفيف من حدة الجوع في العالم من خلال أكثر من 32 مليون طن متري من المنتجات الغذائية المشحونة من الموانئ الأوكرانية. إن عدوان الاتحاد الروسي غير المشروع وغير المبرر ومن دون سابق استقزاز على أوكرانيا والإجراءات التي اتخذها منذ اندلاع الأعمال القتالية كلها عرّضت الأمن الغذائي العالمي للخطر، وتسببت في زعزعة استقرار أسعار المواد الغذائية وأثّرت بالاقتصاد الكلي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة تشمل التشريد القسري للسكان وفقدان سُبل كسب الرزق والدخل، مما يتطلب نشر استجابة إنسانية. وأخيرا، تدعو غواتيمالا إلى القيام بعمل مشترك أكثر عزمًا لمنع التحديات الهيكلية التي تسبب النزاعات وتعرّض السلام والأمن العالميين للخطر، وإلى إحراز تقدم في إيجاد حلول فعالة لتلك التحديات.

يجب ألا يستخدم الغذاء أبدا كسلاح حرب. ويجب على المجتمع الدولي أن ينضوي حول ذلك المبدأ وأن يكفل الوفاء به عمليا بإيجاد حلول تلبي احتياجات جميع المتضررين. لقد احتفلنا هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع، الذي أشار إلى الروابط بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وخطر المجاعة. ولدينا فرصة هامة لتجديد التزامنا السياسي الرفيع المستوى بتنفيذه بالكامل وبفعالية والعمل الجماعي لتعزيز حماية المدنيين إزاء انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح.

ويكشف التقرير العالمي المقلق عن الأزمات الغذائية لعام 2023 أن أكثر من ربع بليون شخص يعيشون في 58 بلدا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة. أي أن واحدا من كل 32 شخصا على هذا الكوكب يعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولا يزال النزاع أحد الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث تضرر 117,1 مليون شخص، ناهيك عن أمور أخرى مثل تأثير الصدمات الاقتصادية والظروف المناخية القاسية، التي تركت 83,9 مليون و 56,8 مليون شخص إضافي، على التوالي، في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتود غيانا أن تعرب عن تضامنها مع البلدان المتضررة، بما فيها دولة هايتي الشقيقة

الرئيسية (تكلّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا. السيد هيندر (غيانا) (تكلّم بالإنكليزية): ترحب غيانا بعقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المجاعة وانعدام الأمن

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.
السيد كايالار (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، وأشكركم مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تولي تركيا أهمية قصوى للحفاظ على سلاسل التوريد العالمية وتشغيلها بسلاسة من أجل حماية الأمن الغذائي في جميع الظروف، بما في ذلك أثناء الجوائح وحالات النزاع. ونحن نقف بحزم ضد محاولات تقويض الأمن الغذائي لدوافع سياسية أو عسكرية. وينبغي لجميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تحترم المبادئ الإنسانية الأساسية. والأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المختصة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قادرة على الاضطلاع بدور رائد في تنسيق الجهود الدولية التي تشمل الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وبما أن ضمان الأمن الغذائي لا يزال يمثل تحديا حاسما في جميع أنحاء العالم، فإنه يقع أيضا في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما كبيرا في هذا الصدد، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، حيث لا يزال أماننا طريق طويل لتحقيق أهدافنا المتمثلة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. فالأزمات الأمنية والغذائية تعزز بعضها بعضا وتتسبب دوماً. وعلاوة على ذلك، فإن آثار تغير المناخ تفرض ضغوطا إضافية على النظم الزراعية، مما يزيد من صعوبة تلبية احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة.

إن الحرب المستمرة في أوكرانيا بين المنتجين الزراعيين الرئيسيين في العالم قد عرضت بالفعل أمننا الغذائي العالمي الهش للخطر. وقد عملت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب كآلية فعالة لمعالجة تلك الهشاشة وتثبيت أسعار الأغذية لمدة عام تقريبا. ومما لا شك فيه أن العمل على إنهاؤها تحدٍ يجب أن نتصدى له معا. وإذا أريد لجهودنا أن تسفر عن نتائج ملموسة، ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ خطوات تصعيدية. ونظرا لدورنا في إطلاق المبادرة وتنفيذها، تظل تركيا ملتزمة بمواصلة مساعيها لإحياء المبادرة والمشاركة في الجهود

في الجماعة الكاريبية. وهذه الأرقام مجتمعة تعتبر الأعلى في تاريخ التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية الذي يمتد لسبع سنوات، ومع ذلك واجه من 400 مليون إلى 500 مليون إنسان إضافي الجوع في عام 2022، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

وهذه التحديات المتعددة والمتشابكة، وما يرتبط بها من آثار تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة، لا تتجاوز قدرتنا الجماعية على التصدي لها. وتتطلب اهتمامنا العاجل وتمثل دعوة حقيقية للعمل الموحد بروح تعددية الأطراف الحقة. وفي ذلك الصدد، تشدد غيانا على الحاجة إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي العالمي بشكل كلي، من خلال متابعة المبادرات الهادفة والرائدة مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية + 2 ولحظة التقييم الأخيرة، فضلا عن الجهود الإقليمية والوطنية. وتحت غيانا جميع الأطراف المعنية بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على بذل جهود متجددة لإعادتها إلى مسارها.

لا بد من القيام بعمل عاجل لتحويل منظومات الأغذية الزراعية لجعلها أكثر قدرة على الصمود وخفض تكلفة المواد الغذائية المغذية والنظم الغذائية الصحية للجميع. وتعمل غيانا، بوصفها العضو الرائد في الجماعة الكاريبية في مجال الزراعة والتنوع الزراعي والأمن الغذائي، مع الدول الشقيقة على أخذ زمام مبادرات طموحة لتنشيط نمو وتنمية قطاع الأغذية الزراعية، وزيادة الإنتاج الإقليمي بغية تخفيض فاتورة الواردات الغذائية الإقليمية بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة. وتتوافق جهودنا الوطنية مع تلك الأهداف وتهدف إلى تعزيز وتنويع قطاع الأغذية الزراعية لدينا، بما في ذلك من خلال زيادة مخصصات الميزانية، والاستثمار في البحوث والبنية التحتية الداعمة، واعتماد التكنولوجيات الذكية مناخيا.

في الختام، تظل غيانا شريكا ملتزما في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي ومعالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك الأسباب الناجمة عن النزاع. وبذلك الروح، يسر غيانا أن تؤيد البيان المشترك الذي يدين استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب.

ولدى الاتحاد الأفريقي جدول أعمال قاري يستهدف القضاء التام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي في القارة. ونعمل أيضا على خفض واردات الغذاء وزيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في مجال الزراعة بمقدار 50 في المائة. وبناء على هذه الطموحات على نطاق القارة وأهدافنا الإنمائية الوطنية، تمضي إثيوبيا على المسار الصحيح لتحقيق ذلك الهدف. ومبادرتنا للرعي الصيفي أتاحت لنا إنتاج فائض من القمح للتصدير بعد تغطية الطلب الوطني. وبرنامجنا الوطني للتغذية، المعروف باسم يليمات تيروفات - الذي يترجم تقريبا إلى "خيرات السلة" - يغير أنماط الإنتاج وله أثر إيجابي على التوجهات والممارسات المتعلقة بالأغذية والتغذية. وقد أقتنعتنا تجربتنا بأن الأمن الغذائي هدف يمكن تحقيقه لكل أفريقيا. وعلى هذا الأساس ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، إلى دعم قطاع الزراعة وإنتاج الأغذية لدينا. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، إن انعدام الأمن الغذائي هو في المقام الأول مظهر من مظاهر الفقر المدقع والتخلف. وينبغي أن يكون تسريع التنمية والعمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة نقطة تجمع لمسار عملنا.

ثانيا، يجب تغيير الممارسات التجارية التي تديم اعتماد البلدان الأفريقية على الواردات الغذائية. إن زيادة الإنتاج في القارة وتعزيز التجارة داخل القارة أمر بالغ الأهمية ويستحق الدعم اللازم.

ثالثا، وكما يتبين من تقرير الأمين العام المعنون "جعل النظم الغذائية تعمل لصالح الناس والكوكب"، فإن تمويل تحويل النظم الغذائية بصنف على أنه المجال الأول للدعم الذي تطلبه الدول الأعضاء. وبالنسبة لأفريقيا، فإن زيادة الإنتاجية تتطلب الزراعة الحديثة والقيمة المضافة، فضلا عن الاستثمار المعزز لاجتذاب الشباب والاحتفاظ بهم في قطاع الزراعة وإنتاج الأغذية. ولذلك، فإن الدعم المالي الدولي لضمان تحقيق أهداف إنمائية طويلة الأجل، حتى في حالات النزاع، أمر ضروري.

الدولية للتخفيف من تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد سابو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نهني الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ونقدر الفرصة التي أتيحت لنا للإسهام في هذه المناقشة المهمة بشأن الأمن الغذائي.

من المؤسف أنه على الرغم من الجهود الهائلة التي نبذلها للتصدي لتحدي انعدام الأمن الغذائي، لا يزال مصدر قلق بالغ. وعلى غرار العوامل الأخرى التي تؤثر على الرفاه المجتمعي، يقوض النزاع قدرة الناس على الحصول على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية. والتقرير الأخير "أهداف التنمية المستدامة لعام 2023: الطبعة الخاصة" يشير إلى أن 2,4 بليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي، منهم 830 مليوناً يواجهون الجوع. وإذا ظل المستوى الحالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على ما هو عليه، سيظل 8 في المائة من سكان العالم يعانون من الجوع بحلول نهاية عام 2030. ونحن نعتبر ذلك أمرا مثيرا للقلق وبالتالي يستحق عملا متضافرا على المستوى العالمي وعلى كل المستويات.

وفي حين أن انعدام المساواة في الدخل العالمي عامل أساسي في عدم قدرة الناس على تحقيق الأمن الغذائي، فإن انخفاض مستويات الإنتاجية والإنتاج والافتقار إلى القدرة على الصمود إزاء آثار تغير المناخ تعتبر كذلك عوامل مساهمة مهمة في ذلك. وفي مناقشاتنا اليوم، استمعنا إلى العديد من البيانات التي تضع أفريقيا في قلب مازق الأمن الغذائي. ولئن كانت هذه الحالة محبطة للغاية، فإنها أيضا دعوة واضحة للعمل من أجل الأفارقة. ونعتقد أنه من غير المقبول أن تواجه شعوب أفريقيا نقصا في الغذاء بينما تتمتع قارتها بالأرض والمياه والموارد البشرية التي ينبغي أن تكون قادرة على إطعام العالم كله. ومن شأن التضامن العالمي ووحدة الهدف في مساعدتنا على تسخير ثرواتنا الوطنية أن يحدثا فرقا.

الأمن الغذائي والنزاع. وما من شك في أن الفجوات في إمكانية حصول تلك الفئات على الموارد الغذائية تحتاج إلى تقليص عاجل. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على دور المرأة في الزراعة الأسرية، والزراعة على نطاق صغير، وصيد الأسماك الحرفي، وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير، لأنها قادرة على إدخال تحسينات في الظروف المعاكسة وحيث لا تكاد توجد سلاسل الإنتاج. ولذلك، من الضروري تشجيع المبادرات التي تمكن المرأة من الوصول إلى الأراضي والموارد الإنتاجية وقنوات التسويق حتى تتمكن من تعزيز قدرتها على صنع القرار في الإنتاج الزراعي، وتوليد الدخل الاقتصادي، وتحسين ظروفها المعيشية.

ومن الجوانب الأخرى التي نود تسليط الضوء عليها المهمة الملحة المتمثلة في تصحيح تشوهات السوق وإخفاقاتها من أجل تسهيل التنسيق بين مختلف الروابط في سلاسل توريد إنتاج الأغذية. ويقلقنا أن بعض الدول الأعضاء اتخذت خطوات مثل إغلاق الأسواق أو فرض تدابير قسرية انفرادية أو حواجز لا مبرر لها أمام التجارة في الأغذية والمنتجات ذات الصلة، في جملة أمور، لأن هذه التدابير تتناقض تماما مع هدف الحد من الجوع وتنتهك الالتزامات الإنسانية الأساسية. نحن نؤمن بتجارة المواد الغذائية على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على أسواق زراعية عادلة ومفتوحة وشاملة للجميع ويمكن توقعها لضمان استمرار تدفق المنتجات الزراعية والعناصر الأساسية للإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأسمدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بضع ملاحظات بصفتها الوطنية.

إن الأهمية التي توليها الولايات المتحدة تقليدياً لهذا الملف، الذي يمثل أولوية بالنسبة لنا أيضاً، هي موضع تقدير كبير. ولذلك، نشكر الرئاسة على عقد جلسة اليوم لمناقشة خطر المجاعة وانعدام

ختاماً، ونحن نعزز دعمنا لحل النزاعات، ينبغي لنا أيضاً أن نضع في اعتبارنا التدابير الطارئة وتقديم المساعدة الإنسانية. وفي غضون ذلك، يتعين علينا أن نضمن ألا يغيب عن بالنا العلاج الدائم الذي يعزز الإنتاجية والقدرة على الصمود ويخفف من حدة انعدام الأمن الغذائي. ومن خلال التنمية يمكننا كسر حلقة الفقر والنزاع وانعدام الأمن الغذائي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): تشكر شيلي الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتحيط علماً بالإحاطات الإعلامية والإسهامات التي استمعنا إليها. ونتمنى للولايات المتحدة كل التوفيق خلال رئاستها للمجلس هذا الشهر. سأقرأ نسخة مختصرة من بياننا اليوم احتراماً للوقت المحدد، وسنقوم بتعميم النص الكامل.

نود أن نؤكد مجدداً مسؤولية وأهمية العمل المتعدد الأطراف في ضمان الاستجابات المشتركة والمنسقة للأزمة الغذائية والإنسانية الحادة في العالم. ونعتقد أنه من الضروري لكل دولة عضو أن تحمي حق مواطنيها في الغذاء وأن تعزز الأصول التي تشكل أساس نظامها الغذائي الوطني، بهدف الإسهام في الأمن الغذائي والتغذوي الآن وفي المستقبل. ومع ذلك، فإن النزاع وتغير المناخ والإرهاب والتطرف العنيف واستخدام الأجهزة المتفجرة وانتشار الجماعات المسلحة وعدم الاستقرار الاقتصادي يعني استمرار المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل من المستحيل تعزيز بيئة غذائية صحية وتشجيع استهلاك نظام غذائي غني بالمغذيات ومتوازن وآمن. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الابتكار، والتعلم من التجارب الناجحة والقابلة للتكرار، وتعزيز البرامج والمبادرات التي يمكن أن تعزز إنتاج الأغذية الأساسية للاستهلاك الوطني والمحلي في المجالات الحساسة عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن الدوليين. وندعو إلى احترام القرار 2417 (2018) والامتنال له.

ونود أن نشدد على أن أحد شواغلنا الرئيسية هنا أن النساء والأطفال والشعوب الأصلية والمسنين هم الضحايا الرئيسيون لانعدام

الغذائي وحماية الخدمات الأساسية وتهيئة مستقبل أكثر أمنا وكرامة لجميع المدنيين المتأثرين بالنزاعات في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للولايات المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن وتسهيل الضوء على هذه المسألة الهامة: انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. ونظرا لضيق الوقت سأتوخى الإيجاز وأقدم الاقتراحات التالية لكي ينظر فيها المجلس.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نعمل معا لإيجاد حلول مشتركة من خلال الحوار والدبلوماسية. وسيكون اختيار السلام والتعاون وتعددية الأطراف أمرا أساسيا لبناء مستقبلنا الجماعي. لذلك يجب أن يكون تعزيز الهيكل الدولي ونظم الحوكمة لحماية النظام والقوانين والقيم العالمية مسؤولية مشتركة.

ثانيا، إن معالجة النقص المتزايد في الحبوب الغذائية تتطلب منا تجاوز القيود الحالية. فيما يتعلق بالهند فإننا ملتزمون تماما بأداء دورنا في التصدي للتحديات العالمية المعاصرة كما تدل على ذلك عضويتنا بصفتنا دعاة في فريق الاستجابة للأزمات العالمية.

ثالثا، تؤيد الهند جهود الأمين العام الرامية إلى استمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتأمل في التوصل إلى حل مبكر للمأزق الحالي، حيث لم تساعد التطورات الأخيرة المتعلقة بتلك المسألة في كفالة تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في صون السلام والاستقرار.

أود أن أقول بإيجاز شديد إن الهند كانت دائما سبقة في مساعدة شركائها في أوقات الشدة، حيث قدمت الهند خلال جائحة كوفيد-19 مساعدات غذائية بآلاف الأطنان المترية من القمح والأرز والبقول والعدس إلى عدة بلدان بما في ذلك بلدان الجوار وفي أفريقيا بغية تعزيز الأمن الغذائي. ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان تبرعت الهند بـ 50 000 طن متري من القمح لشعب أفغانستان. وبالمثل، تواصل الهند دعمها الإنساني لميانمار بما في ذلك تقديم

الأمن الغذائي الواسع النطاق الناجم عن النزاعات وتقديم تقرير عن ذلك. وهذا الخطر يمثل للأسف صورة حالية وكئيبة في بلدان كثيرة جدا، وأصبح الموضوع الآن أكثر إلحاحا وإثارة للقلق من أي وقت مضى. ونأسف بالغ الأسف للقرار الذي اتخذته الاتحاد الروسي برفض تجديد مبادرة حبوب البحر الأسود، التي تشكل منارة أمل للعديد من البلدان في أفريقيا وغيرها. ونكرر دعوتنا لروسيا للانضمام مرة أخرى إلى المبادرة والكف عن استخدام الغذاء كسلاح ووقف حصارها غير القانوني للموانئ البحرية الأوكرانية. وسنواصل دعم كل الجهود الرامية إلى استئناف تلك المبادرة الرئيسية.

وتتشدد إيطاليا مرة أخرى على أهمية القرار 2417 (2018) الذي اتخذ بالإجماع قبل خمس سنوات فحسب. إن لدينا جميع الأدوات اللازمة لحماية المدنيين المعرضين للخطر. لذلك فإننا بحاجة فقط إلى إبداء الالتزام السياسي اللازم والشروع في العمل.

فاحترام القانون الدولي الإنساني ليس أمرا اختياريًا، بل يتعين أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من السفر بأمان وفي جميع الظروف، وخاصة عندما تكون إمدادات الأغذية وتوزيعها على المحك. إن استخدام التجويع وسيلة من أساليب الحرب محظور علنا بموجب القانون الدولي الذي يبدو أن الكثير من الناس يتجاهلونه. ولا تزال إيطاليا أيضا ملتزمة بمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي نظرا إلى دورها بوصفها بلدا مضيفا لوكالات الأغذية التابعة للأمم المتحدة. في الأسبوع الماضي نظمت الحكومة الإيطالية في روما مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 لتقييم نتائج الجهود المبذولة حتى الآن. طرحت خلال ثلاثة أيام من العمل المكثف مقترحات لحلول محددة ومبتكرة وشاملة للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. كما تم تناول الصلات بين الأمن الغذائي والمناخ والأمن بشكل شامل. وبعد كل المناقشات والتعاون الذي جددناه للتو في روما، سيكون الأمن الغذائي أيضا على رأس جدول أعمال الرئاسة الإيطالية لمجموعة السبعة في العام المقبل.

تحث إيطاليا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده واتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي للتحديات الملحة المتعلقة بانعدام الأمن

الفعال المرتبط ببناء السلام والأمن، بما في ذلك الاستثمار الفعال في صندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي العالمي. ونحث الأعضاء على تأييد هذه التوصيات في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ المقرر عقده في نيروبي، فضلا عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر.

كما ندعو إلى وقف إطلاق النار في أوكرانيا واستئناف المفاوضات بشأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتجديدها وتنشيطها دون قيد أو شرط، الأمر الذي يسهل صادرات الأغذية والأسمدة الأوكرانية والروسية.

وفي مواجهة حالات الطوارئ الماسة يجب علينا أن نتجاوز مجرد الإعراب عن القلق والتعاس عن العمل. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى هايتي بوصفها دولة تعاني من انعدام الأمن الغذائي على نحو لم يسبق له مثيل، حيث أبلغ برنامج الأغذية العالمي أن عدد الهايتيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام 2016. ويكافح ما يقرب من نصف سكان البلد لأجل الحصول على ما يكفي من الطعام بينما يواجه 1.8 مليون شخص حالات طارئة من انعدام الأمن الغذائي. ويظل الوضع مزريرا بشكل خاص بالنسبة للأطفال الذين يعانون 22 في المائة منهم من سوء التغذية المزمن بينما يعاني 66 في المائة ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات من فقر الدم. ويفسر ذلك بعدة عوامل متنوعة تشمل في سياق مناقشة اليوم العصابات التي تسيطر على أجزاء كبيرة من البلد. عليه تشجع كينيا باستعداد مجلس الأمن للنظر في الإذن بإنشاء قوة شرطة متعددة الجنسيات للعمل مع السلطات الهايتية لمكافحة عنف العصابات وحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وقد أعلننا مؤخرا استعدادنا للتطوع بوحدة شرطة وتنطلق إلى العمل مع جزر البهاما والدول الأعضاء الأخرى العازمة على الوفاء بتلك المسؤولية.

منحة قدرها 10 000 طن من الأرز والقمح. كما قدمنا المساعدة إلى سري لانكا بما في ذلك المساعدة الغذائية خلال أوقات الشدة. ويتسق كل ذلك مع أولوية سياستنا الخارجية التي تعطي الأولوية إلى بلدان الجوار أولا وإيماننا الراسخ بمبدأ "فاسودهايفا كوتومباكام" (العالم أسرة واحدة) الذي تنتظر الهند إلى العالم استنادا إليه بوصفه أسرة واحدة ممتدة ومتراصة.

وقد دعت الهند من خلال رئاستها لمجموعة الـ 20 إلى بذل جهود أكبر للتجديد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 2 الذي يدعو إلى القضاء التام على الجوع. وعلى حد تعبير رئيس وزرائنا فإن الرئاسة الهندية ملتزمة بما يلي:

"[د] منع تسييس الإمدادات العالمية من الأغذية والأسمدة والمنتجات الطبية حتى لا تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى أزمات إنسانية".

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الولايات المتحدة بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس.

إن الغذاء أهم حاجة إنسانية أساسية ولذلك فإنه محوري لأي مناقشة شاملة للأمن الدولي والتنمية وحقوق الإنسان. ففي القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، على سبيل المثال لا الحصر، يعاني أكثر من 29 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي اليوم. وترتبط الأزمة ارتباطا مباشرا بالحروب الأهلية والإرهاب والنزاعات الإقليمية وضعف النماذج الإنمائية. ومن المعقول أيضا القول بأن من الممكن أن تؤدي الانقلابات العسكرية في جميع أنحاء منطقة الساحل إلى نقص خطير في مجالي التجارة والاستثمار، الأمر الذي قد يحد من حصول الناس على الغذاء بأسعار معقولة. ويسرنا أن نقترح أن فعالية الدبلوماسية الوقائية والوساطة تعد أهم عامل تدخل في هذا المجال. ويجب أيضا على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ونظيراتها الدولية والإقليمية أن تسعى جاهدة إلى العمل بشكل أفضل في ربط العمل الإنساني بالتنمية ودعم سبل كسب العيش. ولا غنى أيضا عن العمل المناخي

الغذائي الناجم عن النزاع آخذاً في الازدياد. وللأسف، فإننا نشهده في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو ومالي والسودان واليمن وهايتي. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية جماعية للقضاء على الجوع وإنقاذ الأرواح. لقد كان الاتحاد الأوروبي في طليعة الجهود العالمية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي عام 2022، خصصنا أكثر من بليون يورو للمساعدات الغذائية والتغذوية الإنسانية. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولاً، إن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن يشكل جريمة حرب. ومع ذلك، ما زلنا نشهد في العديد من النزاعات استخدام الحصول على المياه النظيفة والغذاء كسلاح، وهما أمران حاسمان لبقاء المدنيين على قيد الحياة. وفي كثير من الأحيان، تعتمد أطراف النزاع إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وفي كثير من الأحيان، يصبح العاملون في المجال الإنساني المكرسون لإنقاذ الآخرين هم أنفسهم أهدافاً، وهذا أمر ينبغي إدانته عالمياً. ندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام القانون الدولي الإنساني. يشمل ذلك تيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وسواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، من جانبهم، الدعوة إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، والمساءلة عن انتهاكات ذلك القانون، والتفويض المنهجي للقرار 2417 (2018). كما يمول الاتحاد الأوروبي مبادرة تهدف إلى تعزيز الإبلاغ القائم على الأدلة عن الجوع الناجم عن النزاع عن طريق تعزيز واستكمال آليات المساءلة القائمة.

ثانياً، إن أزمة الغذاء العالمية التي لم يسبق لها مثيل والتي نتعامل معها تتطلب عملاً عاجلاً ومنسقاً وموحداً. وقد أعاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية 2+ إيقاد الزخم في هذا الصدد. ومن الحيوي الآن أكثر من أي وقت مضى أن نظل متحدين في هدفنا. وهذا يعني أننا يجب أن نسعى إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل بين الإجراءات الإنسانية والإنمائية وإجراءات السلام على كل المستويات إذا أردنا حماية الموارد الأساسية. ونحن بحاجة إلى تلك الجهود لتمكيننا من معالجة الأسباب الجذرية للجوع والنزاع.

بيد أن هذه القوة ليست كافية بمفردها على الرغم من ضرورتها. عليه نحث الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة المعنية على أن تطرح في الوقت نفسه حزمة منسقة لديها القدرة على التعلم من الماضي وتشمل في الحد الأدنى بناء السلام ومراجعة الدستور وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والوساطة المجتمعية ودعم ضحايا العنف الجنسي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إعادة بناء الهياكل الأساسية المدنية. ويجب أن تستند تلك المبادرات المترابطة إلى شراكات فعالة - بما في ذلك مع الجماعة الكاريبية - للاستجابة المتضافرة لاحتياجات هايتي العاجلة. وستتيح هذه فرصة لتأكيد التضامن مع شعب هايتي فضلاً عن تجديد الجهود المتعثرة التي تبذلها الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كاميلي.

السيد كاميلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام: مقدونيا الشمالية، الجبل الأسود، ألبانيا، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، البوسنة والهرسك والبلد المرشح المحتمل جورجيا فضلاً عن أندورا وسان مارينو وموناكو.

أود أن أتقدم بالتهنئة لبلدكم الصديق، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة.

لم يؤد قرار روسيا بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلا إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية. لكن وبفضل ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا ساعدت إعادة الفتح الجزئي لموانئ البحر الأسود في استقرار أسعار المواد الغذائية بل حتى في خفضها. وصلت هذه الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة بسبب حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا. لذلك نكرر دعوتنا إلى روسيا للتوقف عن استخدام الغذاء كسلاح، والعودة إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والتوقف عن إغلاق الموانئ البحرية الأوكرانية بشكل غير قانوني.

إننا سائرون في الاتجاه الخطأ. فعلى الرغم من اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع قبل خمس سنوات، لا يزال انعدام الأمن

سالم وديفيد ميليباند على مساهماتهم. لا يمكن إنكار الإحصاءات. تخيلوا ربع بليون إنسان يعانون من الجوع، ويقفون على سهل صحراوي ضخم. وعلى بعد ميل واحد، في مراعٍ خصبة ذات مياه جارية منعشة، نرى ما يكفي من الطعام وأرغفة الخبز والأسماك واللحوم والنباتات لإشباع كل هؤلاء الناس وملايين آخرين. وبين هاتين الصورتين للجوع والوفرة نرى الأسلاك الشائكة والألغام الأرضية والخنادق والجسور والطرق المدمرة وتحقق العيون عبر الحاجز الفاصل بينهما بكراهية. هذا هو ما وصلت البشرية إليه. ولهذا السبب نحن هنا اليوم. إنها مشكلة نحن جميعاً مدعوون إلى حلها.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة بالنسبة لنا في نظام مالطة ذي السيادة المستقلة لأننا كرّسنا أنفسنا بجد لتوفير الرعاية الإنسانية والخدمات الطبية للفقراء والمرضى في جميع أنحاء العالم على مدى 900 عام. إننا نعمل في 122 دولة ونقيم علاقات ثنائية ودبلوماسية مع 114 دولة، ونركّز بشكل خاص على الشرق الأوسط وأفريقيا، ونقدم المساعدات الإنسانية من خلال الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتأهب للكوارث والأمن الغذائي. ومما يؤسف له أن النزاع الأوكراني، وخاصة من خلال انهيار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، قد أعاق بشكل كبير جهودنا الإنسانية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وكما أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أدّت المبادرة دوراً هاماً في خفض الأسعار العالمية للأغذية بأكثر من 23 في المائة خلال العام الماضي، مما أفاد الأمن الغذائي في العديد من المناطق. بيد أن أسعار القمح في الأسواق العالمية قد ارتفعت، منذ انهيار المبادرة، مما أدى إلى بروز تحديات في تأمين الإمدادات الغذائية بأسعار معقولة. وعلى وجه الخصوص، تعتمد مشاركتنا الواسعة في عمليات توزيع الأغذية في إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان بشكل كبير على إمدادات الحبوب من روسيا وأوكرانيا. ونتيجة لذلك، أدى تصاعد النفقات من وكلاء التموين، إلى جانب ارتفاع تكاليف التوزيع، إلى مضاعفة التكاليف التشغيلية تقريباً، وهناك توقعات بمزيد من الزيادات. وعلاوة على ذلك، أوجدت تلك التطورات أزمات إنسانية فورية في العديد من البلدان التي نعمل فيها.

وفي ذلك الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً دور الأمم المتحدة وقيادتها في الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية، وندعو المجتمع الدولي إلى الحفاظ على مستويات تمويله بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة. ومع ذلك، ما دامت النزاعات مستمرة، فإن التمويل وحده لن يكون كافياً لتحقيق الأمن الغذائي.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن نعالج الروابط بين الأمن الغذائي والمناخ والأمن. إن تغير المناخ والأحوال الجوية القسوى هما محركان للجوع ومصدران للنزاع. وينزح الملايين قسراً كل عام بسبب الفيضانات والجفاف، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي. ويجب أن نغير مسارنا وأن ننقل من النهج القائمة على رد الفعل - حتى وإن كانت لا تزال ضرورية - إلى رؤية استباقية ترمي إلى منع العواقب الإنسانية لتغير المناخ وأزمات الجوع. ويجب أن نعمل معاً لتعزيز منظومات العمل الاستباقي وضمان وصول إجراءات الطوارئ أيضاً إلى المجتمعات النائية والمتضررين من النزاع، بما في ذلك النساء والفتيات.

وبفضل النهج الشامل الذي يتبعه فريق أوروبا، يظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بدعم الاستثمارات لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيريسفورد - هيل.

السيد بيريسفورد - هيل (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري وتهاني لكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر الولايات المتحدة وأعضاء المجلس على تنظيم مناقشة اليوم الحاسمة ومنحنا شرف المشاركة في المناقشة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للرئاسة الناجحة لزملائي في المملكة المتحدة في تموز/يوليه.

استمعنا في وقت سابق من اليوم إلى شهادات مروعة ومفجعة من ثلاثة من مقدمي الإحاطات الذين قدموا لنا منظوراً مغرقاً في الإنسانية بشأن المعضلة التي تواجه عالمنا، وأشكر رينا غيلاني ونافين

تضيف الصراعات القائمة في الساحة الدولية بعداً آخر لهذه التحديات، وتضاعف من تعقيد أزمة الغذاء العالمي.

تدرك حكومة بلدي الحاجة الملحة لمعالجة تقشي المجاعة وانعدام الأمن الغذائي عالمياً لأسباب مرتبطة بالصراع. فاليمن واحد من البلدان المحددة في التقرير العالمي عن أزمات الغذاء لعام 2023، حيث يحتاج أكثر من 24 مليون يمني إلى المساعدة الإنسانية، بينما يواجه أكثر من 20 مليون شخص الجوع. إن هذه الصورة القاتمة للوضع في اليمن هي نتيجة الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية على الشعب اليمني منذ عام 2014.

تعرب حكومة بلدي عن قلقها العميق إزاء تزايد انعدام الأمن الغذائي في اليمن، لا سيما في ظل استنزاف قدرة الحكومة على الصمود بسبب انكماش الاقتصاد الوطني بمقدار النصف نتيجة الحرب، واستمرار التهديد والهجمات الإرهابية الحوثية على المنشآت الاقتصادية الحيوية والموانئ النفطية، حيث خسرت البلاد قرابة 1.5 بليون دولار منذ آب/أغسطس العام الماضي كانت مخصصة لتحسين الخدمات العامة ودفع المرتبات في كافة أنحاء البلد. ناهيك عن آثار تطورات الأحداث العالمية التي زادت من حدة أزمة الأمن الغذائي في اليمن وغيرها من دول العالم الثالث المتأثرة بالنزاعات والتحديات المناخية.

يدرك اليمن التحديات التي تواجه العالم، والدور الحيوي الذي يمكن لنا جميعاً القيام به لتعزيز الأمن الغذائي والتصدي للمجاعة، وذلك من خلال ما يلي.

العمل سوياً على تعزيز الإجراءات الاستباقية للتنبؤ ومنع حدوث أية أزمة في إمدادات الغذاء. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تبني إجراءات فعالة للتصدي لهذه التحديات والتنبؤ بها بشكل مبكر من خلال التنسيق ومشاركة المعلومات والبيانات بين الأطراف المختلفة وتطوير آليات تحليل الأزمات والاستجابة الفورية.

في حين يعتبر اليمن من الدول الأدنى إنتاجاً لانبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون، إلا أنها من أكثر المناطق عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. ونتيجة لانقلاب الميليشيات الحوثية منذ تسع سنوات

ويترتب على انهيار المبادرة عواقب بعيدة المدى، بحيث لا تؤدي إلى تفاقم قضايا الأمن الغذائي في مختلف المناطق فحسب، بل تضع أيضاً عبئاً إضافياً على السكان المتضررين الذين يلتمسون المساعدة الطبية بسبب سوء التغذية. وهناك خيط رفيع يفصل بين التغذية والرعاية الصحية، حيث أن زيادة المرض والخسائر في الأرواح بسبب الجوع وسوء التغذية تنقل كاهل عمال الإغاثة والمتطوعين ومقدمي الخدمات الطبية الذين يسعون جاهدين لبناء مستقبل مستدام والحفاظ عليه في الدول النامية. وبالبحث عن أوجه تشابه في التاريخ، نفكر في جنوب آسيا، ولا سيما بنغلاديش بين عامي 1970 و 1974، حيث رأينا كيف يمكن أن تجتمع العوامل البيئية وتلك التي من صنع الإنسان ليكون لها تداعيات كبيرة على السكان المدنيين. وخلال تلك الفترة، أدى التفاعل بين عدم كفاية التأهب والافتقار إلى الرعاية بعد الأزمات على خلفية كل من الكوارث الطبيعية والنزاعات العسكرية إلى إزهاق أرواح ما يقرب من مليوني شخص بسبب نقص التغذية والمجاعة.

ويثير الانهيار الأخير لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب مخاوف بشأن احتمال وقوع كارثة إنسانية مماثلة، لا سيما في الأجزاء الضعيفة من أفريقيا، إذا لم تعالج القضايا الأساسية على وجه السرعة. وفي الختام، أود أن أقتبس كلمات البابا فرانسيس الذي قال مؤخراً:

”أناشد إخواني [وأخواتي]، سلطات الاتحاد الروسي، من أجل استعادة مبادرة البحر الأسود، ونقل الحبوب بأمان.“
واعتقد أننا ينبغي لنا جميعاً أن نقول ”آمين“ لتُجاب تلك الدعوة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.
السيد الذبحاني (اليمن): أشكركم، سيدي الرئيسة، وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

على مدى السنوات القليلة الماضية، أنتجت جائحة كوفيد-19 تحديات عديدة أثرت بشكل كبير على الأمن الغذائي العالمي، حيث سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً قياسياً بفعل ارتفاع الطلب وتكاليف المدخلات والنقل والاختلالات في عمل الموانئ. واليوم،

المليشيات الحوثية التوقف عن استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، حيث يتم استخدام هذا التكتيك المشين ضد المدنيين، لا سيما سكان مدينة تعز المحاصرة منذ أكثر من ثمانية أعوام.

يجب أن نستثمر في استراتيجيات طويلة الأجل لبناء القدرة على الصمود وتحسين سبل العيش للمجتمعات الضعيفة. ويمكن للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة أن تلعب دوراً حيوياً في دعم صغار المزارعين في الريف اليمني، الذي يشكل 70 في المائة من السكان، لتعزيز الممارسات الزراعية، وخلق فرص عمل، وتنويع سبل العيش، وتعزيز التعايش السلمي وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

تشجع حكومة بلدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من خبرة وموارد كلا القطاعين في معالجة انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في حشد الاستثمار والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتوزيع الأغذية. ويجب بذل الجهود في سبيل حماية أنشطة الإنتاج والتسويق الضرورية لتلبية الطلب المحلي والعالمي. ويجب أن تواصل سلاسل الإمداد عملها، ما يعني حماية البنى التحتية القائمة لتجهيز المحاصيل والمواشي والأغذية، وسائر النظم اللوجستية. ختاماً، يجب أن يكون للمرأة دورها في إنتاج وتوزيع الغذاء، ورفع كل القيود المفروضة عليها، لا سيما تلك المفروضة من قبل المليشيات الحوثية على عمل المرأة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما ندعو إلى تمكين المزارعات ورائدات الأعمال من خلال تحسين الوصول إلى الموارد والتمويل والتدريب، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أؤكد لكم تعاون المغرب الكامل. كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة، التي أثمرتها مشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة، معالي السيد أنتوني بلينكن. ونشيد بكم، سيدتي، على اعتمادكم هذا الصباح البيان الرئاسي الهام S/PRST/2023/4

تخلف اليمن عن الركب في قطاعات عدة، لا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار في تحسين البنى التحتية الزراعية والتنمية الريفية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

إن اليمن، كغيره من الدول التي تعيش حالة الصراع أو ما بعد الصراع، في أمس الحاجة لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة الفعالة لمخاطر تغير المناخ. ونشدد هنا على الحاجة إلى دعم الدول الأعضاء والقطاع الخاص لتحسين القدرات الزراعية وتقديم التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الدولة، وتعزيز قدرة المجتمعات الزراعية على مواجهة التحديات والتكيف مع التغيرات البيئية التي تعالج ندرة المياه، وتدهور التربة، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة.

كدولة تمتلك شريطاً ساحلياً كبيراً، يدرك اليمن أهمية مصائد الأسماك المستدامة للأمن الغذائي والتغذية. وندعو المجتمع الدولي والمانحين والمنظمات الدولية إلى دعم قطاع الصيد والأسماك وتربية الأحياء المائية لضمان سبل عيش المجتمعات الساحلية وتعزيز الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار، أجدد شكر بلادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين على إسهامهم في حل قضية الخزان العائم "صافر"، متمنياً استكمال عملية الإنقاذ العاجلة وتحديد الخطر في أقرب وقت ممكن.

يحتاج اليمن إلى زيادة التمويل للمساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة لملايين اليمنيين. وننتقل إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن ليتمكن من توفير الغذاء، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية الأساسية، والحماية. وأغتتم هذه الفرصة لشكر المملكة العربية السعودية على المنحة الأخيرة المقدمة بمبلغ 1.2 مليار دولار لسد عجز الموازنة.

أثر النزاع في اليمن بشدة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً. ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على المليشيات الحوثية لضمان وصول آمن ودون عوائق ومستدام للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، خاصة للأطفال دون سن الخامسة، وكذلك النساء والفتيات، وهم الأكثر عرضة لسوء التغذية الحاد. وعلى

الجلالة الملك محمد السادس. وبمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أطلق المغرب، خلال المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنعقد في مراكش، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع تغير المناخ. وبالمثل، تهدف مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن إلى زيادة استدامة أفريقيا واستقرارها وأمنها من خلال عامل الزراعة. وكان هناك أيضا مؤتمر قمة العمل الأفريقي على هامش ذلك المؤتمر. علاوة على ذلك، أنشئت ثلاث لجان معنية بتغير المناخ في أفريقيا لمكافحة تغير المناخ، الذي هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. ويقدم المغرب الدعم السياسي والمالي والتقني من أجل التنفيذ الفعال لولايتها الهامة.

فضلا عن ذلك، ومن أجل تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا، خصص المغرب للقارة ملايين الأطنان من الأسمدة الملائمة لتربة وثقافة أفريقيا لعدة عقود، ودعم أكثر من 44 مليون مزارع أفريقي. وفي عام 2023، يخصص المغرب أكثر من 4 ملايين طن من الأسمدة للمزارعين الأفارقة، وهو أكثر من ضعف ما خصصناه في عام 2021. ونقدم ملايين الأطنان من الأسمدة للبلدان النامية في مناطق أخرى من العالم.

علاوة على ذلك، يواصل المغرب تنفيذ برنامجه الواسع النطاق لمعالجة الأمن الغذائي في أفريقيا من خلال اتباع نهج علمي وشامل. وتهدف جهودنا إلى حشد ومواءمة الموارد الحكومية والشركاء الإنمائيين وتمويل القطاع الخاص لإطلاق العنان لإمكانات إنتاج الغذاء في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية القضاء على انعدام الأمن الغذائي وبالتالي منع نشوب النزاعات المحتملة.

وفي الختام، يؤكد المغرب مجددا دعمه الكامل للأمين العام في تنفيذ ولاية الفريق التابع له، فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وندعو إلى تضامن دولي استباقي لوضع حد للتهديدات الخطيرة التي يشكلها الجوع وانعدام الأمن الغذائي في عدد من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا.

الذي قدمته الولايات المتحدة. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتهم في هذه المناقشة المفتوحة وعلى إحاطاتهم الشاملة.

يواجه العالم حاليا عددا من التوترات التي أدت إلى تفاقم أزمة متعددة الأوجه فيما يخص الغذاء والطاقة والمناخ والتمويل، والتي لها تأثير خاص على أضعف البلدان، بما في ذلك البلدان الأفريقية. وفي هذا السياق الهش الذي يتسم بوجود أزمات مترابطة، تؤدي إلى تآكل قدرتنا على الاستجابة الجماعية، فإن تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية معرض لخطر كبير. ويتطلب ذلك استجابة جماعية ذات طابع إنساني، تقضي إلى التنمية وتركز على السلام، مع التركيز بشكل خاص على الوقاية، ويعززها وجود خبير في الأمن الغذائي يركز خصوصا على الوقاية.

وقبل خمس سنوات، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018)، الذي سلط الضوء على الروابط بين النزاع المسلح والعنف، من ناحية، وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات والمجاعة، من ناحية أخرى. ويدين ذلك القرار بشدة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والعرقلة المتعمدة لإيصال المساعدة الإنسانية. أضف إلى ذلك، وكما هو منصوص عليه في الفقرة 9 من منظوق القرار، يجب أن يتخذ المجلس تدابير جزائية ضد الأفراد أو الكيانات التي تعرقل إيصال المساعدة الإنسانية، أو الحصول عليها، أو توزيعها.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تعزيز دور لجنة بناء السلام في جعل الأمن الغذائي عنصرا أساسيا في بناء السلام وحفظ السلام، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل بلد معني وحشد الجهود اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

إن الأمن الغذائي واستدامة المنظومات الغذائية هما من أولويات المغرب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتندرج تلك الأولويات في صميم تعاون المغرب فيما بين بلدان الجنوب مع البلدان الشقيقة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وفقا للمبادئ التوجيهية لصاحب

المسؤولين عن الانتهاكات، بما في ذلك من خلال الآليات الدولية عندما تقبل الجهود الوطنية. ويمكن للدول الأعضاء أن تسهم في ضمان المساءلة من خلال دعم قدرات منظمات حقوق الإنسان وغيرها على التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالنزاع والجوع، ومن خلال ضمان أن تنعكس أهمية التحقيقات النزيهة في ادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتصلة بالجوع في قرارات مثل تلك التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً، يدعو القرار 2417 (2018) الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حين يفرض نزاع إلى انعدام حاد للأمن الغذائي. كما أنه يلزم أعضاء المجلس باتخاذ إجراءات وفقاً لما تخلص إليه تلك التقارير. ونحث المجلس على تكثيف جهوده في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجلس تقارير أكثر تواتراً وأن يتخذ مزيداً من الإجراءات إذا أردنا أن نعالج بجدية مسألة الجوع الناجم عن النزاعات. وأخيراً، يجب أن يتوقف التدمير والاستهداف المتعمد للأراضي الزراعية والبنية التحتية، كما نرى الآن في أوكرانيا. إن الآثار المترتبة على السكان المدنيين وعلى الأسعار العالمية للأغذية وتوافرها مدمرة، لا سيما بالنسبة للبلدان والشعوب الأضعف. لذلك من الأهمية بمكان أن يعود الاتحاد الروسي فوراً إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وينهي الحرب. ومن جانبنا، تظل بلدان بنلوكس ملتزمة بدعم البلدان في مكافحة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. لقد التزمنا قبل خمس سنوات بكسر دوامة النزاع والجوع. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى الوفاء بذلك الالتزام. إنها مسؤولية جماعية، ونحن نعول على أعضاء المجلس لإلزامنا وإلزام أنفسهم بها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد غالاغر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، الذي تشترك في رئاسته أيرلندا وإكوادور.

ونود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة على عقد مناقشة لمجلس الأمن مرة أخرى بشأن هذه المسألة الهامة. كما نشكر مقدمي

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة براندت (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم اتحاد بنلوكس - بلجيكا ولكسمبرغ وبلدي، مملكة هولندا. ونؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

تود بلدان اتحاد بنلوكس أن تشدد على الأهمية المستمرة للقرار 2417 (2018)، الذي نعتبره قراراً تاريخياً، لأنه يمثل أول مرة أقر فيها المجلس بالصلة بين النزاع والجوع. واليوم نكرر الدعوة إلى العمل الجماعي وتجديد الالتزام بتنفيذه. ومن المحزن، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات هذا الصباح، بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار لا يزال النزاع هو العامل الرئيسي المسبب للجوع والمجاعة، حيث يعيش 70 في المائة من الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مناطق متأثرة بنزاعات. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى نقطتين.

أولاً، في سياق الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار بسبب النزاعات، يجب أن ندرك أن هذا تحد عالمي لا يمكننا تركه للمنظمات الإنسانية وحدها. تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية كسر الحلقة المفرغة. وكثيراً ما تشكل القيود المفروضة على إمكانية الوصول على وجه الخصوص عقبات أمام إيصال المعونة الإنسانية بفعالية. ومن خلال القرار 2417 (2018)، التزمنا جميعاً بإيصال المساعدات بسرعة وأمان ودون عوائق، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك السماح بآلية عابرة للحدود حتى نتمكن من الاستمرار في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في سورية.

ثانياً، يذكرنا القرار 2417 (2018) بأن استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من أساليب الحرب أمر هو بموجب القانون الدولي الإنساني أمر غير مقبول. وبينما نشدد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان على أراضيها، يتعين على جميع الأطراف الضالعة في نزاعات مسلحة أن تحترم القانون الدولي الإنساني. ويجب محاسبة

يعقد المجلس مناقشات مفتوحة وفي الوقت المناسب. فيمكن للجلسات المفتوحة أن تيسر إنكاء الوعي بتلك الأزمات وأن تساعد على حشد الدعم لجهود المجلس الرامية إلى التعامل مع التوصيات القطرية التي اقترحها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد رحبنا بالقرار 2692 (2023) بشأن هايتي، ونشيد بالقائمين على الصياغة، إكوادور والولايات المتحدة، وكذلك جميع أعضاء المجلس لإدراج صياغة قوية بشأن الأمن الغذائي في النص، مع مراعاة تحديث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مخاطر الأمن الغذائي في هايتي، وفقا للقرار 2417 (2018).

وتشكل هذه الحالات القطرية الثلاث جزءا من حالة طوارئ عالمية. في جميع أنحاء العالم، أصبح حصول الناس على الغذاء مهددا بسبب النزاع والعنف. وكما سمعنا من السيدة غيلاني هذا الصباح، فإن النزاع والعنف يزيدان من خطر الجوع، لا سيما في المناطق الضعيفة التي تعاني فيها المنظومات الغذائية أصلا من ضغوط شديدة بسبب تغير المناخ والتدهور الإيكولوجي والظواهر الجوية الحادة، من بين عوامل أخرى. إننا نحث الاتحاد الروسي على العودة إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لتجنب المزيد من الآثار السلبية على الأمن الغذائي العالمي. لقد حان الوقت ليتخذ المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إجراءات عاجلة. وتود مجموعة الأصدقاء، التي أنشئت لدعم تنفيذ القرار 2417 (2018) وتعزيزه، أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات للعمل.

أولا، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبذل جهودا متجددة لاحترام القانون الدولي، وتنفيذ القرار 2417 (2018)، ومنع الجوع الناجم عن النزاعات، بما في ذلك من خلال تقديم دعم أكبر للاستجابات التي تقودها أطراف محلية وإقليمية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا استجابة تراعي الاعتبارات الجنسانية لأزمات الغذاء وزيادة الدعم للقيادة النسائية في مكافحة المجاعة وبناء السلام، وذلك جزئيا من خلال تقديم المزيد من الدعم للمنظمات التي تقودها نساء ومنظمات حقوق المرأة.

ثانيا، يجب أن نعمل على ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف وآمن وسريع ودون عوائق وحصول المدنيين على الخدمات

الإحاطات على ملاحظاتهم. وتؤكد كلماتهم حاجتنا جميعا إلى العمل معا لمواجهة التهديد الذي يشكله الجوع والمجاعة الناجمان عن النزاع لملايين البشر.

على الرغم من اتخاذ القرار 2417 (2018) قبل خمس سنوات إلا أن شدة الجوع الناجم عن النزاع قد ازدادت. لقد عانى ما يقرب من 258 مليون شخص في 58 بلدا وإقليما من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022. وتتأثر النساء والفتيات بشكل خاص بانعدام الأمن الغذائي، مما يفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومخاطر العنف الجنساني. طلب القرار 2417 (2018) من الأمين العام أن يسارع بتقديم تقرير إلى المجلس عند "حدوث خطر مجاعة وانعدام واسع النطاق للأمن الغذائي ناجمين عن نزاع". هذا الإبلاغ هو بمثابة آلية إنذار مبكر. إنه يساعد المجلس في التصدي للحالات التي تشكل فيها المجاعة الناجمة عن النزاع والعنف خطرا مباشرا وحين يمكن إنقاذ أرواح إذا تصرفنا بسرعة. وبينما نجتمع اليوم، هناك حالات عديدة ينطبق عليها هذا المعيار.

في حزيران/يونيه، قدم الأمين العام، من خلال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، هذا التقرير، والذي يركز على ثلاث حالات. في هايتي، من المتوقع أن يواجه واحد من كل شخصين انعدام حادا للأمن الغذائي بحلول نهاية حزيران/يونيه. وفي بوركينا فاسو، حيث يعاني 2,2 مليون شخص من انعدام حاد للأمن الغذائي، بما في ذلك 500 22 شخص يواجهون خطر المجاعة والموت، لم يكن وضع الأمن الغذائي أسوأ من ذلك أبدا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، من المتوقع أن يعاني 25.8 مليون شخص من انعدام حاد للأمن الغذائي بحلول نهاية حزيران/يونيه. ومن الواضح أن هذه هي أكثر من مجرد مجالات مثيرة للقلق. إنها أزمات تستحق استجابة عاجلة من المجلس والمجتمع الدولي.

وتعرب مجموعة الأصدقاء عن تقديرها لاجتماع المجلس من أجل مناقشة فحوى آخر مذكرة بيضاء في الأسبوع الماضي، في شكل حوار تفاعلي غير رسمي. ومع ذلك، نعتقد أن من الضروري أن

وعلى الرغم من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وعدم ظهور سائحة في الأفق لوقفه، يجد المجلس نفسه مضطراً إلى الاجتماع خلف أبواب مغلقة عندما تثار هذه المسائل، وفي رأينا أن ذلك غير مقبول. وإذا كنا جميعاً نأسف في مناقشة مفتوحة إزاء الجوع الناجم عن النزاعات، وإذا قلنا إن التجويع كوسيلة من أساليب الحرب أمر خاطئ، وأنه يجب ألا يحدث، فيجب على مجلس الأمن أن يفعل شيئاً حيال ذلك عندما تسنح له الفرصة. وهذا يعني عقد جلسات علنية واتخاذ تدابير على النحو المتوخى في القرار 2417 (2018). فالكلمات الطيبة لا تمنع النزاعات، وبالتأكيد لا تملأ البطون، ولكن بالعمل يمكن تحقيق ذلك.

رأينا أن أعضاء المجلس يمكن أن يكونوا فعالين للغاية عندما يريدون ذلك. ويمكن للمجلس أن يجتمع. ففي عام 2016، وفي أعقاب دعوة الأمين العام إلى العمل لمنع حدوث أربع مجاعات، حشد المجلس استجابة عالمية، وكانت تلك التجربة حافزاً على اتخاذ القرار 2417 (2018). ولا تزال أيرلندا ملتزمة بالخطة المتعلقة بالنزاع والجوع وبالإجراءات التي وضعتها مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، ونأمل أن يفعل ذلك جميع أعضاء المجلس أيضاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة. **السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** استهل بياني بتهنئة الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن والإشادة بها لعقدها مناقشة اليوم بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات. أود أيضاً أن أشكر السيدة رينا غيلاني ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الثاقبة جداً هذا الصباح.

يواجه العالم مرحلة حرجية في انعدام الأمن الغذائي العالمي. ويعاني أكثر من 780 مليون شخص، أو 10 في المائة من سكان العالم، من الجوع اليوم، وهي نسبة لا تزال أعلى من المستويات التي كانت سائدة قبل الجائحة. وقد أدت التحديات العالمية المتزايدة، مثل النزاعات الجيوسياسية في أجزاء مختلفة من العالم، وتغير المناخ، والتقلبات الاقتصادية، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، وساهمت في ارتفاع أسعار الأغذية. أضحي الأمن الغذائي

الحيوية التي يعتمدون عليها لتحقيق الأمن الغذائي. ويجب على أطراف النزاعات السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتيسيره، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب السعي إلى تحقيق المساءلة عن الانتهاكات ذات الصلة. وتشمل هذه الانتهاكات استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب وتدمير الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. فلا يمكن التسامح مع هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، وهو الأهم، يجب أن نعمل على جميع المستويات لتشجيع منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة، ومنع حدوث النزاع أنجع طريقة لمنع وقوع الجوع الناجم عن النزاع. وفي نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى جهد عالمي متجدد ومستدام لمكافحة آفة الجوع المميتة الناجمة عن النزاعات، حيث تعمل معاً الدول الأعضاء، والمنظمات الإنسانية والإنمائية، وبناء السلام، والمجتمع المدني، وغيرهم. وستواصل مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع القيام بدورها.

الآن، أريد أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية. خلال فترة عضوية أيرلندا الأخيرة في مجلس الأمن، حثنا المجلس على بذل المزيد من الجهد استجابة لظاهرة الجوع المتزايدة الناجمة عن النزاع. وبوصفنا منسقين مشاركين بشأن النزاع والجوع، قمنا بذلك أولاً مع زملائنا من النيجر ثم البرازيل، وأشيد بالبرازيل وسويسرا على مواصلة ذلك العمل المهم. ومع ذلك، ففي كثير من الأحيان، عندما أردنا تحويل المناقشة من مناقشة نظرية إلى سعيها إلى حمل المجلس على القيام بعمل استباقي لمنع الجوع الناجم عن النزاع في بلد أو منطقة معينة، لم نحصل على الدعم الذي كنا بحاجة إليه من أعضاء المجلس الآخرين. وقد قُدمت أسباب عديدة، ولكنها كانت في نهاية المطاف تقصيراً في أداء المجلس لواجباته على النحو المبين في القرار 2417 (2018). وهذا التعنت من جانب المجلس تترتب عليه خسائر في الأرواح، وتستمر هذه الخسائر.

المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ونذرة المياه. ابتداء من تعزيز الاتصال بين سلاسل الإمداد إلى إيجاد حلول جديدة للأغذية الزراعية، هناك العديد من المجالات التي يمكننا التعاون فيها هنا في الأمم المتحدة.

إن التصدي لأزمة الغذاء العالمية يتطلب مسؤولية وإجراءات جماعية. وستواصل سنغافورة القيام بدورها، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، لتعزيز التعاون والتنسيق في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الحاسمة، وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ويود أن يبرز عدة نقاط رئيسية بالنيابة عن أوكرانيا.

تتعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في خضم العواقب الخطيرة لانعدام الأمن الغذائي، الذي يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وخلال الاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية + 2 الذي انعقد في 24 تموز/يوليه، شدد الأمين العام على خطورة الحالة، قائلا:

”النظم الغذائية العالمية معطلة - وبلايين الأشخاص يدفعون الثمن. ويعاني أكثر من 780 مليون شخص من الجوع بينما يُفقد أو يُهدر ثلث جميع الأغذية المنتجة تقريبا“.

أظهرت البيانات الحديثة أن أكثر من 250 مليون شخص واجهوا انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022 وهم بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية. وهناك بلدان مثل أفغانستان وهايتي، ونيجيريا وبوركينا فاسو ومالي في منطقة الساحل، وجنوب السودان والسودان والصومال واليمن كلها معرضة للخطر بشكل خاص، حيث من المرجح أن يواجه السكان المجاعة أو الموت إذا لم يتم تدخل إنساني فوري.

شاغلا وجوديا للعديد من البلدان الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الجزرية مثل سنغافورة. وتعتمد سنغافورة اعتمادا كبيرا على الأغذية المستوردة. وفي الواقع، نحن نستورد أكثر من 90 في المائة من الأغذية التي نستهلكها. وهذا يعني أننا نتأثر بشكل غير متناسب بأي اضطرابات في الإمدادات الغذائية العالمية. ويتعين على العالم القيام بعمل عاجل وجماعي للتصدي لأزمة الغذاء العالمية وتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود، وفي هذا الصدد أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، لا بد من أن نبقي سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية حرة ومفتوحة. ويشمل ذلك التمسك بالنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وكفالة حركة المواد الأساسية بدون عوائق، مثل السلع الغذائية والزراعية، والامتناع عن فرض حظر أو تقييد على الصادرات بطريقة لا تتسق مع الأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيا، ينبغي عدم تسييس الأمن الغذائي أو استخدامه كسلاح. ويجب ألا نسمح باستمرار الدوامة بين النزاع والجوع. وفي ذلك الصدد، نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بما في ذلك التزامه بتيسير وصول المنتجات الغذائية والأسمدة من أوكرانيا والاتحاد الروسي إلى أسواق الأغذية العالمية بدون عوائق. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى عدم تسييس المعونة الإنسانية وكفالة إيصال المساعدة الغذائية إلى المحتاجين على نحو آمن وفي الوقت المناسب.

ثالثا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في بناء منظومات غذائية عالمية مستدامة وقادرة على الصمود. فالأمن الغذائي ليس مجرد مشكلة محلية أو إقليمية، بل إنه تحد عالمي، بسبب الترابط بيننا ولأن الأزمات الغذائية يمكن أن يكون لها آثار غير مباشرة وآثار أوسع نطاقا. من هنا، يتعين علينا الاستثمار بشكل جماعي في المنظومات الغذائية العالمية باعتبارها منفعة عامة عالمية، والابتعاد عن العقلية القائلة بأن الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه المسألة تتمثل في المساعدات. وينبغي علينا أيضا معالجة انعدام الأمن الغذائي كجزء من أزمة بيئية أوسع تشمل تغير

الغذائية الحيوية إلى المناطق التي بأمس الحاجة إليها. نهيب بالدول الانضمام إلى البرنامج الإنساني "الحبوب من أوكرانيا" الذي أطلقه الرئيس زيلينسكي، والذي يضم 34 دولة، وجمع بالفعل 200 مليون دولار من التبرعات وأرسل 170,000 طن من القمح إلى إثيوبيا والصومال واليمن وكينيا. ويجب أن نتخذ التدابير المناسبة لمنع الاتحاد الروسي من استخدام الغذاء كسلاح يشهده في وجه العالم. إن ضمان سلامة الملاحة في البحر الأسود أمر في غاية الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي. ويجب أن نوحّد جهودنا لمكافحة الجوع ومنع نشوب الصراعات الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة المهمة وفي أوانها.

إن أنظمتنا الغذائية غير موفقة. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاثة عقود. ويأتي مئات الملايين من الناس إلى الفراش جائعين كل يوم. والأطفال يتضورون جوعاً. وتشعر البلدان النامية بالأثر غير المتكافئ للأزمة الوشيكة، مما يؤثر على أضعف المجتمعات المحلية. إننا نشهد أشد الآثار تدميراً في هايتي واليمن والسودان ومنطقة الساحل وأماكن أخرى، بينما الاستجابة الدولية متخلفة عن الركب. وأعلن برنامج الأغذية العالمي مؤخراً عن خفض البرامج الغذائية المنقذة للحياة بسبب النقص المزمع في التمويل. وعلى الرغم من بذل قصارى جهده، فقد وجد أن من غير الممكن حالياً تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء العالم، أو تلبية الحد الأدنى من الأسعار الحرارية الموصى بها للجميع. إننا نترك المحتاجين خلف الركب، ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على عكس هذا الاتجاه.

شددت فترة التقييم التي شهدتها مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، والذي انعقد الأسبوع الماضي في روما، على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق عالمي لمعالجة أزمة الغذاء غير المسبوقة. كررت سلوفاكيا دعمها الكامل لتحويل النظم الزراعية

في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قدم رئيس أوكرانيا صيغة سلام من 10 نقاط، تحدد الخطوات اللازمة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا وإحلال الأمن العالمي. وفي 23 شباط/فبراير، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار دإط-6/11، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا"، الذي يكرس الرؤية المقترحة في صيغة السلام في أوكرانيا. وتتضمن المبادرة نقطة محددة تتناول الأمن الغذائي، وتحت جميع الدول الأعضاء على التعاون في تضامن لمعالجة الآثار العالمية للحرب على الأمن الغذائي.

إن مناقشة اليوم تكتسي أهمية خاصة، بسبب القرار الذي اتخذته روسيا مؤخراً بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهي خطوة من شأنها أن تزيد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية وتؤثر تأثيراً مباشراً على حياة عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وفي عام واحد في إطار المبادرة، صدرت أوكرانيا 33 مليون طن من المنتجات الزراعية إلى 45 بلداً، وذهب 60 في المائة من هذه الكمية إلى بلدان في أفريقيا وآسيا. كان من الممكن أن تكون الأرقام أعلى بكثير لولا سعي روسيا المنهجي لعرقلة الأداء الطبيعي للمبادرة. والحصار الذي تفرضه روسيا على صادرات أوكرانيا الغذائية من موانئ البحر الأسود منذ شباط/فبراير 2022 وهجماتها على مزارعنا ومرافق تخزين الحبوب ترك آثاراً خطيرة في المناطق التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. وتسببت الهجمات الأخيرة على الهياكل الأساسية للموانئ والسفن المدنية بدمار هائل، حيث دُمر ما يقرب من 220 000 طن من محاصيل الحبوب. إن تصرفات الاتحاد الروسي في أوكرانيا، إلى جانب أساليبه في الابتزاز، تذكرنا على نحو صارخ بالمجاعة الكبرى، وهي الإبادة الجماعية التي ارتكبتها سلف روسيا في أوكرانيا في الفترة بين عامي 1932 و 1933. ونناشد مناشدة عاجلة الدول الأعضاء أن تعمل على الحيلولة دون تسبب الاتحاد الروسي في مجاعة في العالم.

نحض على دعم مبادرة أوكرانيا لإنشاء ممر بحري إنساني في البحر الأسود، مما سيساعد على إعادة إنشاء طرق الإمدادات

الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم، وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة حيال مسألة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفقتها الوطنية.

نشاط القلق الذي أعرب عنه المتكلمون طوال مناقشة اليوم بشأن الزيادة المفزعة في انعدام الأمن الغذائي، ونرى أن هناك حاجة إلى استجابة عاجلة ومنسقة وشاملة لتخفيف المعاناة الناجمة عن نقص الأغذية. وفي ذلك السياق، تدین إسبانيا قرار الاتحاد الروسي إنهاء مبادرة حبوب البحر الأسود، التي أدت دورا حاسما في تثبيت أسعار الأغذية وتخفيضها. ونكرر دعوتنا إلى روسيا لإعادة النظر في قرارها والانضمام مجددا إلى المبادرة. إن استخدام الجوع كوسيلة من أساليب الحرب يمثل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي ويقوض الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وهي: توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والانتفاع منه، واستقراره.

نحن من جانبنا، يعاقب القانون الجنائي في إسبانيا أولئك الذين يعملون على تجويع المدنيين عمدا كأسلوب من أساليب الحرب، في حين أن استراتيجيتنا الدبلوماسية الإنسانية التي اعتمدناها مؤخرا تشمل تأييد تنفيذ القرار 2417 (2018)، وتعزيز التدابير المتعددة الأطراف والثنائية لمنع ومقاضاة الأعمال التي تسبب انعدام الأمن الغذائي في النزاعات، وتشجيع التصديق على تعديل نظام روما الأساسي الذي يجرم التجويع المتعمد للمدنيين في النزاعات غير الدولية كونها جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. في أيلول/سبتمبر 2022، التزمت إسبانيا بتقديم ما مجموعه 226.5 مليون يورو للسنوات الثلاث المقبلة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وفي كانون الثاني/يناير 2023، تمت الموافقة على تقديم مبلغ إضافي قدره 14.4 مليون يورو لخطة برنامج الأغذية العالمي لمواجهة انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في البلدان الأفريقية.

أخيرا، نعتقد أنه لا بد من مواصلة العمل على نهج الترابط الثلاثي، وضمن احترام المبادئ الإنسانية والبحث عن حلول سلمية للصراعات.

والغذائية بهدف إيجاد قدر أكبر من الاستدامة وزيادة القدرة على الصمود، وتحديدًا من خلال خطة سلوفاكيا الاستراتيجية للفترة 2023-2027، والسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ورؤية سلوفاكيا لبناء الزراعة الحديثة لعام 2035. لا نزال ملتزمين بتنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، وبوصفنا جزءا من الاتحاد الأوروبي، نحن في طليعة مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال التمويل والمساعدة.

شاركت سلوفاكيا في التوقيع على البيان المشترك الذي يدين استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. ونرى أن ذلك المبدأ ينبغي أن يسود. إذ أن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، ولا بد من محاسبة مرتكبيه. ومع ذلك، للأسف نرى عضوا دائما في مجلس الأمن يستخدم الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. ما برح الأمن الغذائي العالمي لفترة طويلة يواجه ضغوطا بسبب تغير المناخ والوباء. وقد تفاقم هذا الوضع المريع بسبب استمرار حرب روسيا على أوكرانيا ورفضها مؤخرا تجديد مبادرة حبوب البحر الأسود. وقد عرّض هذا العمل المؤسف ملايين الناس في جميع أنحاء العالم لخطر سوء التغذية والمجاعة جراء تعطل سلاسل الإنتاج والتوريد. لا ينبغي أن نتطلي علينا الخدعة. فلن تفلح المساعدات الرمزية التي قدمتها روسيا لاحقا لشحنات الحبوب المرسلة إلى بلدان مختارة في استقرار الأزمة.

أخيرا، نحث الاتحاد الروسي على الكف عن استخدام الغذاء كسلاح، والانضمام من جديد إلى مبادرة حبوب البحر الأسود بدون مزيد من التأخير، ووقف إغلاقه غير القانوني للموانئ البحرية الأوكرانية. إن الجوع ناجم عن الصراع وهو سبب له على حد سواء، ولا يمكن الخروج من تلك الدوامة إلا بالتعاون الدولي واحترام القانون الدولي وتعزيز التضامن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أشارك الوفود الأخرى تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليك رئاسة المجلس هذا

أجل وضع نظم زراعية وغذائية أكثر ابتكاراً واستدامة ومرونة. وفيما يتعلق بتفاقم آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، ينبغي أيضاً مراعاة استراتيجيات التكيف مع المناخ.

ثالثاً، يجب أن نعزز التعاون الدولي والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولا بد من تضافر الجهود الدولية والإجراءات المنسقة فيما بين الحكومات، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة المعنيين وتجنب الازدواجية. تؤيد في المقام الأول الجهود الدولية للحفاظ على عمل سلاسل الإمدادات الغذائية في ظل ظروف صعبة. وفي منطقتنا، طوّرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضاً، مع شركائها في الحوار، تعاوناً بشأن الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في أوقات الأزمات. يجب أن نواصل ضمان إمكانية الحصول على الأغذية والمنتجات الغذائية والقدرة على تحمل تكاليفها واستدامتها بالنسبة للمحتاجين، ولا سيما المجتمعات الضعيفة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

بالنظر إلى الديناميات العالمية مؤخراً، نأسف لكون مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والتدابير الخاصة بها مجهولة المصير، الأمر الذي يتداخل مع الإمدادات العالمية من الحبوب والأسمدة التي تمس الحاجة إليها. وتأمل إندونيسيا أن تستأنف هذه المبادرات، وتشدد على أنه ينبغي تنفيذها بكاملها وتوجيهها إلى من هم في أمس الحاجة إليها - البلدان النامية والفقراء.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا بالإسهام في حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي العالمي وبأن تكون جزءاً من هذا الحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أعرب عن تقديرنا لقيادة الولايات المتحدة لاستمرارها في تناول مسألة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأعرب عن امتناني أيضاً لمقدمي الإحاطات الثلاثة على بياناتهم المتبصرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برايو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات

المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

مما يبعث على القلق حقاً أن الصراع المسلح لا يزال أحد أهم دوافع انعدام الأمن الغذائي، بينما يزداد باستمرار عدد الأشخاص المتضررين. أما الطريقة التي أثر بها الصراع في جزء من العالم على ملايين الأشخاص الضعفاء على الجانب الآخر من العالم فتبعث على القلق بنفس القدر. ولا بد من اتخاذ إجراءات عالمية حاسمة ومنسقة لضمان أن يظل الغذاء، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، متاحاً للجميع. وفي تلك الملاحظة، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن نتخذ تدابير ملموسة لإنهاء الدائمة القائمة بين الصراع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بالتآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع من أجل استدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وتحث إندونيسيا جميع الأطراف في الصراعات على الامتثال للقانون الإنساني الدولي والامتناع عن استخدام المجاعة كسلاح من أسلحة الحرب. وتجب أيضاً حماية العاملين في المجال الإنساني والمرافق الطبية والهياكل الأساسية الحيوية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمياه والغذاء والطاقة.

ثانياً، يجب أن ننهض بالقدرات ونعزز القدرة على الصمود، لأن العديد من البلدان عرضة للصدمات العالمية مثل ارتفاع أسعار السلع الغذائية، التي لها تأثير أكبر في مناطق الصراع. وفي الأجل القصير، يحتاج الأشخاص في تلك الحالات إلى مساعدة فورية عاجلة للبقاء على قيد الحياة، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه للوكالات الإنسانية لتقديم المعونة التي تمس الحاجة إليها. كذلك فإن المساعدة التقنية والمالية، وبناء القدرات، من الأمور الحيوية لتحقيق الأمن الغذائي. أما في الأجل المتوسط والطويل، فثمة حاجة إلى استثمارات أكبر، لا سيما بالنسبة لصغار المزارعين، من

القذائف، وإغلاق الحدود، والسياسة المشوهة للسوق. لقد أهدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواردها الشحيحة، التي انفجرت عبثاً في السماء بفضل النطاق والتواتر غير المسبوقين لعمليات إطلاق القذائف خلال فترة العام ونصف العام الماضية، 12 منها عمليات إطلاق لقذائف تسيارية عابرة للقارات. ووفقاً لبعض التقديرات، فإن الموارد التي أنفقت عليها كافية لتغطية النقص الغذائي السنوي في البلد في العام الماضي.

علاوة على ذلك، وفرت جائحة مرض فيروس كورونا ذريعة لإغلاق الحدود، وبالتالي حدثت من إمكانية وصول الأمم المتحدة والمساعدات الإنسانية الدولية إلى شعب كوريا الشمالية. في أواخر العام الماضي، اعتمدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسة جديدة تحظر التجارة الخاصة في الحبوب، بهدف إحكام الرقابة المركزية على توزيع الأغذية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الجوع في صفوف الكوريين الشماليين العاديين، الذين اعتمدوا، باستثناء كبار الضباط، على الأسواق الخاصة المحلية للحصول على الغذاء، لأن نظام التوزيع الحكومي لم يعمل منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. أجد لزاماً علي أن أسترعي انتباه المجتمع العالمي إلى هذه المسألة، لأنني أرى إخواننا وأخواتنا الكوريين عبر الحدود يعانون من نقص مزمن في الأغذية من صنع الإنسان.

علينا أن نتذكر أن الأبرياء والناس العاديين هم الذين يتحملون وطأة انعدام الأمن الغذائي، سواء كان ذلك بسبب النزاع أو النظام. تتطلع جمهورية كوريا، بوصفها عضواً منتخبا في مجلس الأمن ابتداء من العام المقبل، إلى الإسهام بنشاط في مساعي المجلس النبيلة لصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك مسألة الأمن الغذائي الحاسمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة موكانو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. كما أتمنى لكم النجاح، سيدي الرئيس، في تنفيذ أهداف رؤاستكم، التي بدأت من فورها. أود أيضاً أن أبلغكم بأن رومانيا

في القرن العشرين، كانت البشرية تحلم بعالم لا يعاني فيه أحد من الجوع، وذلك بفضل العلم الحديث والتكنولوجيات الزراعية. ولكن مما يثير فزعنا أن ذلك الحلم لم يتحقق. وكما ورد في القرار 2417 (2018) والمشار إليه في تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2023/345) عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، فإن الآثار المدمرة للنزاع المسلح على الأمن الغذائي تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة. في ذلك الصدد، رحب وفد بلدي باعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي S/PRST/2023/4 هذا الصباح، ويسره أن ينضم إلى البيان المشترك الذي يدين استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. ندعو أيضاً إلى تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي أرسل من خلالها 32 مليون طن من الحبوب إلى الأسواق العالمية خلال العام الماضي.

نلاحظ بقلق بالغ أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم النزاع وانعدام الأمن الغذائي. ينبغي للمجلس أن ييسر إجراء تقييمات شاملة لمخاطر المناخ وأن يدعو إلى الإنذار المبكر المستنير بالمناخ والوقاية وبناء السلام في البيئات الهشة. هذه الآثار المضاعفة مبعث قلق شديد لأفريقيا التي شعرت أيضاً بأكبر تأثير من الزيادة في أسعار المواد الغذائية منذ بدء الحرب على أوكرانيا. لقد تعهدت جمهورية كوريا بمضاعفة معونتها من الأرز المقدمة إلى أفريقيا بحيث بلغت 100 000 طن سنوياً. وفي مايو/أيار، في مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع، أعلن الرئيس يون سوك يول عن مشروع K-Ricebelt، المصمم لمساعدة البلدان الأفريقية على إنتاج الأرز محلياً. وبعد اكتماله بعد خمس سنوات من الآن، من المتوقع أن يستمر المشروع في توفير الأرز لزهاء 30 مليون شخص في ثمانية بلدان أفريقية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبراز مسألة انعدام الأمن الغذائي الخطير القائم في جزء آخر من العالم، حيث الحالة لا تقل خطورة عن مناطق النزاع. إن حالات النقص الحاد والمزمن في الأغذية التي طال أمدها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ازدادت تدهوراً في الآونة الأخيرة. مما لا يدع مجالاً للشك بأن أزمة الغذاء تلك ناجمة عن النظام، وهي نتيجة لثلاثة خيارات خاطئة - التطوير النووي وتطوير

إن أسعار المواد الغذائية تتطاير الآن. والحروب والنزاعات أحد الأسباب. والسبب الآخر يكمن في تغير المناخ، الذي له تأثير واضح على التربة وحياة الناس. ونلمسه في القرن الأفريقي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط، وبصورة متزايدة، في نصف الكرة الشمالي. إنه تهديد لا يمكن تجاهله. بعد لحظة تقييم لمؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية الذي انعقد الأسبوع الماضي، تحسبا لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، ثمة حاجة إلى العمل أكثر من أي وقت مضى. لا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي ونشاهد دوامة تعطل الإمدادات الغذائية أو تدمرها عمدا، وتدمر الأراضي الزراعية، وتُحجب إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية. ستعاني الأجيال الحالية والمقبلة، ولا سيما المدنيون الضعفاء - الأطفال، بمن فيهم الصغار جدا والنساء والمسنون - من الجوع وسوء التغذية وحتى المجاعة. يتعين علينا مضاعفة جهودنا لتجنب حدوث أزمة إنسانية عالمية قبل فوات الأوان لإنقاذ الأرواح. علينا العمل وفقا للقانون الدولي فيما يتعلق بتأمين إيصال الأغذية، وإمكانية الوصول غير المقيد لعمال الإغاثة والتمويل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد غانو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الولايات المتحدة على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن اليوم بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات. وأشيد بمقدمي الإحاطات هذا الصباح على إحاطاتهم الممتازة، والتي تصف حالة مثيرة للقلق تتطلب اتخاذ إجراءات.

في بوركينا فاسو، أدت مجموعة من العوامل الهيكلية المرتبطة بالمناخ والفقر والصدمات الخارجية إلى تقويض سبل العيش، مع حدوث مجاعات متفرقة متزامنة، ولفترة طويلة الآن. ويُعزى تفاقم انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات القليلة الماضية بدرجة كبيرة إلى الأزمة الأمنية. فلقد تسببت الهجمات الإرهابية بالفعل في أزمة إنسانية

لم تتردد في الانضمام إلى البيان الذي اقترحتة الولايات المتحدة والذي يدين استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. وهذا يتسق مع إيماننا القوي بأنه يجب عدم استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. إن حرمان الأفراد من حقهم في الغذاء مخالف للقانون الدولي، وغير أخلاقي على الإطلاق، وأسلوب غير قانوني يلحق المزيد من المعاناة بالمدنيين. يشير التقرير الذي نشر مؤخرا عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم إلى أن واحدا من كل خمسة أشخاص في إفريقيا يعاني من الجوع في عام 2023. كما يشير إلى أن ما يقرب من 600 مليون شخص سيعانون من نقص التغذية المزمن بحلول عام 2030، مما يمثل زيادة 23 مليون شخص لو ظل الحال كما كان، ولو لم تحدث حرب روسيا ضد أوكرانيا. لم تزعزع الحرب الركائز المهمة لمنظومة الغذائية العالمية فحسب، بل عطلت سلاسل التوريد، ورفعت تكلفة الطاقة وزاد من حدة التضخم، خاصة في البلدان التي تعتمد على الاستيراد في أفريقيا وآسيا. بعد انسحاب روسيا في الشهر الماضي من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، ارتفعت أسعار الحبوب إلى أعلى مستوياتها منذ بداية الحرب.

في الأيام العشرة الماضية شهدنا إجراءات عدوانية من جانب روسيا تهدف إلى تعطيل صادرات الحبوب إلى بلدان ثالثة من خلال استهداف البنية التحتية للموانئ على نهر الدانوب، بالقرب من أراضي رومانيا. لكن الموانئ المدنية على نهر الدانوب لديها مهمة خاصة في هذه اللحظة من التاريخ، ألا وهي توفير طرق بديلة لتصدير الحبوب من أوكرانيا إلى العالم وضمان سلامة السفن وأطقمها. منذ الساعات الأولى لقصف الموانئ الأوكرانية في 25 تموز/يوليه، وتماشيا مع موقفنا إزاء اللاجئين الأوكرانيين، سمحنا للقوارب على نهر الدانوب بالبحث عن مأوى في الموانئ الرومانية لإنقاذ حياة أطقمها وحماية حمولاتها. إن ما يتكشف هو أزمة إنسانية عالمية، تتطلب كل اهتمامنا. لقد يسرت رومانيا تصدير أكثر من 20 مليون طن من الحبوب من أوكرانيا إلى العالم، بالإضافة إلى 32 مليون طن سُحنت عبر مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ولكننا بحاجة إلى العودة إلى روح المبادرة إذا كنا ملتزمين حقا بعدم ترك أي شخص خلف الركب.

أصحاب المصلحة من أجل دعم المبادرات الوطنية، كما ذكر من قبل، والمبادرات الإقليمية، والقيام بذلك في الوقت المناسب. فيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية، لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آليات ووكالات محددة لذلك الغرض، بما في ذلك الوكالة الإقليمية للزراعة والأغذية، وآلية الاحتياطي الإقليمي للأمن الغذائي. وينبغي لدعم هذه المبادرات أن يسمح بتطوير زراعة أكثر مرونة واستدامة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقرب المخزونات الغذائية من المحتاجين، مع مراعاة عاداتهم الغذائية من خلال تزويدهم بالمنتجات المحلية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نهني بحرارة وفد الولايات المتحدة على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونرحب بعقد مناقشة اليوم التي تأتي في أوانها ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة.

إن مشهد الأمن الغذائي العالمي، وهو عنصر حاسم في الأمن البشري الشامل، قد تأثر بالنزاعات وتغير المناخ تأثيراً كبيراً في السنوات الأخيرة. وبنغلاديش ليست استثناء. الحرب المستمرة في أوكرانيا والجزءات والجزءات المضادة ذات الصلة قد أثرت بشدة على تكاليف وارداتنا وبالتالي عرضت للخطر جهودنا لضمان الأمن الغذائي لسكان بنغلاديش البالغ عددهم 168 مليون نسمة. ومع ذلك، نحن نبذل قصارى جهدنا لمواجهة التحديات، بما في ذلك من خلال تدابير سياسية صعبة، مثل إلغاء الدعم في قطاع الطاقة، والحد من الواردات، وخفض الإنفاق العام. وكتدابير طويلة الأجل، أعطينا الأولوية للاستثمارات في المنظومات الزراعية والغذائية. وقد شجعت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة الجميع على زراعة الأراضي غير المستخدمة لدى كل أسرة.

وعلى الصعيد الدولي، نؤيد جميع الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي. إن رئيسة وزرائنا، بوصفها ممن يناصرون فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمم العام، تقوم بالدعوة إلى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الإجراءات الرامية إلى منع أزمة الغذاء والتحديات ذات الصلة والتخفيف من حدتها والتصدي لها وتيسير هذه الإجراءات.

شردت قرابة مليوني شخص - حوالي 80 في المائة منهم من النساء والأطفال - وأدت إلى مصادرة أراضٍ صالحة للزراعة وماشية. كما حاول الإرهابيون بوقاحة منع إيصال الأغذية والأدوية بانتظام إلى المناطق التي تواجه تحديات أمنية كبرى.

بالنظر إلى الحالة الأمنية والغذائية الصعبة، وبروح التعافي والقدرة على الصمود، اعتمدت بوركينا فاسو خطة عمل لتحقيق الاستقرار والتنمية للفترة 2023-2025، والتي تتضمن الأولويات التالية: مكافحة الإرهاب، واستعادة السلامة الإقليمية، ومعالجة الأزمة الإنسانية، وإعادة بناء الدولة وتحسين الحوكمة، وأخيراً، السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ولدعم خطة العمل هذه، اتفقت منظومة الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية على خطة عمل الأمم المتحدة المؤقتة للتنمية المستدامة للفترة 2023-2025، والتي تتماشى أهدافها مع أولويات الحكومة.

على المستوى التنفيذي، وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي، تقوم بوركينا فاسو وشركاؤها منذ عام 2012 بوضع وتنفيذ خطة للاستجابة والدعم للسكان المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. خطة الاستجابة لعام 2023، التي اعتمدت في أيار/مايو وستكلف 357 مليون دولار، تعاني عجزاً مالياً يبلغ حوالي 161 مليون دولار. وبالإضافة إلى هذه الخطة، اعتمدت أيضاً مبادرة رئاسية للإنتاج الزراعي في أيار/مايو. حددت الخطة هدفاً لإنتاج 190 ألف طن من الحبوب بين عامي 2003 و 2024، بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 35 مليون دولار. تهدف الخطة إلى تلبية الطلب الوطني على الحبوب والإعداد لعودة المقاتلين والمشردين داخلياً إلى وظائفهم في الزراعة بمجرد استعادة السلامة الإقليمية. إن المحاصيل في غير موسمها، وتوزيع الأسمدة، وبرنامج المكننة الزراعية، كلها مبادرات تتطلب جهود جميع أصحاب المصلحة في كفاحنا ضد انعدام الأمن الغذائي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف إلى مناقشتنا التوصيات التالية. من الأهمية بمكان ضمان تحسين التنسيق بين مختلف

وأخيراً، تتأثر بنغلاديش أيضاً بالنزاعات التي لا نهاية لها في ميانمار وبانعدام الأمن فيها. لقد استضعفنا على مدى السنوات الست الماضية أكثر من 1،2 مليون من الروهينغا الذين فروا من الاضطهاد والعنف في ميانمار. مع ذلك، وبسبب حالات الطوارئ الإنسانية المتعددة، تواجه الآن الأمم المتحدة وشركاء آخرون في العمل الإنساني نقصاً في التمويل لدعم الروهينغا الذين اتخذوا بنغلاديش مأوى لهم. لقد اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تنفيذ تخفيضات في حصص الإعاشة مرتين. وكما ذكر الوزير بلينكن في وقت سابق اليوم، يتلقى فرد الروهينغا 27 سنتاً فقط في اليوم لتناول الطعام. هذه الحالة المزمنة تؤدي إلى سوء التغذية وانعدام الأمن والعنف في المخيمات.

إننا ندعو المجلس إلى إيلاء اهتمام عاجل للنزاع المطول في ميانمار والمساعدة في تهيئة بيئة مواتية للعودة الآمنة والمستدامة للروهينغا. كما يجب على المجتمع الدولي مواصلة توفير التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية للروهينغا النازحين حتى يتمكنوا من العودة إلى ميانمار.

وفي الختام، أود أن أشير إلى ضرورة معالجة هدر الأغذية باعتباره جانباً حاسماً من جوانب انعدام الأمن الغذائي العالمي، وأدعو إلى بناء حركة اجتماعية واسعة النطاق لمنع ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين. **السيد مانييرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** يود وفد بلدي بداية أن يهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن يشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، 60 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الجوع في جميع أنحاء العالم يعيشون في مناطق نزاعات. ويؤكد التقرير الأخير للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345) أن النزاع وانعدام الأمن هما أكبر محركين لارتفاع مستويات الانعدام الحاد للأمن الغذائي لدى نحو 117 مليون شخص في 19 بلداً وإقليماً. إن النزاعات المسلحة تتسبب في انعدام الأمن الغذائي من خلال تدمير المزارع والطرق والموانئ

ونظراً للطابع المنهجي للأزمة، فإننا بحاجة إلى مساعٍ جماعية. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على أربع نقاط محددة في هذا الصدد.

أولاً، من الضروري معالجة العوامل التي تؤثر على أسعار الأغذية وإمكانية الحصول عليها، لا سيما أثناء النزاعات. إننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى إبقاء الأسواق مفتوحة، وإزالة القيود غير الضرورية على الصادرات، والإفراج عن الاحتياطات الغذائية من أجل تحسين الإمدادات الغذائية. ومن الأهمية بمكان أيضاً إبقاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب حية. ومن الأهمية بنفس القدر مواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحروب - التي هي السبب الأساسي للمعاناة الإنسانية.

ثانياً، نحن ندين استخدام المجاعة والتجوع كأسلحة حرب، واللذين يحظرهما البروتوكولان الإضافيان لعام 1977 الملحقان باتفاقيات جنيف. علاوة على ذلك، يقر نظام روما الأساسي بأن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي، وتشكل جرائم ضد الإنسانية. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة الوفاء بتلك الالتزامات. كما ندعو أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتناع عن مهاجمة البنية التحتية الحيوية الضرورية لإنتاج الأغذية وتوزيعها ونقلها.

ثالثاً، تغير المناخ والكوارث ذات الصلة به لها آثار خطيرة على الأمن الغذائي. ولمعالجة هذه الآثار، قمنا بتنفيذ العديد من الممارسات الزراعية المبتكرة. لقد طور علماءنا في السنوات الـ 14 الماضية 690 نوعاً من المحاصيل المحسنة ذات الغلال الوفيرة، بما في ذلك أصناف من الأرز تتحمل الملوحة. ونحن نعمل الآن على أصناف تتحمل الجفاف والغمر.

ومن الأهمية بمكان زيادة الاستثمار في تلك القطاعات. نكرر دعوتنا إلى التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتمويل المناخي، ونقل التكنولوجيا، وذلك من أجل دعم البلدان الضعيفة مثل بنغلاديش. وينبغي أيضاً السعي بجدية إلى وضع آلية لتخزين الأغذية لأقل البلدان نمواً، وذلك على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة.

السيدة كونسبسيون خاراميو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): نهني الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس.

إن الإرادة السياسية البناءة المتماشية مع القانون الدولي، والحوار الصريح دون شروط لتحقيق السلام، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان تشكل الركائز الأساسية لسياسة بنما الخارجية.

إننا ندعو إلى تنشيط تعددية الأطراف بوصفها أداة لمنع العدوان وانتهاكات السلم والأمن الدوليين، وإعطاء الأولوية للعمل المشترك والالتزامات المشتركة التي تهدف إلى معالجة عواقب النزاعات، والآثار السلبية لتغير المناخ، وعدم المساواة بين الجنسين.

وتؤكد بنما من جديد أهمية تنفيذ جميع التدابير القابلة للتطبيق لكفالة حماية جميع المدنيين من ضحايا الحرب في أوكرانيا وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتيسير المرور السريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص الذين يعانون من عواقب النزاعات المسلحة، وذلك من أجل كفالة القانون الدولي الإنساني.

ونضم صوتنا إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الإعراب عن خيبة أملنا إزاء انسحاب الاتحاد الروسي الأحادي الطرف من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونحثه على التراجع عن ذلك القرار واستئناف المفاوضات لإبقاء ممر البحر الأسود الإنساني مفتوحاً، مما يضمن سير عمل المنظومة الزراعية. وسيكون لذلك أثر إيجابي على الفئات الأضعف من السكان في البلدان النامية، الذين ينفقون حالياً أكثر من 50 في المائة من دخلهم لتغطية التكاليف المرتفعة للغذاء والطاقة.

لقد حان الوقت لتلبية الاحتياجات التغذوية المحددة للنساء والأطفال من أجل تعزيز وحماية الحق في الغذاء وتسريع التحول إلى منظومات غذائية أكثر تكافؤاً ومراعاة للاعتبارات الجنسانية واستدامة. وتبين الأدلة أن زيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار أمر أساسي لضمان السلام والحفاظ عليه.

في حالات النزاع وانعدام الأمن الغذائي، تتعرض النساء والفتيات على الأرجح للعنف الجنساني. بالإضافة إلى ذلك، قد تجبر تلك

وشل الاقتصاد وتعطيل إيصال المساعدات الإنسانية. ويمكن لانعدام الأمن الغذائي، بدوره، أن يصبح محفزاً للعنف وعدم الاستقرار المتصل بالهجرة، وعاملاً في التجنيد على أيدي الجماعات الإرهابية.

لقد ركّز مجلس الأمن اهتمامه في السنوات الأخيرة على الصلة بين النزاع والجوع. ففي عام 2018، اتخذ المجلس قراره 2417 (2018)، الذي يشير إلى الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. ويدين قرار مجلس الأمن 2417 (2018) بشدة استخدام تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب والمنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية. ويحث القرار كافة الأطراف على حماية الهياكل الأساسية المدنية وكفالة الأداء السليم للمنظومات الغذائية.

ويبرز تقرير الأمين العام أنه بعد أربع سنوات من اتخاذ القرار 2417 (2018)، لا يزال النزاع المسلح المحرك الرئيسي للجوع.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب ويوفر الحماية للأعيان الضرورية لتوفير الغذاء ومياه الشرب. وعلى الرغم من تلك الأحكام الواردة في القانون الدولي الإنساني، يأتي الجوع، بوتيرة تندر بالخطر، نتيجة لنزاعات مسلحة، إما لأن المتحاربين يستخدمونه عمداً، منتهكين بذلك التزاماتهم، أو لأنه ينشأ كنتيجة غير مباشرة للدمار الذي تسببه الحروب. والواضح هنا أن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني يمكن أن يساعد في تخفيف آثار النزاعات المسلحة على الأمن الغذائي.

والأرجنتين، كونها أحد المنتجين والموردين العالميين للأغذية الصحية والمغذية العالية الجودة، تلتزم بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي امتثالاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما هدف التنمية المستدامة 2. ونرى أن سلاسل الإمدادات الغذائية الطويلة المتأصلة في التجارة الدولية المفتوحة تضطلع بدور رئيسي في كفالة الأمن الغذائي العالمي ودعمه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حالات الطوارئ الإنسانية أو النزاعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

التصدي لانعدام الأمن الغذائي. ونتطلع لدى انتخاب سيراليون عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة من 2024 إلى 2025 إلى العمل بفعالية مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي. فنحن جميعا نتشاطر مسؤولية أساسية عن اتخاذ إجراءات لإيجاد عالم خال من الجوع، لأن انعدام الأمن الغذائي هو نتيجة لعدم الاستقرار العالمي ومحرك له على حد سواء.

إن مسألة الجوع في العالم تثير قلقا عالميا. وقد أصبحت مجموعة من العوامل، وهي المجاعة وآثار النزاعات المسلحة وتغير المناخ وأوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في عالمنا ودفعت الملايين من الناس إلى حافة المجاعة. ويتسم ذلك السيناريو بأعداد غير مسبوقة من المشردين جراء النزاعات والظواهر الجوية الكارثية والكوارث الطبيعية.

هناك الكثير من الناس ممن لا يستطيعون الحصول على ما يكفيهم من الغذاء بسبب المجاعة أو النزاع. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 70 في المائة من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تُعتبر أيضا بلدان هشة. ووفقا للتقرير العالمي لعام 2023 عن الأزمات الغذائية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأجزاء من وسط أفريقيا، من المتوقع أن يسجل الانعدام الحاد للأمن الغذائي أعلى مستوياته المسجلة خلال الموسم الأعرج من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، مدفوعا في ذلك بتفاقم النزاعات وانعدام الأمن، لا سيما في وسط منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. واتسمت حالات أخرى بزيادة الصدمات الاقتصادية، بما في ذلك انتشار التضخم وانخفاض قيمة العملات. ولدى حكومة سيراليون، بالنظر إلى إعطاء الأولوية لأمنها الغذائي، خطة من ثماني نقاط، تشمل زيادة إنتاج الأغذية وإنتاج المحاصيل النقدية وإنتاج الثروة الحيوانية والاستثمار في الزراعة وتحسين الحكم والبحوث في القطاع الزراعي وإدارة المياه وإنشاء ثلاث مناطق على الأقل للتجهيز الزراعي.

ويظل النزاع محركا حاسما لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ويمثل أحد أهم العوائق التي تحول دون أعمال الحق في الغذاء. إن

الحالات النساء والفتيات على ممارسة الجنس بالمقابل، أي الجنس مقابل الغذاء أو المال لشراء الغذاء.

لقد اتخذ مجلس الأمن قبل خمس سنوات القرار 2417 (2018)، الذي أشار إلى الصلة بين النزاع المسلح والعنف من ناحية، وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات من ناحية أخرى. وقد كانت حالة انعدام الأمن الغذائي حرجة أصلا قبل اندلاع النزاع وتفاقمت جراء جائحة مرض فيروس كورونا. وجاءت الحرب بجميع آثارها لتفاقم أزمة غلاء المعيشة على الصعيد العالمي على نحو لم نشهده منذ جيل واحد على الأقل، مما يعرض للخطر تطلعاتنا إلى عالم أفضل بحلول عام 2030. ويتعين على أعضاء المجلس أن يولوا اهتماما خاصا لكفالة الامتثال للقانون الدولي، لا سيما في حالات صون السلم والأمن الدوليين.

وتؤكد بنما مجددا وبوضوح لا لبس فيه أنه لا يمكن أبدا استخدام الجوع سلاحا في الحرب.

تؤيد بنما مقترح الأمين العام بشأن وضع خطة جديدة للسلام. إن تحسين التعاون بين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة هو أمر ضروري لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات والوقاية منها برؤية شاملة.

وترى بنما أن الحوار والتفاوض وسيلتان لا غنى عنهما لتحقيق السلام، وذلك من خلال احترام القانون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن نعيد تأكيد التضامن بوصفه إحدى القيم الأساسية للقرن الحادي والعشرين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كيوكومو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يهنئ وفد سيراليون الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وتنظيمها لهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات.

إن فخامة الرئيس جوليوس مادا بيو، لدى إعادة انتخابه مؤخرا لولاية ثانية، قد ألزم حكومته بخمس أولويات رئيسية، وجاء في مقدمتها

تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وفي دعم أهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، يشيد وفد بلدي بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقانيه والتزامه المستمرين بتحقيق عالم يسوده الأمن الغذائي، وبحكومة إيطاليا على قيادتها في استضافة أول مؤتمر قمة للأمم المتحدة معني بتقييم المنظومات الغذائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، وستقدم النسخة الكاملة منه إلى الأمانة العامة.

يعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل إنسان في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء الكافي. وبالتالي، ومع احترام أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإننا نعتبر الحق في الغذاء وحق كل فرد في التحرر من الجوع حقاً إنسانياً غير قابل للتصرف لكل إنسان. ولذلك، فإنني أعتزم هذه الفرصة لأكرر، في بداية بياني، الالتزام الراسخ للدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء بالآ تدخر جهداً للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، بما يتماشى مع التزاماتنا الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الالتزامات المستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرامجنا الوطنية في ذلك الميدان.

وليس سرا أن العالم يمر حالياً بأزمة متعددة الأوجه، وأن انعدام الأمن الغذائي هو في الواقع أحد جوانب تلك الأزمة العالمية. وقد تقاوم ذلك الواقع الآن، لا بسبب أسوأ جائحة واجهتها البشرية في القرن الماضي فحسب، بل كذلك بسبب الكارثة المناخية المستمرة، وتزايد أوجه عدم المساواة والنزاعات، بما في ذلك النزاعات ذات الطبيعة طويلة

النزاعات تؤثر سلباً على النظام الغذائي بأكمله، وتؤدي إلى تقاوم عدم القدرة على تحمل تكاليف النظم الغذائية الصحية، وتهدد بشكل خطير الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2025. وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أشارت إلى أن التخفيض السريع في الاحتياجات أمر ممكن، من الواضح أن بلوغ تلك الأهداف قد يكون صعب تحقيقه، خاصة عندما تتأثر البلدان بالنزاعات وعدم الاستقرار السياسي.

يجب على العالم أن يصغي وأن يجد طرقاً لمنع أزمات الجوع ومعالجتها وأن يدعو إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحتاجة. وينبغي أن يكون ضمان الأمن الغذائي في كل مكان مسألة محورية لكل دولة عضو في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن. ويجب ألا تؤدي إجراءاتنا إلى تعطيل النظم الغذائية وتقاوم الجوع، لأن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى عدم الاستقرار، حيث أن كلاهما متداخل بشكل معقد. ومن هذا المنطلق، نحث على مواصلة المشاركة البناءة من قبل جميع الأطراف ذات الصلة لضمان استمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب - فاستدامة ذلك الاتفاق أمر هام لمنع حدوث زيادة أخرى في أسعار الأغذية وتقاوم أزمة الغذاء العالمية.

وفي الختام، من المهم ملاحظة أن تغير المناخ والتصحر والاختلالات في التجارة العالمية تشكل تحديات مترابطة يواجهها العالم اليوم. ويتسبب تغير المناخ في المزيد من الظواهر الجوية القسوى مع تأثيرات متعددة، بما في ذلك التصحر. والتصحر، بدوره، يجعل من الصعب زراعة الأغذية، ما يسهم في انعدام الأمن الغذائي والجوع العالمي. كما إن اختلال التوازن في التجارة العالمية والحصول على تمويل التنمية يشكلان تحديين رئيسيين يعمقان بدورهما الفقر وعدم المساواة في العديد من البلدان. وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، في جملة أمور، ضروري للتصدي لتلك التحديات. وللمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دور رئيسي تؤديه في

والبرمجيات والمعدات الحاسوبية وقطع الغيار وضمان عمليات نقل التكنولوجيا المناسبة اللازمة لتطوير وإنتاج قطاع الزراعة والأغذية الزراعية، في جملة أمور. وكما ذكرت من قبل، فإن تلك التدابير كذلك تحدث آثارا خارج إقليم الدولة وتؤثر على دول أخرى، اختار بعضها الحد من التجارة القانونية مع الدول الخاضعة لتلك التدابير خوفا من التعرض لعقوبات ثانوية، كما ذكر في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023. إنه واقع أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية الحالية.

ونتفق مع التأكيد الوارد في المذكرة المفاهيمية التي أعدت لمناقشة اليوم المفتوحة (S/2023/560، المرفق) على أن انعدام الأمن الغذائي العالمي يمثل تحديا للأجيال، ويجب أن نهدف إلى تحقيق هدف طموح لتخليص العالم من المجاعة. إن الخطوة الأولى، وربما الأبسط، في ذلك الاتجاه تتمثل في وضع حد نهائي للتدابير القسرية الانفرادية، التي تؤثر حاليا على أكثر من 30 بلدا في جميع أنحاء العالم، وكثير منها جزء من مجموعة الأصدقاء، والتي ليست مستعدة فحسب، بل لديها القدرة على تقديم إسهام كبير في مسعانا المشترك، بما في ذلك في إنتاج وتصدير الحبوب والأسمدة، من بين أمور أخرى. وفي ذلك الصدد، ومهما شددنا على وجوب التزام جميع الأطراف بأن تكون بنفس القدر جزءا من الحل، لا يمكن أن نكون مبالغين في التشديد، لأننا قادرون ومستعدون تماما للقيام بدورنا ولأن نكون موردين موثوقين ومسؤولين للسلع والبضائع والخدمات، من أجل رفاه شعوبنا والبشرية جمعاء.

يتوقف حسم ذلك التحدي الذي تواجهه الأجيال على الاعتماد العاجل لاستراتيجيات جماعية وتدابير حاسمة لا بد من أن تكون متجذرة في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولسنا بحاجة إلى تدخلات إنسانية، كما ورد في المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2023/560، المرفق). وما نحتاج إليه بدلا من ذلك المزيد من التعاون وبناء القدرات والتضامن، فضلا عن توسيع وتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، بغية تعزيز القدرات الوطنية. ومع ذلك، يجب أن نشدد على أن أي نوع من المساعدة في ذلك المجال، خاصة إذا كانت ذات طابع

الأمد، من بين أمور أخرى. غير أن هناك عنصر آخر أدى ولا يزال يؤدي عمدا إلى تفاقم المجاعة والجوع وانعدام الأمن الغذائي على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، كما اعترفت به منظمة الصحة العالمية مؤخرا - ألا وهو إصدار التدابير القسرية الانفرادية وتطبيقها بل وتوسيع نطاقها بشكل مستمر ومنهجي ولا هوادة فيه.

فتلك التدابير، القاسية واللاإنسانية والتي ليس لها أساس قانوني في نطاق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تشكل ازدراء للحق في الغذاء والتنمية، في جملة أمور. ومن الواضح أنها تسعى، في جملة أمور، إلى حرمان شعوب بأكملها من وسائل عيشها، في انتهاك صارخ لأبسط قواعد القانون الدولي. وهي، بالإضافة إلى ذلك، مدرجة في مجموعة الأدوات التي تستخدمها بعض الحكومات لتعزيز مصالحها الوطنية وجداول أعمالها المشكوك فيها في الخارج. إن استغلال الاقتصاد والنظام المالي الدولي أداة لاتخاذ إجراءات ضد الآخرين، لا سيما من خلال تطبيق تدابير قسرية انفرادية - يمكن، كما تبين الحقائق، أن تكون فتاكة مثل الأسلحة المستخدمة في الحرب التقليدية - إحدى الوسائل المستخدمة للحث على نشوب النزاعات وتصعيدها وإطالة أمدتها في جميع أنحاء العالم.

ولنكن واضحين - نظرا لاتساع نطاق التدابير القسرية أحادية الجانب وآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها المنهجي، فإنها تؤدي عمدا إلى تفاقم الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجهها البشرية اليوم، وستظل تؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي ككل، ليس ذلك فحسب، بل تتسبب كذلك في معاناة إنسانية في جميع أنحاء العالم وتطيل أمدتها، ما لم يتم القضاء عليها تماما، الأمر الذي من شأنه أن يمكن كل دولة، من دون تمييز أو تقييد من أي نوع، من السعي الكامل إلى تحقيق إمكاناتها الإنتاجية وبالتالي الإسهام في التغلب على التحديات الراهنة، بما في ذلك تثبيت أسعار بعض السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الأغذية والأسمدة.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار تطبيق التدابير القسرية الانفرادية يجعل من المستحيل تقريبا على الدول الخاضعة لها شراء المعدات

ما برح يزداد العدد الهائل للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ليصل إلى مستويات قياسية. وتزايد عدد النزاعات المسلحة في مناطق جغرافية مختلفة أمر مثير للقلق. وتحذرنا منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي من احتمال تزايد تدهور انعدام الأمن الغذائي الحاد في 18 بؤرة ساخنة من بؤر الجوع في جميع أنحاء العالم. إن الصومال واليمن وأفغانستان وهاتي وبوركينا فاسو ومالي وجنوب السودان والسودان ونيجيريا تبعث على أقصى قدر من القلق.

قبل خمس سنوات اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018) ولكننا لم نفلح بعد في إنهاء دوامة النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. وبعد خمس سنوات، يعتمد أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، وهو الاتحاد الروسي، تعميق انعدام الأمن الغذائي وزيادة معاناة أضعف الناس في جميع أنحاء العالم. إن روسيا بغزوها أوكرانيا واستخدام الغذاء كسلاح، وتدمير الأراضي الزراعية في أوكرانيا، وشل اقتصادها الزراعي ومنع صادراتها، عطلت شحنات الحبوب في جميع أنحاء العالم وغدت ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي.

نظرا للدور المركزي لأوكرانيا في سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، كانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب حاسمة في معالجة الأزمة الغذائية المتفاقمة الناجمة عن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. ومع ذلك، وللأسف الشديد، اتخذت روسيا المزيد من الخطوات لدفع المزيد من الناس إلى الفقر والجوع والمجاعة. وندين قرار روسيا إنهاء مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وما تلاه من وابل من هجمات على مرافق الموانئ والمستودعات الزراعية الأوكرانية، دمرت عشرات الآلاف من الأطنان من المواد الغذائية. وقد ذهبت روسيا إلى حد الإعلان عن أنها ستعتبر أي سفن شحن متجهة إلى موانئ أوكرانيا على البحر الأسود هدفا عسكريا. وهذه الإجراءات تبرز استعداد روسيا ونيتها استخدام الغذاء كسلاح حرب، بدلا من كونه سلعة إنسانية أساسية لمنع المجاعة والجوع في جميع أنحاء العالم. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فورا أنشطته العسكرية

إنساني، يجب أن تنقيد تقيدا صارما بالمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 182/46، ويجب أن تتال موافقة الدولة المعنية.

نختتم بالتشديد على أن السبيل الكفيل بالتصدي بنجاح للتحديات الراهنة التي تواجهها البشرية جمعاء والتغلب عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالمجاعة والجوع وانعدام الأمن الغذائي، لا يتمثل في استمرار تطبيق التدابير القسرية الانفرادية أو توسيع نطاقها، ولا في فرض قيود تجارية تعسفية لا مبرر لها، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية. بل إن اعتماد تدابير مشتركة وفعالة وشاملة وابتكارية، مع التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، هو الذي يمكننا من التغلب معا على الأزمة الراهنة المتعددة الجوانب التي تهددنا جميعا اليوم بنفس القدر، سواء نتيجة للندرة أو التضخم، ولا سيما مئات الملايين من الناس في العالم النامي. ومن مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه الأجيال الحالية والمقبلة أن نصوب مسارنا وأن نفعل ذلك الآن.

أخيرا، وكما قال الكثيرون اليوم في هذه القاعة، يجب ألا يستخدم الغذاء أبدا كسلاح حرب. وبالمثل، نشدد أيضا على أن التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك الجيل الرابع من التدابير، يجب ألا تستخدم أبدا كأسلوب من أساليب الحرب، بغرض التسبب بالمجاعة أو إبادة شعوب بأكملها، بما في ذلك من خلال حرمانها من الحصول على الغذاء كنتيجة مباشرة للجوء إلى هذه التدابير غير القانونية والقاسية واللاإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. تنثي لاتفيا أيضا على الولايات المتحدة لتقديمها البيان المشترك الذي يدين استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. وقد انضمت لاتفيا إلى الموقعين على تلك الوثيقة.

تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

رئاستها. ونشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع في غاية الأهمية. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

نشهد بقلق واستياء عميقين ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد والذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية عاجلة. هذا هو الواقع الذي تواجهه القارة الأفريقية بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها، والهشاشة المناخية، والظواهر الجوية القاسية جدا، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، ومرض فيروس كورونا والتباطؤ الاقتصادي.

ويساور جنوب أفريقيا القلق إزاء زعزعة استقرار السلام والأمن العالميين، ولا سيما ظهور نزاعات جديدة وعدم التوصل إلى حل للنزاعات التي طال أمدها، مما يؤثر على النساء والأطفال بشكل غير متناسب ويسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية العالمية. وتظل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافع انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع في صميم الحلول التي ينبغي أن نسعى إلى تحقيقها. ومهما شددنا لا يمكننا أن نكون مغالين في التشديد على أهمية الجهود العالمية المنسقة لمنع نشوب النزاعات والحاجة الحتمية إلى السعي إلى التوصل إلى تسويات سياسية للنزاعات القائمة. والحوار السلمي والمفاوضات هما الأساس الوطيد للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تشكل جنوب أفريقيا جزءا من مبادرة القادة الأفارقة للسعي إلى حل سلمي للنزاع بين روسيا وأوكرانيا.

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق لأن التجويع يستخدم في بعض حالات النزاع كأسلوب للحرب، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وينبغي لأطراف النزاع ألا تستخدم التجويع أو التهديد به كسلاح للحرب. ولذلك، نحث الدول وأطراف النزاع على الوفاء بمسؤولياتها بشأن حماية المدنيين وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين. وهذه المناقشة المفتوحة تتيح للدول الأعضاء الفرصة لتجديد التزامنا بدعم القانون الدولي والعمل وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

غير المشروعة لضمان استئناف شحنات السلع الغذائية والزراعية من أوكرانيا وإليها.

من السهل تقادي الاضطرابات في السوق الزراعية، ويجب ألا يتسامح النظام الدولي القائم على القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، مع الهجمات المتعمدة على سلاسل الإمداد الزراعي العالمية وأسواق الأغذية العالمية. ونحن بحاجة إلى القيام بعمل سريع وحاسم لضمان توافر إمدادات الغذاء حيثما تمس الحاجة إليها وللتقليل إلى أدنى حد من آثار النزاعات على الأمن الغذائي. ويشمل ذلك وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والتصدي لخطر المجاعة في النزاعات المسلحة بشكل فعال.

في غاية الأهمية أن يحشد المجتمع الدولي قواه تحت قيادة الأمم المتحدة للاستجابة لأزمة الغذاء والطاقة والمال التي تفاقم بسبب الحرب الروسية. ونشيد بجهود الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ووكالات الأمم المتحدة التي تتصدر مكافحة انعدام الأمن الغذائي وضمان التدفق المستمر للمواد الغذائية. وفي غضون ذلك، ثمة حاجة كبيرة لبذل جهود مستمرة لبناء منظومات زراعية وغذائية قادرة على الصمود ومستدامة وسلاسل إمداد موثوقة. ويكتسي هذا المسعى أهمية أكبر من أي وقت مضى في عالم ما بعد الجائحة الذي يحتاج إلى التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ الذي يشكل مخاطر جديدة وبالتالي يمكن أن يزيد من تعزيز دوامة النزاع وانعدام الأمن الغذائي. وستواصل لاتفيا دعم الجهود المتعددة الأطراف للتصدي لتلك التحديات وتقاسم خبراتنا مع البلدان النامية، بما في ذلك الحلول الذكية للزراعة المستدامة وإدارة المياه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد منغوني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على ترؤسها أعمال المجلس لشهر آب/أغسطس وأن يعرب عن أطيب تمنياته لها بالنجاح خلال

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

لقد استمر الأمن الغذائي العالمي في التدهور في السنوات الأخيرة. ووفقا للأمم المتحدة، واجه 258 مليون شخص في 58 بلدا انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022 بسبب تغير المناخ والنزاعات المسلحة وآثار جائحة مرض فيروس كورونا. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن هذه الأرقام استمرت في النمو هذا العام.

ولا يزال تنفيذ القرار 2417 (2018) ذا أهمية كبيرة، حيث يعيش 70 في المائة من الجوع في العالم في مناطق تعاني من الحرب والعنف. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية والقرن الأفريقي وأفغانستان واليمن وسوريا ليست سوى بعض الأماكن التي تواجه المجاعة بسبب النزاعات المسلحة. وعادة ما يؤدي الجوع إلى خلق حلقات مفرغة تؤدي إلى صراعات جديدة وتغرق أي تقدم محتمل.

وفي هذا السياق، من المخزي أن يتخلى عضو دائم في المجلس من جانب واحد عن مبادرة رئيسية تيسرها الأمم المتحدة لتحسين الأمن الغذائي العالمي - وأقصد بذلك مبادرة حبوب البحر الأسود. إن قرار روسيا الأناني والمُعرض بتسليح الطعام من خلال إنهاء تنفيذ مبادرة حبوب البحر الأسود هو خسارة كارثية للأشخاص المحتاجين في كل مكان. وقد حافظت تلك المبادرة على استقرار أسعار الغذاء العالمية وسمحت بوصول 33 مليون طن من القمح الأوكراني إلى 45 بلدا في جميع أنحاء العالم، مع توجيه 65 في المائة من الصادرات إلى البلدان النامية.

وبينما يفكر العالم في طرق تكفل استمرار صادرات المواد الغذائية الأوكرانية، صعدت روسيا حربها ضد الغذاء من خلال قصف مخازن الحبوب الأوكرانية ومرافق تصدير المواد الغذائية. وبالأمر تحديدًا، قصفت ميناء إسماعيل على نهر الدانوب، فدمرت 40 000 طن من الحبوب المتجهة إلى بلدان في أفريقيا والصين وإسرائيل، وزادت أسعار القمح العالمية بنسبة 4 في المائة. علاوة على ذلك، هاجمت روسيا البنية التحتية للطاقة الأوكرانية، التي تغذي القطاع الزراعي، وتهدد

وهذه المناقشة المفتوحة تأتي في الوقت المناسب تماما. وهي تذكرنا بالتزاماتنا الأساسية بالتخفيف من الجوع والتخفيف من حدته في حالات النزاع المسلح. ويحدث الجوع والمجاعة في سياق زيادة بنسبة 13 في المائة في الإنفاق العسكري العالمي. وهذا أمر غير أخلاقي ويذكرنا بأن استخدام القوة ليس من الحكمة أبدا. والصلة بين التنمية والسلام تقتضي أن نعتمد نهجا شاملا لقضايا السلم والأمن الدوليين. في عام 2015، اعتمدنا جميعا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70) وأعلننا القضاء على الفقر وإنهاء الجوع هدفا شاملا. ولسوء الحظ، تشير البيانات الحالية إلى أن العالم يتراجع عن المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وما لم نضاعف جهودنا ونحسن توجيهها، فإن هدفنا المتمثل في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030 سيظل بعيد المنال.

وإذا أردنا أن نحقق أهدافنا، نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف قادر على تعزيز آليات الوقاية من أجل عالم ينعم بالسلام. ونحتاج أيضا إلى استثمار الموارد وتعزيز ثقتنا في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التي تحتل مركز الصدارة حين يتعلق الأمر ببناء القدرات والنظم الغذائية القادرة على الصمود.

في الختام، هناك حاجة ملحة للتدخل الإنساني في البلدان التي تمر بأزمات لتوفير تدابير فعالة للحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المحتاجين وحماية سبل العيش. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يبذل مجلس الأمن والدول الأعضاء جهودا متضافرة لتنفيذ القرار 2417 (2018)، الذي يعالج انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة نتيجة للنزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة لوك (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهامهم القيم.

كبير في تقنيات الزراعة وإدارة المياه. وهدفنا ليس إحداث تغيير على الصعيد الوطني فحسب، بل نسعى أيضا إلى إحداث تأثير عالمي، ونفعل ذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء. وفي العام الماضي تحديدا، اتخذت الجمعية العامة مرة أخرى القرار الذي يقدم كل سنتين والذي بادرت به إسرائيل بشأن التكنولوجيا الزراعية (قرار الجمعية العامة 200/76). ويشجع القرار على استخدام التكنولوجيا والبحث والتطوير لزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بالتعاون الإقليمي كوسيلة لمكافحة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. ويتجلى التزامنا من خلال تعاوننا مع المغرب في مجال الأمن المائي، واتفاقنا المشترك لتحلية المياه والطاقة الشمسية مع الأردن، الذي تيسره الإمارات العربية المتحدة، والعديد من المشاريع الأخرى مع جيراننا. وقد أظهر المؤتمر الأخير لمبادرة N7 حول الزراعة والمياه والأمن الغذائي في أبو ظبي عالمية التحديات التي نواجهها.

ومع ذلك، لا بد أن نعترف بأن انعدام الأمن الغذائي ليس فقط نتيجة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، بل إنه يتفاقم أيضا بسبب النزاعات والإرهاب. في المناطق المتأثرة بالنزاع، تستغل الجماعات المسلحة انعدام الأمن الغذائي لتعزيز أجنادتها المدمرة، وتستخدمه كأداة تجنيد وسلاح لزرع الفتنة. وفي أيار/مايو، شهدنا مثالا واضحا على ذلك، عندما أطلقت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية قذائف الهاون على معبري إيريتز وكرم أبو سالم الحدوديين بين إسرائيل وقطاع غزة. إن الاستهداف المتعمد للممرات الإنسانية يعرض نقل الأشخاص والإمدادات الحيوية لخطر مباشر. مع ذلك، وحتى في تلك الحالات، عملت إسرائيل على إعادة فتح المعابر في غضون ساعات.

وتذكرنا التحديات العالمية الأخيرة والتوترات الجيوسياسية بأن هذه التهديدات بعيدة المدى لها تداعيات عالمية، إذ تؤثر على سلاسل الإمدادات الغذائية وأسعارها، وخاصة بين المجتمعات الضعيفة. وفي نهاية المطاف، خلقت الآثار المتتالية للأوبئة والإرهاب والصراع عالميا دورة مدمرة من الشح والجوع والضعف. ويجب أن نظل متيقظين للآثار

جميع السفن المتجهة من وإلى الموانئ الأوكرانية. والقرار الذي اتخذته روسيا مؤخرا بتقديم كمية ضئيلة من الحبوب المجانية إلى ست من الدول الأفريقية الأعضاء هو محاولة أخرى من جانب روسيا لخلق وهم زائف بقدراتها على تعويض الحبوب الأوكرانية. وكما ذكر الأمين العام، ليست حفنة من التبرعات لبعض البلدان هي التي ستصحح الآثار المأساوية التي تؤثر على الجميع في كل مكان.

وإستونيا تدعم الأمم المتحدة في محاولة إنقاذ مبادرة حبوب البحر الأسود، التي كانت حلا فعالا لمشكلة خلقتها روسيا نفسها بغزو أوكرانيا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف حربها على أوكرانيا.

وإستونيا ملتزمة بمساعدة المناطق التي هي في أمس الحاجة. وقد أسهمنا بمساعدات إنسانية إضافية للقرن الأفريقي واليمن هذا العام، ومساهماتنا المنتظمة في برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تساعد على الاستجابة للآزمات الإنسانية على الصعيد العالمي. واسمحوا لي أيضا أن أذكر بمبادرة ممرات التضامن التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، والتي ساعدت على تصدير 41 مليون طن من المواد الغذائية من أوكرانيا.

في الختام، يجب على المجتمع العالمي أن يعمل بشكل أفضل وأن يحاسب الجهات الفاعلة التي تستخدم التجويع كوسيلة للحرب وتنتهك القانون الدولي الإنساني. ولا تزال إستونيا شريكا ملتزما للأمم المتحدة في التصدي للجوع في العالم ومعالجة أسبابه الجذرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الوزير بليكنز ووفد الولايات المتحدة على المبادرة بهذه المناقشة الرفيعة المستوى، مما يعزز الأهمية الحاسمة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي.

وكدولة في الشرق الأوسط، عانت إسرائيل من انعدام الأمن الغذائي طوال العقود الأولى من وجودها، لكنها تمكنت من تحويل التحديات إلى فرص. وأدى تسخير المرونة والابتكار إلى إحراز تقدم

يستهلكها سكان العالم. لذلك يؤدي منع استخدام الأسمدة في الحقول إلى انخفاض في غلة المحاصيل بنسبة 50 في المائة على الأقل، بينما يعتمد واحد من كل شخصين في العالم على المنتجات الزراعية المزروعة بالأسمدة. وبيلاروس أحد أكبر منتجي أسمدة البوتاس في العالم. فقبل الوقف غير القانوني لنقل البوتاسيوم البيلاروسي عبر موانئ بحر البلطيق - فيما يعد انتهاكا مباشرا لحقوق بلد غير ساحلي، كانت بيلاروس تساهم في السوق العالمية لأسمدة البوتاس بنحو 20 في المائة. فكر في الأمر فحسب: تصدر بيلاروس واحدا من كل خمسة أطنان من سماد البوتاس في العالم.

لذلك فإن الإجراءات الانفرادية غير القانونية التي اتخذتها ليتوانيا وبلدان غربية أخرى لمنع إمدادات الأسمدة البيلاروسية قد عرضت للخطر الأمن الغذائي ليس للبلدان فحسب، بل لمناطق وقارات بأسرها. بينما انخفضت حصة بلدنا في السوق من سماد البوتاس في إفريقيا من 42 في المائة إلى 3 في المائة في عام 2022. ووفقا لتقديراتنا واستنادا إلى بيانات لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أدى إسقاط بيلاروس من قائمة موردي البوتاس في العام الماضي إلى انخفاض بنسبة 16 في المائة في محصول الحبوب في أفريقيا. وفي عام 2023 تعطلت الإمدادات الموجهة إلى أفريقيا تماما بسبب الإجراءات التي اتخذتها ليتوانيا. ويجب أن نضع في اعتبارنا أيضا أن بلدانا كثيرة في القارة تتلقى جميع إمداداتها من الأسمدة من بيلاروس، بينما تلبى عدد من البلدان الأخرى نسبة 50 في المائة من احتياجاتها من أسمدة البوتاس من بيلاروس.

كما شملت آثار نقص الأسمدة في جميع أنحاء العالم الذرة والقمح وجميع المحاصيل الرئيسية الأخرى بما فيها الأرز، وسيكون لذلك حتما تأثير مدمر في المستقبل القريب على حياة مليارات الأشخاص في آسيا وأمريكا الجنوبية. وفي الجلسات المقبلة سننظر إلى مناقشة الإحصاءات المروعة المتعلقة بضحايا المجاعة بسبب نقص الغذاء بدلا من عدم الحصول على الأسمدة. كما تؤكد التقارير والدراسات التي أعدتها منظمات ووكالات دولية موثوقة مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي

الأوسع لانعدام الأمن الغذائي وأن نعمل بشكل جماعي لضمان بقاء الغذاء مصدرا للقوت وليس أداة للتلاعب. وفي هذا الصدد، تشعر إسرائيل بالقلق إزاء الآثار المحتملة على الأمن الغذائي وأسعار الغذاء العالمية إذا لم يتم تمديد مبادرة حبوب البحر الأسود، وتشجع روسيا على الموافقة على تجديدها لصالح الشعوب في الشرق الأوسط وأفريقيا وخارجها. ولا تزال إسرائيل ملتزمة بتبادل خبرتها فضلا عن التعاون وبناء القدرات على الصعيد العالمي.

إننا نؤيد رؤيتكم وقراركم، سيدي الرئيس، بوضع هذه المسألة الملحة في صدارة جدول أعمالنا العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

نشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على إتاحة الفرصة لمناقشة الأمن الغذائي العالمي. ليس بمقدور بيلاروس أن تؤيد البيان المشترك نظرا لعدم تقديم نص الوثيقة للنظر فيه تمشيا مع أفضل الممارسات الديمقراطية، كما لم تكن هناك أي مشاورات أو فرص لاقتراح تغييرات أو تعديلات عليه. كما لم ترد في الوثيقة كلمة واحدة عن أحد التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي: الجزاءات الانفرادية غير القانونية. كما واصلنا لفت انتباه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا على مختلف المستويات والمحافل إلى أن الجزاءات التي فرضتها البلدان الغربية بصورة غير مشروعة على بيلاروس، بما في ذلك على قطاع أسمدة البوتاس قد ترتبت عنها عواقب سلبية جدا على الأمن الغذائي العالمي.

في الوقت نفسه، يمكننا القول عن اقتناع تام بأن الإعفاءات الشائنة من هذه الجزاءات - التي كثيرا ما يعلن عنها علنا، بما في ذلك اليوم في هذه القاعة - لا صلة لها بالواقع وأنها لن تجدي نفعاً لأنها تمنع تماما تصدير الأسمدة والمواد الغذائية من بيلاروس. إن البوتاسيوم عنصر بالغ الأهمية لزيادة غلات المحاصيل لأن الأسمدة هي التي تحدد حجم الحصاد في المستقبل. وبفضلها تنتج نصف الأغذية التي

يتابع بلدي المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية وما تشهده من أزمات ونزاعات متعددة أدت للأسف إلى تقويض قدرة المجتمع الدولي على مواجهة تداعياتها على الأمن الغذائي وعلى استقرار الدول، ناهيك عن تأثيراتها الإنسانية على الشعوب. ولا يخفى على هذا المجلس الموقر ما يبذله بلدي من جهود في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لتلبية النداءات الإنسانية العاجلة وغير العاجلة، ومن ضمنها ضمان الأمن الغذائي في مختلف مناطق النزاعات حول العالم ابتداءً من مساندة الدول العربية الشقيقة والمجاورة في المنطقة مثل اليمن وفلسطين وسوريا والسودان ولبنان والصومال، مروراً ببقية الدول الصديقة مثل باكستان وأوكرانيا واللاجئون الروهينغا والمحتاجين في دول عديدة أخرى بالإضافة إلى دعم المنظمات الإنسانية غير الحكومية وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الغوثية والإنسانية حول العالم. لقد تجاوز إجمالي حجم المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية 87.13 مليار دولار، وهي بذلك أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية على المستويين العربي والإسلامي وإحدى أكبر ثلاث دول مانحة على المستوى الدولي. وستواصل المملكة جهودها الإنسانية الحثيثة للاستجابة لنداءات الاستغاثة حول العالم.

إن مسألة معالجة مسببات وجذور النزاعات بات أمراً ملحاً وفي غاية الضرورة، فبدون ذلك لن نتمكن من تأمين الأمن الغذائي حول العالم، لا سيما وأن طبيعة النزاعات أخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة ومتعددة لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها، ويتزامن ذلك مع ارتفاع مستويات المجاعة وانعدام الأمن في كثير من المناطق. وهو ما يحتم على المجتمع الدولي تضافر الجهود، ليس فقط في إغاثة الشعوب المحتاجة، إنما أيضاً في إيجاد حلول سياسية واقتصادية وتنموية تسهم في الحد من النزاعات القائمة، وتقلص فرص نشوئها في مواطن أخرى. ومما لا شك فيه أن التحديات الأمنية والنزاعات المسلحة تعد أبرز التحديات وأشدّها خطورة على الأمن الغذائي العالمي وعلى التنمية ويزداد الأمر سوءاً عندما تشتد الصراعات والحروب وتنتشر، إذ لا يمكن أبداً تحقيق التنمية ولا ضمان الأمن الغذائي دون تحقيق السلام.

والرابطة الدولية لصناعة الأسمدة تقيّمات بيلاروس نفسها القائلة بأن النقص الحالي في أسمدة البوتاس في الأسواق العالمية سيقطع إلى حد كبير من غلة المحاصيل وسيؤدي حتماً إلى ارتفاع حاد في أسعار الأغذية.

وقد اضطر الكثير من المزارعين إلى خفض إنتاجهم من المحاصيل لأن الأسمدة التي يحتاجون إليها أصبحت أكثر تكلفة من الحبوب التي يزرعونها ويبيعونها. إن الجزاءات غير المشروعة هذه سلاح من أسلحة الحرب، وقد فرضت بصورة انفرادية على جمهورية بيلاروس في انتهاك لجميع قواعد القانون الدولي وبدون موافقة مجلس الأمن عليها بذرائع باطلة. وبالتالي فإن الذين وضعوا هذه الجزاءات ونفذوها يواصلون انتهاك أبسط حقوق الإنسان - الحق في الحياة - ويحكمون على ملايين الأشخاص بالمجاعة والموت. ويجب على الدول الغربية أن تكف عن استخدام الجزاءات الانفرادية غير المشروعة أداة مفضلة للحرب. وإن فعلوا سيكون ذلك إسهاماً حقيقياً منها في ضمان الأمن الغذائي العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، في البداية سيدعم بلدي البيان الذي ستلقيه سلطنة عمان نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الجلسة.

أبدأ بالتهنئة لكم السيد الرئيس وللولايات المتحدة الأمريكية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونعرب عن الشكر الجزيل للولايات المتحدة الأمريكية على الدعوة لمناقشة الجوع وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، حيث تأتي مناقشة اليوم في ظل وجود تحديات متزايدة يواجهها المجتمع الدولي بأسره. إننا اليوم يتحتم علينا كأعضاء في هذه المنظمة الدولية بذل كل الجهود لإيجاد حلول عملية تسهم في معالجة الجوع أينما كان وتفادي التبعات الوخيمة التي قد تتعرض لها الدول والمجتمعات من جراء انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

من بين أمور أخرى عن طريق تشريد الناس من الأراضي ومناطق رعي الماشية ومناطق صيد الأسماك أو عن طريق تدمير الأصول الزراعية وتعطيل النظم الغذائية.

وشهدت أذربيجان تهديدات مباشرة لأمنها الغذائي بسبب النزاع خلال ما يقرب من 30 عاماً من احتلال أرمينيا لنحو 20 في المائة من أراضيها. وتسبب العدوان في إلحاق أضرار جسيمة وطويلة الأجل بقدرات إنتاج الغذاء، مع تدهور الأراضي على نطاق واسع، ونهب وتدمير البنية التحتية للمياه وتلوث موارد المياه. وعلى وجه الخصوص، أدى سوء إدارة أرمينيا لخزان المياه في سارسانغ إلى أزمة إنسانية، وهو محور شبكة إمدادات المياه في إقليم كاراباخ في أذربيجان، حيث حرم 400 000 من الأذربيجانيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة أسفل مجرى النهر من المياه للأغراض المنزلية والزراعية على حد سواء. كما تسبب في آثار بيئية شديدة، مثل تآكل التربة والجفاف والتصحر. ولا تزال تلك الآثار السلبية مستمرة حتى الآن، إلى جانب استمرار التلوث الشديد للأنهار العابرة للحدود، ولا سيما نهري أوكنتشوتشاي وآراس اللذين يتدفقان من أرمينيا إلى أذربيجان.

وقد أفسدت مناطق كبيرة من الأراضي الزراعية في أذربيجان وتجزأت بسبب إنشاء أرمينيا للخنادق والأنفاق وغيرها من التحصينات الدفاعية. وتسببت أنشطة الهندسة العسكرية لأرمينيا التي استمرت عقوداً في حدوث اضطرابات كبيرة في الأراضي، مما أثر على الغطاء النباتي ورشح المياه وتدفقات المياه السطحية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن أرمينيا زرعت أكثر من 1,5 مليون لغم أرضي على أراضيها، مما أدى إلى تلويث أكثر من 3 000 ميل مربع من أراضي أذربيجان، كان نصفها في السابق أراضي صالحة للزراعة.

إن رفض أرمينيا الكشف عن الموقع الدقيق للألغام الأرضية قد أودى بالفعل بحياة 57 بريئاً وأصاب 247 شخصاً بجروح خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يعوق إعادة إعمار تلك المناطق وإعادة إدماجها وإعادة تأهيلها، مما يؤخر الاستصلاح الآمن للأراضي الزراعية العالية الخصوبة التي تعتبر حيوية للأمن الغذائي.

ونذكر أيضاً في هذا الصدد أن التغير المناخي، بالإضافة للصراعات والحروب، يفاقم من أزمة انعدام الأمن الغذائي، ولذلك تؤكد المملكة على أهمية تضافر الجهود الدولية نحو تعزيز منظومة العمل المناخي وتعزيز قدرة الصمود للدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية. ولقد اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات مهمة نحو تعزيز الأمن الغذائي، ووضعت استراتيجيات تهدف إلى تعزيز النمو الغذائي ومواجهة تحديات التغير المناخي وندرة الموارد المائية، وأسهمت تلك الجهود في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي بالمملكة.

أخيراً، يولي بلدي اهتماماً كبيراً بالقضايا التنموية والجهود الإنسانية التي تساهم في دعم الدول النامية والأكثر حاجة في سبيل تعزيز استدامتها، ودعمها للتصدي للتحديات والمخاطر المشتركة، وتعزيز أمنها الغذائي والقضاء على الجوع والفقر تنفيذاً للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة. فالسياسة الخارجية للمملكة تعطي أهمية قصوى لتوطيد الأمن والاستقرار، ودعم الحوار والحلول السياسية والسلمية، وتوفير الظروف الداعمة للتنمية والمحقة لتطلعات الشعوب في الحصول على غد أفضل، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في العالم أجمع، ويتجلى ذلك في جهود السلام التي تبذلها المملكة من أجل الوصول إلى هذه الغاية، حيث نؤكد دوماً على أهمية تعزيز قيم التعددية والتعاون الدولي التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة، من أجل التغلب على التحديات الدولية المتزايدة للتوصل إلى عالم أكثر شمولية وعدالة، ولتعزيز الرخاء والرفاهية للشعوب كافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن موضوع يعلّق عليه بلدي أهمية خاصة.

في عام 2021، ساهمت أذربيجان في المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن النزاع والجوع (انظر S/2021/250) من خلال تقديم بيان خطّي لوزير الخارجية.

وأقر قرار مجلس الأمن ذو الصلة، القرار 2417 (2018)، بأن النزاع يمكن أن يؤثر على الأمن الغذائي، بشكل مباشر وغير مباشر،

والرقائق الدقيقة وغيرها من التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، لتزود بها قواتها المسلحة المنتشرة بصورة غير قانونية في الأراضي السيادية لأذربيجان. وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وضربة خطيرة للولاية الإنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر وسمعتها.

ولا تزال نداءات أذربيجان المستمرة لأرمينيا، من أجل التعاون من خلال الكيانات الحدودية والجمركية لضمان حسن سير الطريق أمام حركة الأشخاص والبضائع والخدمات، دون أي استجابة. واقترحت أذربيجان أيضاً أن تستخدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر طريق أعدام - خانكيندي في أنشطتها الإنسانية. وقد كررت أذربيجان هذا الاقتراح في الاجتماع الأخير بين زعمي أذربيجان وأرمينيا في بروكسل، الذي نظمته رئيس المجلس الأوروبي، والذي شجع في ملاحظاته العلنية على استخدام طريق أعدام - خانكيندي كجزء هام من ضمان تلبية احتياجات سكان كاراباخ. كما ناقشت المسألة بين وزير خارجية أذربيجان وأرمينيا في موسكو في نهاية تموز/يوليه.

ومع ذلك، فإن الطريق مغلق حالياً، حيث لا تسمح الكتل الخرسانية التابعة للجانب الأرميني بمرور البضائع والمركبات، بما فيها تلك المملوكة للجنة الدولية للصليب الأحمر. هذا الحرمان التعسفي من المساعدة الإنسانية يكشف عن نية شريرة لدى أرمينيا لخلق رواية كاذبة لما يسمى "أزمة إنسانية" في المنطقة.

وبدلاً من ذلك، يتعين على أرمينيا أن تنقيد بالتزاماتها الدولية، وتسحب قواتها المسلحة بالكامل من أراضي أذربيجان، وتكف عن المطالبات الإقليمية والأنشطة غير القانونية والمعلومات المضللة، وتضع حداً للإرهاب باستخدام الألغام، وتلقي الضوء على مصير 4000 أذربيجاني فقدوا خلال النزاع، وتعوض عن الضرر الذي لحق بأذربيجان، بما في ذلك منظومات أمنها الغذائي، وتخطر بإخلاق في مفاوضات بشأن معاهدة سلام وترسيم الحدود بين الدولتين.

إن أذربيجان ثابتة في تصميمها على حماية شعبها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بأهداف إقامة منطقة سلمية وآمنة ومستقرة ومزدهرة.

إن مديرية دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في رسالتها إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام الذي عقد هذا العام في أذربيجان، قد وصفت أذربيجان بأنها "من أكثر البلدان تلوثاً بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب". وكما هو الحال في القرار 2417 (2018)، أعرب البيان الرئاسي للمجلس اليوم (S/PRST/2023/4) بشكل خاص

"عن بالغ قلقه إزاء المخاطر الإنسانية الجسيمة المحدقة بالمدينين من جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في البلدان المتضررة، الأمر الذي تتجم عنه آثار اجتماعية واقتصادية شديدة ودائمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي لسكان تلك البلدان." لذلك يجب على أرمينيا أن تقدم، دون أي تأخير، معلومات دقيقة وكاملة عن حقول الألغام.

وفيما يتعلق بالادعاءات التي أدلى بها ممثل أرمينيا في وقت سابق اليوم، تدّين أذربيجان جهود أرمينيا المستمرة لإساءة استخدام مسألة المساعدة الإنسانية لأغراضها الخبيثة. إن إنشاء نقطة تفتيش لاتشين الحدودية حق سيادي لأذربيجان لا يمكن إنكاره - وهو مثل حق أي دولة أخرى في تأمين وحماية حدودها وضمان أمن الأشخاص والمركبات وحركة البضائع على طول الطريق. والواقع أن محكمة العدل الدولية رفضت بالإجماع في 6 تموز/يوليه طلب أرمينيا اتخاذ تدابير مؤقتة فيما يتعلق بنقطة التفتيش، وقضت أساساً بأن ادعاءات أرمينيا لا أساس لها من الصحة.

ومنذ بدء عمليات نقطة التفتيش، زادت حركة المرور المدنية زيادة كبيرة بين إقليم كاراباخ بأذربيجان وأرمينيا، في كلا الاتجاهين. ولجأت أرمينيا باستمرار إلى الاستفزازات لتعطيل سير الطريق، وفتحت في 15 حزيران/يونيه نيران القناصة، مما أدى إلى إصابة ضابط حدود أذربيجاني.

وعلاوة على ذلك، استغلت أرمينيا بتهور المركبات التي استأجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتهريب السلع، مثل الأجهزة الإلكترونية

ويجب أيضا أن نبذل المزيد من الجهود لتكثيف الاستجابة لحالات الطوارئ، وفي الوقت نفسه تحسين مرونة المنظومات الغذائية في البلدان، ولا سيما منظومات البلدان النامية، والتي تواجه تحديات عديدة، مثل تغير المناخ. إن خطوات مثل توفير المدخلات والمنتجات الزراعية بأسعار معقولة، والاستثمارات في البنى التحتية الصغيرة الحجم، والائتمان القصير الأجل، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والمعلومات التجارية، قد تؤدي دورا هاما في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه لا يمكن أبدا استخدام الجوع سلاحا أو وسيلة في أي نزاع. كما لا يمكن استغلال وصول المساعدات الإنسانية كأداة أو التفاوضي عن شن هجمات على العاملين في المجال الإنساني. فاستخدام الأمن الغذائي كسلاح يستهدف، أولا وقبل كل شيء، أضعف السكان - أي تحديدا أولئك الذين ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لحمايتهم.

السيدة مراد (لبنان): نتقدم لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية بالتهنئة على ترؤسها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعرب عن تقديرنا لدعوتها لهذه المناقشة العامة تحت عنوان "استخدام الأمن الغذائي كسلاح حرب في النزاعات المسلحة".

في زمن تشابكت معها الأزمات وتزاوجت امتداداتها ومراميها، وتعددت نهجها حتى بات العالم لا يكاد معها يقفل فصلا لتواجهه فصول أخرى من البلاءات، منها ما هو ناتج عن غضب أمنا الطبيعة، ومنها ما هو من صنع البشر. وفي الحالتين يبقى الإنسان والمدنيون العزل هم من يسددون الثمن الباهظ في أمنهم بكافة تفرعاته، بما فيه الأمن الغذائي.

حتى الأمس القريب، كان لا يزال الرابط الطبيعي بين قحط الموارد الطبيعية، وشح المياه، وقحل الأراضي غير الصالحة للزراعة والإنتاج، والاحتباس الحراري، هي المسبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، لا سيما لدى دول الجنوب، على الرغم من غنى هذه البلدان بالثروات الطبيعية. أما اليوم، فقد تعددت أسباب الأخطار المحدقة باستقرار الأمن الغذائي على العالم أجمع، ودون استثناء، وذلك مع تقلت قواعد الحروب وآدابها من عقالها. فلحروب أيضا قواعد وأخلاقيات، في

السيد فيريرا سيلفا أرناندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنيء الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأن نشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في توقيتها المناسب.

تمثل مناقشة اليوم متابعة جديرة بالترحيب للجلسة المعنية بانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات الذي عقد في آذار/مارس 2021 (انظر S/2021/250) وللجلسة الوزارية المعنية بالأمن الغذائي التي عقدت في أيار/مايو من العام الماضي (انظر S/PV.9036).

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن العلاقة بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي واضحة ومتبادلة، وذلك على النحو الذي أقر به مجلس الأمن بالإجماع قبل خمس سنوات، في القرار 2417 (2018). فالنزاعات تضر بالأمن الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى نشوب النزاعات.

ويتمثل أحد أحدث الأمثلة الواضحة للظاهرة الأولى في تأثير العدوان الروسي على أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي. وتكتسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أهمية قصوى للتخفيف من حدة الاضطرابات في التجارة العالمية في الحبوب. فمن الأهمية بمكان استئناف المبادرة على وجه الاستعجال، وننضم إلى الآخرين في إدانة الهجمات التي تشن على البنية التحتية المدنية. وبغية ضمان توافر الأغذية والأسمدة والطاقة وإمكانية الحصول عليها، وهي أمور أساسية لإعمال حق الأفراد في الغذاء، من الضروري أن نضاعف جميعا الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم.

إن اتباع نهج جديد إزاء السلام والأمن، نهج يركز أكثر على منع نشوب النزاعات وفي صلبه احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من شأنه أن يساهم في التعجيل بإحراز تقدم نحو القضاء التام على الجوع بمنع تأثير النزاعات على الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، نشجع الأمم المتحدة على تبني التوصيات التي قدمها الأمين العام في "خطلتنا المشتركة" (A/75/982)، ومؤخرا، في موجز سياسات الخطة الجديدة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس، وأشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات.

تظهر المؤشرات الأخيرة أن هدفنا في القضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030 لا يزال بعيد المنال. ويبين تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023 أنه في الفترة من عام 2021 إلى عام 2022 لم يطرأ أي تغيير يُذكر على الجوع على صعيد العالم، ولا يزال عند مستويات أعلى بكثير من المستويات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. كذلك يبين التقرير أن الجوع لا يزال متفشياً في جميع أنحاء أفريقيا وغرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وأن التقدم المتواضع المحرز عموماً قد قوضه ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة التي تضخمت بسبب الحرب في أوكرانيا.

علاوة على ذلك، وفقاً لتقرير الأمين العام 2023 الذي يصدر سنوياً عن حماية المدنيين (S/2023/345)، واجه في عام 2022 أكثر من ربع مليار شخص الجوع الحاد في 58 بلداً وإقليماً. كان النزاع والعنف أهم الدوافع لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد لحوالي 117 مليون شخص في 19 بلداً وإقليماً. وشملت أسباب انعدام الأمن الغذائي جراء النزاع في حالات النزاع تلك وغيرها الضرر المباشر لمصادر الغذاء والمياه والعوائق التي تحول دون إنتاج الغذاء والمياه وإيصالهما والحصول عليهما.

وكما أعلن رئيس الفلبين فرديناند ماركوس الابن خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في العام الماضي:

”الغذاء ليس مجرد سلعة تجارية أو لقمة عيش، بل حتمية وجودية فضلاً عن كونه واجباً أخلاقياً. إنه أساس الأمن البشري ذاته.“ (A/77/PV.5، صفحة 5)

طليعتها تحييد المدنيين العزل وعدم استخدامهم كدروع بشرية. وبالتالي، قطع الغذاء، إن من خلال تجفيف قنوات الضخ والتوريد أو من خلال نظام عقوبات مخل بالمرات الإنسانية خلال فترة النزاعات، هو شكل من أشكال التعامل مع المواطن كدروع بشري.

لبنان، الذي لا تزال الصعوبات الغذائية فيه تتفاقم حتى أصبح ضمن 20 دولة تعد بؤراً ساخنة للجوع، وذلك إثر أزمة اقتصادية حادة مستمرة فيه منذ ثلاث سنوات، يؤكد على موقفه المعلن من مسألة الأمن الغذائي من خلال تأييده لما جاء في قرار مجلس الأمن 2417 (2018)، والذي تم اعتماده بتوافق الآراء، حيث أكد على الصلة بين النزاع المسلح والعنف، وخطر المجاعة، في خطوة تسمو فوق كل تسييس لملف محوره الأساسي والنهائي الإنسان والطبيعة ومستقبل الشعوب واستمراريتها.

وإذا كان لا بد من تدابير يجب أن تتخذ فهي حتماً من أجل إيجاد المخارج لتحديد خطة الأمن الغذائي والمساعدات المالية المرصودة لها عن الاعتبار السياسية، بعيداً عن سياسة التموضع والاصطفافات الدولية المضنية لدول صغيرة تمزق أوصالها أزمات اقتصادية جمة، مثل لبنان.

تبقى نقطة الانطلاق لتضافر الجهود الدولية بمعزل عن التباينات السياسية هي الالتزام بمضامين الاتفاقيات الأممية المعنية بضمان الأمن الغذائي العالمي، وضرورة استئناف وتمديد ولاية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بكافة بنودها دون تجزئة وفق الاتفاقية الأساسية، تحت مظلة الأمم المتحدة، بما يسهم في وصول المنتجات الغذائية إلى الدول والشعوب الأكثر هشاشة واحتياجاً لهذه الموارد الحيوية.

في الختام، إن العالم اليوم بحاجة إلى استراتيجية متكاملة لمعالجة تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، أي القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي. ولا بد من مذكرة تفاهم أو بروتوكول دولي يضيف على قائمة شروط وقواعد الحروب والنزاعات والعقوبات، أكانت أممية أم أحادية، عدم استخدام الأمن الغذائي كأداة حرب أو ضغط لأنه في نهاية المطاف يبقى المتضرر الوحيد فيها الشعوب.

المتتمثلة في الوقاية والمشاركة والحماية مع عناصر مثل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.

خامساً، ثمة حاجة إلى نهج يشمل الحكومة بأكملها ويشرك مختلف أصحاب المصلحة؛ واستثمارات طويلة الأجل تركز على الحلول المستدامة مثل التنمية الزراعية والتمكين الاقتصادي؛ والاستفادة من البيانات والتكنولوجيا.

أخيراً، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تتكاتف وتتعاون مع الحكومات من أجل معالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي - ابتداء من زيادة الوعي وتهيئة الإرادة السياسية وبناء القدرة على الصمود إلى تعزيز تسوية النزاعات وحلها. ويمكن لدور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها دعم جهود الدول في ذلك الصدد. ففي الفلبين، على سبيل المثال، ساعد برنامج الأغذية العالمي جهود الحكومة في إعادة بناء الحياة والاستجابة للمناخ والنزاعات والكوارث.

تتطلب الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى تعاوناً دولياً مؤثراً وتحويلاً لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك في الأماكن التي يتفاقم فيها بسبب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا رئاسة مجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

بالتأكيد إن انعدام الأمن الغذائي العالمي نتيجة للنزاعات، ولكن ليس من المسؤولية أن نعزو هذه المشكلة إلى التوترات الجيوسياسية الحالية وحدها. وفي هذه المناقشة الصريحة، يجب ألا نتجاهل عمليات الاستعمار الشائنة في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين وإرثها، التي كانت نتاجاً لمنافسات قديمة بين القوى. وبناء على ذلك، يمكننا أن نرى أن السبب الرئيسي وراء تعرض الشعوب للجوع هو الفقر، والعامل

لقد واجهت الفلبين بشكل مباشر مشكلة أزمة الغذاء ذات الشقين: فتلك المشكلة تؤثر بنا في الأجل القصير وفي الأجل الطويل. القطاع الزراعي أحد العوامل الرئيسية التي تدفعنا صوب التنمية. وتتضمن خطة التنمية الفلبينية، وهي مخطط تحولها الإنمائي، تدابير استراتيجية متسقة للتعبيل بالانتعاش الاقتصادي والاجتماعي نحو تنمية شاملة وقادرة على الصمود. وتطرح تدابير لمعالجة أزمتي الطاقة والغذاء الحاليين في سياق نظام جديد للطاقة والمناخ والطبيعة.

وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أبرز ما يلي.

أولاً، في إطار جهود بناء السلام في مينداناو، يعيد برنامج الإدماج المحلي الشامل المعزز إدماج المتمردين السابقين بتوفير التدريب والتعليم والإسكان وسبل كسب العيش لهم. ومنذ عام 2016، أعيد إدماج ما مجموعه 36 808 متمرداً سابقاً و 3 033 متطرفاً عنيفاً. ويستكمل ذلك بمبادرات من وكالات حكومية أخرى مثل وزارة الزراعة وإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية.

ثانياً، لا يزال برنامج تنمية القرى، وهو مبادرة حكومية أخرى داخل أصغر وحدة إدارية في التقسيم الإداري أو قرية في البلد، يحقق التنمية للمجتمعات المحلية التي كانت تستبد بها النزاعات السابقة. وهو موجه نحو إعادة التأهيل المستدام لنحو 822 وحدة أو قرية.

ثالثاً، هناك حاجة إلى موازنة المبادرات الاستباقية من جانب جميع أصحاب المصلحة لمنع المجاعة الحادة الناجمة عن النزاع وتغيير المناخ. ويمكن أن ينفذ ذلك بتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق لتحديد علامات الإنذار المبكر بالمجاعة والأمن الغذائي؛ وزيادة الدعم التمويلي للبرامج الإنسانية والإنمائية في المناطق المعرضة للخطر؛ والتضامن العالمي وتعبئة الدعم الدولي.

رابعاً، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون والمساءلة لزيادة إمكانية الوصول إلى المدنيين المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة أثناء النزاع، مع التركيز على الأطفال والنساء والفتيات. الفلبين أول بلد في المنطقة يطلق خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتدمج الخطة الوطنية ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

الهام، ونشير إلى انضمام تونس إلى الدول الموقعة على البيان المشترك (S/PRST/2023/4) حول موضوع الاجتماع. كما لا يفوتني أن أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيمة.

إن اختيار موضوع المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن الصراعات يؤكد أهمية هذه المسألة وتنامي الوعي الجماعي بخطورتها وبضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي قصد إيجاد الحلول الناجعة لتطويق آثارها والحد من تداعياتها، لا سيما على الدول النامية والأقل نمواً التي تشهد ارتفاعاً متواصلاً لنسب معدلات الجوع والفقر. وفي هذا السياق، من المهم التركيز على جملة العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، فإلى جانب التغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية والطاقة، تمثل الصراعات المسلحة أحد أبرز أسباب انتشار الجوع وتعريض ملايين السكان في عديد مناطق العالم لخطر المجاعة، فضلاً عن تأثيراتها على الأمن الغذائي العالمي، وإرباكها لسلاسل الإنتاج ومساالك التوزيع واستقرار الأسعار.

لقد كشفت الحروب والصراعات المسلحة الطبيعة المترابطة للنظم الغذائية العالمية ومدى هشاشتها، وتداعياتها الخطيرة على الأمن الغذائي العالمي، باعتبار أن آثار الصراعات لا تقتصر على المناطق التي تنور فيها فحسب، خاصة في إطار ارتباط منظومة التبادل التجاري واعتماد عدة دول، لا سيما النامية منها، على واردات الأغذية وتعرضها لصدمات أسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار، فإن المجتمع الدولي مُطالب، أكثر من أي وقت مضى، بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات واتخاذ إجراءات استباقية للحد من مظاهر الجوع في العالم وتطويق تأثيرات النزاعات، حيث أن الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي ركيزة من ركائز الأمن والسلم الدوليين، وعنوان لعالم أكثر توازناً وتضامناً ومساواة. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً على مقترح السيد رئيس الجمهورية قيس سعيّد الذي تقدم به في قمة الأمم المتحدة لتحول النظم الغذائية المنعقدة بروما يوم 24 تموز/يوليه، الداعي إلى فرض مخزون استراتيجي من الحبوب يتم اللجوء إليه عند الحاجة حتى لا يتحول الغذاء إلى سلاح مسلط، خاصة على الدول النامية.

الرئيسي الذي يوضح فقرها يكمن في تاريخ الاستغلال الاستعماري. لذلك، يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية المنصفة والمستدامة والمرنة للقضاء على الفقر والجوع، استناداً إلى الاعتراف بتلك المسؤوليات التاريخية.

تمثل الأزمة المنهجية الراهنة فرصة لإعادة تقييم أولوياتنا، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إحلال السلام والأمن، ولا يمكن إحلال السلام والأمن بدون تحقيق التنمية المستدامة.

ووفقاً لتقديرات المؤسسات المتخصصة، شهدنا في عام 2021 رقماً قياسياً في الإنفاق العسكري العالمي، تجاوز تريليوني دولار سنوياً لأول مرة في التاريخ. وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه توجد حاجة لـ 330 بليون دولار لنتمكن من القضاء على الجوع في السنوات الـ 10 المقبلة. بعبارة أخرى، إذا استثمر 2 في المائة فقط مما ينفق سنوياً على الحرب في مجال الأمن الغذائي مع السيادة، فإن هذه المناقشات لن تكون ضرورية، ولن تعقد مرة أخرى في غضون 10 سنوات.

ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم بقدر أكبر بكثير في بناء تعددية أطراف متجددة بالعمل على توسيع المناطق التي أعلنت مناطق سلام والتخلي عن الطموحات الجغرافية السياسية الضيقة الأفق. ولن نتمكن من الإسهام في عالم متعدد الأقطاب يعبر بإخلاص عن مبادئ الميثاق ولا يوجد فيه أي تهديد للحق في الغذاء لأضعف شرائح المجتمع إلا من خلال القيام بذلك.

وأخيراً، تعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنه من أجل القضاء على انعدام الأمن الغذائي في العالم يجب أن نحول الاستثمارات في الموت إلى استثمارات من أجل الحياة. وهناك حاجة ملحة إلى أن نمثل لالتزاماتنا التاريخية وأن نرسي التزامات جديدة توفر التمويل للتنمية والعمل المناخي، دون أن ننسى أن عملنا الجماعي ينبغي أن يتناسب مع الديون التاريخية بين الشعوب وأمتنا الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الأدب (تونس): في البداية أهنيء الولايات المتحدة الأمريكية بتولي رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونشيد بالمبادرة بعقد هذا الاجتماع

الاستراتيجية والجهود المبذولة على المستوى الكلي، ولكن ربما يمكن بذل المزيد من الجهد على المستوى الجزئي لحشد الدعم من القطاع الخاص والأفراد من خلال المزيد من الحملات على مستوى القاعدة الشعبية ومن خلال إنشاء نظام بسيط لتخصيص المساهمات، حتى الصغيرة جداً، التي تذهب لمساعدة المحتاجين إلى الغذاء في أنحاء معينة من العالم. ويمكن للأمم المتحدة والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل في شراكة لتحقيق هذه الغاية.

رابعاً، لتعزيز قدرة المنظومات الغذائية على الصمود في مواجهة تغير المناخ ينبغي أن نبذل جهوداً منسقة لحشد المزيد من التمويل من أجل التكيف. ونرحب ترحيباً بالغاً بالالتزام بزيادة الاستثمار من أجل التكيف وندعم الدعوات إلى اتباع نهج مبتكرة. ونقترح وجوب بذل جهود متضافرة للتوفيق بين الشركاء في تجارة الكربون كوسيلة لتوفير الأموال لأنشطة التكيف مثل التوسع في أفضل الممارسات في زراعة المحاصيل الغذائية القادرة على تحمل تغير المناخ، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في الدراسات المتعلقة بما إذا كانت بعض المحاصيل الغذائية أو المزارع يمكن أن تكون بمثابة البوئات للكربون، كما تفعل الغابات الطبيعية، وذلك بسبب احتياج الناس إلى المزيد من الأراضي لزراعتها.

وأخيراً، تأمل كمبوديا للدول الأعضاء، من خلال مضاعفة جهودها، أن تتمكن من تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، كما نطمح إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تشكر ميانمار رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

لدينا جميعاً هدف عالمي للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030، ومع ذلك من الواضح أننا بعيدون عن المسار الصحيح. إن عواقب جائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات

ومن هذا المنطلق، ندعو إلى ضرورة التعاطي مع مسألة الغذاء وفق رؤية جديدة تقوم على التضامن الإنساني الحقيقي والتآزر الفاعل، بعيداً عن كل أشكال استغلال هذا المقوم الحيوي لتحقيق غايات سياسية واقتصادية، وتستوعب كل عوامل تغذية الصراعات وإطالة أمدها، خاصة وأن آثار الأزمات لا تعترف بالحدود ولا تستثني أحداً في عالمنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كمبوديا.

السيدة إيت (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر وفدكم على عقد مناقشة اليوم بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات. كما أشكر مقدمي الإحاطات والمتكلمين الذين سبقوني على أفكارهم الثاقبة بشأن هذا الموضوع. واسمحوا لي أن أشاطركم الأفكار التالية.

أولاً، يقدر وفد بلدي تقديراً بالغاً بالإقرار السائد بأن السلم والأمن يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي، على النحو الذي تجسد في اتخاذ المجلس بالإجماع قراره 2417 (2018) والآراء المعرب عنها اليوم. وتود كمبوديا، بتجربتها المباشرة في المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجمين عن النزاع، أن تؤكد من جديد على أهمية إعطاء الأولوية لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، لا سيما في ضوء الاتجاهات الحالية المثيرة للقلق. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور استشاري أكبر بشأن الإجراءات المناسبة في مناطق النزاع.

ثانياً، نؤيد النداءات الموجهة إلى أطراف النزاعات المسلحة لاحترام القانون الدولي الإنساني. إن استخدام الإمدادات الغذائية كسلاح وحرمان الناس من الحصول على الغذاء بأي وسيلة هو انتهاك لحقوق الإنسان.

ثالثاً، على الرغم من بذل العديد من الجهود لمواجهة المجاعة وسوء التغذية الحاد، لا يزال التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023 يقدم صورة قاتمة. ويؤيد وفد بلدي تأييداً صادقا الدعوة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إننا نشيد بالجهود

المجلس العسكري. ومنذ الانقلاب غير الشرعي، شردت قوات المجلس العسكري 1.6 مليون شخص من خلال ارتكاب فظائع ضد السكان المدنيين وانتشار القصف المدفعي العشوائي والغارات الجوية ضد البلدات والقرى السكنية. علاوة على ذلك، فإن أحد الأساليب الرئيسية التي تستخدمها الطغمة العسكرية باستمرار تتمثل في الحرق المنهجي والواسع النطاق لمنازل المدنيين. وحتى الآن، أحرقوا أكثر من 70,000 ممتلكات مدنية. وقامت قوات المجلس العسكري بعد ذلك بتدمير سُبُل عيشهم بمنعهم من الزراعة وحصاد محاصيلهم. وقد أدى ذلك التدمير المستهدف للمنازل وسُبُل العيش الذي قام به المجلس العسكري إلى تعطيل إنتاج الغذاء بشكل كبير في أجزاء كثيرة من البلاد.

ثمة مسألة خطيرة أخرى ألا وهي قيام الطغمة العسكرية بإضفاء التسليح على وصول المساعدات الإنسانية. ومن الضروري أن يتمكن العاملون في مجال تقديم المعونة من إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى من هم بأمر الحاجة إليها، استناداً إلى المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ومع ذلك، فإن منع أو تقييد وصول المجلس العسكري يشكل تحدياً مستمراً للجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة في ميانمار. ويشكل هذا الرفض أو التقييد غير المبرر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

في الختام، بوسع مجلس الأمن أن يفعل المزيد للتقليل إلى أدنى حد من آثار انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع في العديد من الحالات. وفي حالة ميانمار، وجه مجلس الأمن نداءات ومطالبات متكررة، بما في ذلك من خلال قراره 2669 (2022)، من أجل الإنهاء الفوري لجميع أشكال العنف ووصول المساعدات الإنسانية إلى ميانمار بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق. بيد أن المجلس لم يحاسب بعد الطغمة العسكرية على جرائم الحرب المتكررة التي ترتكبها ضد السكان المدنيين، فضلاً عن استمرارها في ارتكاب الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية.

وتغير المناخ تزيد الحالة سوءاً. وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، فإن 8 في المائة من سكان العالم، أي ما يقرب من 670 مليون شخص، سيظلون يواجهون الجوع بحلول عام 2030. وهذا يعني فشل الجهود العالمية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

لا تزال الصراعات محركاً رئيسياً لانعدام الأمن الغذائي، من بين عوامل أخرى. مع اندلاع حرب كبرى في أوروبا وظهور عدم الاستقرار والصراعات في أجزاء كثيرة من العالم في أعقاب التغييرات غير الدستورية في الحكومة، فإن تركيز مناقشة اليوم على المسألة لا يمكن أن يكون أفضل من ذلك. ومن هذا المنطلق يجب على المجتمع الدولي أن يجد سبلاً للتقليل إلى أدنى حد من آثار الصراعات المسلحة على الأمن الغذائي لملايين البشر، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالصراعات. وبصفتي دبلوماسياً ينتمي إلى بلد متضرر من الصراع، لا بد لي من القول إن واقع الناس الذين يعانون من شتى أنواع العلل، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، إنما هو حقاً بؤس كامل.

تم القضاء في ميانمار على عقد من الإصلاحات الديمقراطية والزخم الذي تحقق بشق الأنفس للحد من الفقر من قبل الطغمة العسكرية غير الشرعية في أعقاب الانقلاب غير القانوني في شباط/فبراير 2021. إن التدمير المنهجي الذي تقوم به الطغمة العسكرية لسيادة القانون وفظائعها ضد شعب ميانمار قد تسببت بأزمة متعددة الأبعاد ذات آثار إقليمية. ويعاني حالياً 15.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. ويوجد ما يقرب من 1.9 مليون نازح داخلياً في ميانمار. ويؤثر سوء التغذية على الأطفال في ميانمار بشكل خاص. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني تقريباً طفل من كل ثلاثة أطفال في ميانمار دون سن الخامسة من النقرم ويعاني 7 في المائة من الأطفال على المستوى الوطني من الهزال.

في حين أن الفقر المتزايد في ميانمار يدفع المزيد من الناس إلى الجوع، فإن تدهور مستويات الأمن الغذائي يعود، بدرجة كبيرة، إلى الحملة العسكرية غير الإنسانية "التخفيضات الأربعة" التي شنّها

لزهاء 29 مليون أفغاني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة في إنعاش الاقتصاد الأفغاني.

ومع أن انعدام الأمن الغذائي يواكب معظم حالات الصراع، فإنه يصبح حاداً ومتوطناً بشكل خاص في حالات الاحتلال الأجنبي الذي طال أمده. وفي هذه المناقشة، كرس الاهتمام لبعض تلك الحالات، ولكن ليس لحالات أخرى. وأود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص إلى حالتي شعبي فلسطين المحتلة وجامو وكشمير. لقد عانى هذان الشعبان من الاحتلال الأجنبي لمدة سبعة عقود. وقد تعرضا للحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية، بما في ذلك الحرمان الاقتصادي والغذائي المتعمد. وعلاوة على ذلك، تخلى عنهما مجتمع دولي غير مبال حتى الآن.

إن أفضل حل لانعدام الأمن الغذائي في مناطق الصراع يتمثل في الوقف المبكر لاستخدام القوة والعنف، وإيجاد حلول دائمة وعادلة لتلك الصراعات. وفي حالة جامو وكشمير، يجب على مجلس الأمن أن يكفل تنفيذ قراراته الداعية إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل عدم لجوء الاحتلال الهندي إلى استخدام الحرمان الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي لكبح الكفاح المشروع من أجل الحرية للشعب الكشميري.

نؤيد الإنهاء المبكر للحرب في أوكرانيا، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية. وقد أشادت باكستان بمبادرة الأمين العام بشأن حبوب البحر الأسود التي تهدف إلى تخفيف أثر الحرب الأوكرانية وما يصاحبها من قيود على الأمن الغذائي. ونأمل أن يتم إحياء المبادرة في أقرب وقت ممكن بموافقة الطرفين، وأن تنفذ بفعالية وعلى نحو شامل.

ونعتقد أنه ينبغي معالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي في مناطق الصراع معالجة شاملة. والقيام بذلك يستتبع التطبيق العالمي والمتسق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي في جميع حالات الصراع وفي حسم النزاعات. إن الكيل بمكيالين والتطبيق

إن قيام مجلس الأمن بعمل حاسم من شأنه أن يساعد الجهود الدؤوبة التي يبذلها شعب ميانمار لاستعادة الديمقراطية والسلام والاستقرار في ميانمار. عن الأغلبية العظمى من شعب ميانمار متحدة في معارضة الديكتاتورية العسكرية. إذ أن الطغمة العسكرية غير قادرة على الانتصار في حربها ضد شعب ميانمار. إنها غير قادرة على حكم البلاد أو إدارة الاقتصاد؛ وهي غير قادرة على تحقيق سلام أو استقرار دائمين. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا بقيام حكومة مدنية اتحادية ديمقراطية شاملة في ميانمار - وهذا هو بالضبط ما تلتزم القوى الديمقراطية في البلد بإنشائه. لذلك، أحث مجلس الأمن على أن يتابع إجراءات إنفاذ مطالبه المتكررة بإنهاء العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى ميانمار بدون عوائق. لقد حان الوقت لكي يبدأ فوراً أعضاء مجلس الأمن عملية تفاوض لاتخاذ قرار في أوانه وقابل للتنفيذ بشأن ميانمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد محمد عامر خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب باكستان عن امتنانها للولايات المتحدة على عقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن الصراعات. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين كانوا حاضرين في وقت سابق اليوم على رؤاهم القيمة وآرائهم الثاقبة.

من المحزن أنه في العام الماضي، كان هناك ما يقرب من 258 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعيشون في 58 بلداً معظمها من البلدان النامية. إن التخلف من الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، كالصدمات الاقتصادية الأخيرة من قبيل آثار مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، والصراعات القديمة والجديدة. ومن الجدير بالذكر أن 117 مليون شخص من أصل 258 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في 19 منطقة حرب ونزاع. ولا تزال باكستان تشعر بالقلق لأنه، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، من المتوقع أن يواجه 15.3 مليون أفغاني انعدام الأمن الغذائي الشديد. وستواصل باكستان تقديم الدعم

عام، مما زاد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي الموجود أصلاً، في حين أدى الاضطراب المفاجئ لسلاسل الإمدادات الغذائية الوطنية والدولية إلى نقص إضافي في الغذاء، لا سيما في البلدان التي بأمس الحاجة إليها. يلاحظ وفد بلدي مع القلق تقرير برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اللذين يفيدان بأن 70 في المائة من السكان الذين يعانون من الجوع الحاد في العالم يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات. من الواضح أن إنتاج الغذاء يتعطل خلال النزاعات العنيفة، وعندما تستمر لفترة أطول من موسم زراعي واحد، يضطر الناس إلى الهجرة إلى أماكن أخرى بحثاً عن القوت.

أحاط وفد بلدي علماً بالتقرير عن بؤر الجوع الساخنة الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن الإنذارات المبكرة بانعدام الأمن الغذائي الحاد، في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الذي يحدد نيجيريا من بين البلدان التي يحتمل أن تواجه المجاعة والموت. نود أن نبليغ المجلس بأنه بينما يواجه شمال شرقي نيجيريا، الذي يتعرض لهجوم من الإرهابيين، نقصاً وشكوكاً فيما يتعلق بالغذاء منذ أكثر من عقد، فإن الموت والمجاعة ليسا رسماً حقيقياً للحالة. لقد أدى تشريد المزارعين بسبب حركات التمرد في شمال شرق بلدنا وتحديات تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد وقطع الطرق في الشمال الغربي، إلى تشريد الناس ونقص كبير في الأغذية. مع ذلك، فقد هُدا كلاهما في السنوات الثلاث الماضية.

إن تخفيض الأنشطة الزراعية أو حتى إيقافها بسبب انعدام الأمن والنزوح له عواقب اجتماعية في بعض المجتمعات، بما في ذلك زيادة البطالة. ويتعين علينا أن نعمل بجهد أكبر لوقف النزاعات العنيفة - لأسباب ليس أقلها أن أثرها الضار على الضعفاء أكثر خطورة. وكما سمعنا، فإن النساء والفتيات الأكثر تضرراً، وبينما نتداول بشأن الزراعة والأمن الغذائي، من المهم بنفس القدر معالجة المسائل الشاملة، بما في ذلك دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، والثغرات في البنية التحتية والطاقة، وأهمية بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية التي يمكن أن تدعم الإنتاجية وتستوعب الجميع. لا يزال الاستثمار غير الكافي في الزراعة والحماية الاجتماعية يشكل عقبة أمام جهودنا

الانتقائي للمعايير الدولية بجعلان انتهاك تلك المبادئ ممكناً، وخاصة من جانب الدول القوية.

في الختام، إن انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر بالكثير من الناس يتطلب تضامناً فورياً وحلولاً هيكلية. وفي السياق المباشر، يجب علينا حشد الإمدادات لمن يواجهون المجاعة وانعدام الأمن الغذائي لأي سبب من الأسباب. يجب أن نوسع إنتاج المواد الغذائية وبأسعار معتدلة. يجب ألا نقطع الإمدادات بحظر تصدير الأغذية إظهاراً للتعصب القومي الأثني. ويجب أن نوسع إنتاج الأغذية، لا سيما في البلدان النامية التي تواجه نقصاً. ولا بد لنا من أن نخفف من أثر تغير المناخ على أضعف البلدان. ويجب أن نصلح التجارة الزراعية غير المتكافئة. وبغية مساعدة ملايين المحتاجين وإنقاذ آلاف الأرواح، يجب أن نعمل بحس من الإلحاحية والتضامن..

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة داكواك (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس على تنظيم هذه المناقشة المهمة جداً بشأن موضوع يؤثر علينا جميعاً على الصعيد العالمي. وأشكر منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم المتبصرة.

يمر العالم اليوم بأزمة غذائية لها تأثير شديد على أضعف بلدان العالم وعلى اقتصاداتها. إن الآثار المدمرة لتغير المناخ على سبل العيش في جميع أنحاء العالم، وأثار الإرهاب والعنف والنزاع والآثار المتعددة الجوانب لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كلها عوامل رئيسية ساهمت في استمرار وتعميق حالة انعدام الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم.

كذلك فإن انعدام الأمن الغذائي أيضاً مصدراً للعديد من النزاعات مؤخراً وعاملاً رئيسياً في اندلاع الاضطرابات. وتدمير البنية التحتية الريفية والهيكليّة، وفقدان الثروة الحيوانية، وإزالة الغابات، والجفاف، والنزاع، كلها لها آثار طويلة الأجل على الأمن الغذائي للمجتمعات. لقد أثرت الحرب الأوكرانية سلباً على سلسلة الإمدادات الغذائية بشكل

تحويلية تضمن استدامة مواردنا الطبيعية الأساسية وخدماتنا البيئية، فضلا عن بناء قدرة المجتمعات الزراعية على الصمود لتعزيز إنتاج الغذاء. نحض منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين على تجديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لعقد العمل من أجل التغذية للفترة 2016-2025 وعقد الزراعة الأسرية للفترة 2019-2028. يمكننا بالعمل معا أن نحول أزمة الغذاء العالمية إلى فرصة من خلال التنسيق الفعال لاستجاباتنا السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المفاوضة (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لنا في البداية أن نهنيئ بلكم الصديق على ترؤسه مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب بحضور معالي السيد أنتوني بلينكن وزير خارجية الولايات المتحدة صباح اليوم، كما نشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتهم القيمة. نؤيد البيان الذي ألقى باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن الصلات بين النزاع المسلح والعنف، وبين المجاعة وانعدام الأمن الغذائي جديرة بجل اهتمام المجتمع الدولي، إذ أنها من التحديات الإنسانية الأساسية التي تمس الدول والشعوب في أنحاء العالم، وخصوصا البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه، تساهم عوامل متعددة يشهدها عالمنا اليوم في تفاقم التهديد الذي يتعرض له الأمن الغذائي، من قبيل أزمات الاقتصاد والطاقة وتغير المناخ. وعليه، ثمة حاجة للتصدي للأسباب الجذرية للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، وما يشكلانه من تهديد لركائز الأمم الثلاث، السلم والأمن الدوليين، والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤكد على مركزية دور الأمم المتحدة وعلى ضرورة الالتزام بالقانون الدولي فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، علاوة على الالتزام بمبادئ تقديم المساعدة الإنسانية الدولية.

إن القانون الدولي الإنساني يلزم أطراف النزاعات بالامتناع عن الإضرار بالمدنيين والأعيان المدنية، لا سيما ما هو ضروري لإيصال

لزيادة توافر الأغذية. لذلك، يتعين علينا زيادة الاستثمار في الزراعة بتعبئة الموارد العامة والخاصة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المسؤول اجتماعيا والمستدام بيئيا في ميدان الزراعة الذي يفيد أيضا صغار المزارعين المحليين.

وبينما نستعد لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل، من المهم أن يبدي المجتمع الدولي التزاما أكبر بإعادة التدفقات والأصول المالية غير المشروعة إلى الوطن، وتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، والمساعدة في تحديث الزراعة في العديد من المناطق المنكوبة.

ونيجيريا، من جانبها، أطلقت العديد من المبادرات الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالأغذية، بما في ذلك في مجالات التعليم الزراعي، والبحث والابتكار، ومراقبة الجودة، والحصول على الشتلات المحسنة، فضلا عن توحيد الممارسات الزراعية في جميع أنحاء البلد. لقد أنجز الكثير من ذلك العمل من خلال الشراكات. وأعلنت الحكومة الحالية، التي لم يمض على توليها السلطة سوى أربعة أشهر، حالة الطوارئ في مجال الأمن الغذائي واتخذت تدابير لمعالجة المشاكل، بما في ذلك توزيع الأسمدة والمواد الملطفة للزراعة الآلية والإنتاج المستدام للأغذية. تعمل الحكومة على تعزيز تنفيذ السياسات الزراعية، بما في ذلك من خلال تطبيقات البحوث، وإحياء خدمات الإرشاد، وتيسير الحصول على المدخلات، وتعزيز الإطار التنظيمي، وتيسير الانتماء المقدر عليه، وزيادة نواتج السلع الأساسية، وتعزيز قدرات التجهيز وتوسيع آفاق الوصول إلى الأسواق، وتوسيع نطاق العائدات من الإيرادات. كما تضاعف الوكالة الوطنية للاحتياطي الغذائي جهودها لضمان تحسين الأمن الغذائي الوطني والدخل من خلال خدمات التسويق والتخزين.

في الختام، إن الآثار المتعددة الجوانب والمستمرة على الاقتصادات التي تستبد بها النزاعات والحروب العنيفة وكوارث تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ إجراءات تحويلية ملموسة وقوية إذا أردنا معالجة حالة الأمن الغذائي. سيكون من المهم اعتماد حلول وتدابير

كما أعرب عن امتناني لعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن إحدى قضايا الساعة، وأثني على الرئاسة لجودة المذكرة المفاهيمية ذات الصلة (انظر S/2023/560، المرفق).

لم يعد من الممكن أن نشك في الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك صلتها بالمجاعة، كما أكد على ذلك في قرار مجلس الأمن 2417 (2018). وتحذر تقارير الوكالات الدولية من حجم هذه الآفة، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، على الرغم من أن الجهود الجريئة العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد للمشكلة لم تسفر بعد عن نتائج تتناسب مع ما هو على المحك. إن خارطة الطريق للأمن الغذائي العالمي ونداؤها من أجل العمل الصادرة في أيار/مايو 2022 وإعلان مؤتمر قمة القادة بشأن الأمن الغذائي العالمي يشكّلان مبادرتين جديرتين بالثناء. ومع ذلك، فمن الواضح أنهما غير كافيتين في ضوء الزيادة المقلقة في الانعدام الحاد للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. فهناك أكثر من ربع بليون شخص يعانون الآن من مستويات حادة من الجوع، وبعضهم على شفا المجاعة. وكما كتب الأمين العام أنطونيو غوتيريش في مقدمة التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023: "هذا أمر مجاف للضمير".

ولذلك فإن مناقشة اليوم مجدية للغاية ويمكنها، كما تؤكد المذكرة المفاهيمية بحكمة شديدة، أن تسهم في تطوير أوجه تآزر بين الجهات الفاعلة الرئيسية من الدول وغير الدول لتعزيز المنظومات الغذائية العالمية ومنع حدوث المجاعات في المستقبل. وسيتعين علينا أيضا أن نتناول مسألة الحد من آثار النزاعات بل والقضاء عليها تماما. ومع الأسف، فإن بلدي، هايتي، مدرج في قائمة الدول المتضررة من انعدام الأمن الغذائي، وهو في حالتنا انعدام حاد للأمن الغذائي يؤثر على قرابة نصف السكان. وقد نتجت هذه الحالة عن أزمة خطيرة متعددة الأبعاد اتسمت بتدهور البيئة الأمنية جراء العنف العشوائي الذي تمارسه العصابات المسلحة التي تعمل دون رادع تقريبا في العديد من مناطق البلد، بما في ذلك العاصمة بورت أو برانس. والتقارير الأخيرة عن انعدام الأمن الغذائي في بلدنا تثير قلقا شديدا.

المياه وإنتاج الأغذية وتوزيعها، وعدم استخدام الغذاء كسلاح أو التجويع كأسلوب حرب، وهو ما أدانته قرار مجلس الأمن 2417 (2018). ونلفت هنا إلى انضمام دولة قطر للبيان المشترك الصادر اليوم.

التزاما من دولة قطر بمسؤوليتها الإنسانية في الاستجابة للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ما يكون ناجما عن النزاعات، فإنها تخصص جزءا كبيرا من مساعداتها الدولية للتصدي للجوع ونقص الغذاء. وفي هذا الإطار، فإن دولة قطر قد تعهدت هذا العام بمبلغ حوالي 43 مليون دولار استجابة لمناشدة الأمين العام بتقديم مساعدات إلى الدول التي تعاني من المجاعة لأسباب منها النزاعات. وقد ساهمت بمبلغ 20 مليون دولار لصالح مبادرة تصدير الحبوب من أوكرانيا التي سعت إلى مساعدة الدول الإفريقية في الحصول على الصادرات الغذائية. وقد ساهمت بلادي أيضا بمبلغ 90 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي من أجل تلبية احتياجات الأمن الغذائي الحرجة في اليمن. هذا، ولا يخفى أنه في العديد من الحالات التي تبرز عندها الحاجة إلى المساعدات الطارئة، تُسارع دولة قطر إلى تقديم مئات الأطنان من المعونات الشاملة للمواد الغذائية عبر جسور جوية، كما تم ذلك على سبيل المثال في السودان هذا العام، وقبل ذلك في أفغانستان.

وتحرص دولة قطر على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان الأمن الغذائي ووضع حلول مستدامة. وقد أطلقت مبادرة لإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة، وهي آلية تهدف لسد الثغرات في مجال البحوث والاستراتيجيات والسياسات لتمكين الدول ذات الأراضي الجافة من تحقيق الأمن الغذائي والوقاية من الأزمات الغذائية.

وختاماً، نؤكد ضرورة على إيلاء الأولوية العاجلة لمعالجة التداعيات الإنسانية للنزاعات، ولا سيما ما يترتب عليها من تهديد للأمن الغذائي، وكما نؤكد أنه لا بديل عن التوافق والتعاون الدوليين لمعالجة هذه الجوانب الإنسانية وأسبابها الجذرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أرحب برئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وأتمنى لها كل النجاح.

كما أننا نطلب مزيداً من المساعدة التقنية والمالية لتعزيز مؤسساتنا وقدرتنا على إدارة الأزمات ومساعدتنا في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة تقضي إلى انتعاش اقتصادي. وتعمل حكومتنا بالفعل عن كثب مع الشركاء الدوليين والوكالات الإنسانية لكفالة التنفيذ السريع والفعال لتلك التدابير. ولذلك فإن إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027، الموقع في نيسان/أبريل الماضي بين حكومة هايتي ومنظومة الأمم المتحدة، يمثل رؤية واستراتيجية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي خلال السنوات الخمس المقبلة وخطوة بالغة الأهمية إلى الأمام في التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي. وعلى نفس المنوال، يجب علينا أيضاً أن نعالج مسألة العصابات الموجودة داخل البلد. وإذا أردنا أن نحرز تقدماً في هذا المجال، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم لنا دعماً قوياً لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في كفاحها ضد الجماعات المسلحة. وترحب حكومة هايتي ترحيباً حاراً، في ذلك الصدد، بعرض كينيا قيادة قوة متعددة الجنسيات لتقديم دعم فعال لموظفي إنفاذ القانون الهايتيين في كفاحهم ضد العصابات المسلحة، التي بلغ عنفها مستويات غير مسبوقة في أجزاء كثيرة من البلد، مما أعاق حركة الناس والسلع والحصول على الغذاء والماء. وقد أدت هذه الحالة إلى توقف العديد من الأنشطة الإنسانية مع تدهور احتياجات السكان. وما زلنا واثقين من أن أعضاء المجلس سيتمكنون من الإذن بسرعة بنشر هذه القوة المتعددة الجنسيات، التي تطلبها حكومة هايتي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، للمساعدة في إعادة إحلال السلام والأمن اللذين يحتاج إليهما البلد لتخفيف أزمة الغذاء الخطيرة في البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبيريا.

السيدة فينيه (ليبيريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنقل إلى مجلس الأمن تحيات حارة من الرئيس جورج مانه وياه، رئيس ليبيريا، وأطيب تمنياته للولايات المتحدة على رئاستها للمجلس لشهر آب/أغسطس. كما أشارك الوفود الأخرى في الإشادة بكم، السيد الرئيس، على تيسيركم مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات.

على سبيل المثال، أفادت اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن الأمن الغذائي في هايتي، أن 4,9 مليون شخص في البلد يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية طارئة للفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023. ويؤكد التقرير الأخير عن مخاطر الأمن الغذائي في البلدان المتضررة من النزاعات، الذي نشرته الأمانة العامة، أن ما يقرب من 5 ملايين شخص في هايتي يعانون حالياً الانعدام الحاد للأمن الغذائي، بمن في ذلك 1,8 مليون شخص يواجهون ظروفًا طارئة. لقد ثبت بشكل واضح أن انعدام الأمن الغذائي مرتبط ببيئة العنف العشوائي التي أوجدتها العصابات المسلحة. وبعبارة أخرى، يخلق العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة أثراً مدمراً على مجتمعاتنا، مما يعوق حصولها على الغذاء والخدمات الأساسية وسبل العيش.

وتقر حكومة هايتي إقراراً تاماً بحجم الأزمة الغذائية وخطورة الحالة. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالتغلب على هذا التحدي الكبير وبتنفيذ تدابير ملموسة للتخفيف من معاناة مواطنينا المتضررين من انعدام الأمن الغذائي. وتشمل جهودنا لتحقيق ذلك إعادة العمل ببرنامج المقاصف في المدارس الحكومية، وتنفيذ برنامج لإعانة العمال، بالتعاون مع النقابات، وذلك لمساعدتهم في تحمل تكاليف المعيشة المرتفعة. وما من شك في أن أزمة الغذاء في هايتي تستدعي استجابة عالمية تقوم على التضامن. ولكي يتسنى لنا أن نتصدى لانعدام الأمن الغذائي بفعالية أكبر، يجب علينا معالجة أسبابه الهيكلية والدورية. ولذلك ندعو الشركاء الدوليين إلى تكثيف دعمهم للإنتاج الوطني من خلال مواصلة تزويد المزارعين بالمساعدات التي يحتاجونها مثل المعدات الزراعية والبذور والأسمدة، والمساعدة في تعزيز التعاونيات الزراعية. وبالمثل، يكتسي بناء الهياكل الأساسية الزراعية وإصلاح قنوات الري أهمية بالغة لتعزيز الإنتاج الزراعي، الأمر الذي من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو خفض مستويات انعدام الأمن الغذائي والحد من البطالة في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تكثيف دعمه للتنفيذ السريع والفعال للبرامج الإنسانية الجارية.

الوسائل اللازمة للنمو السليم للحياة، ولا سيما الغذاء. وعلى الرغم من ذلك، يواجه أكثر من ربع بليون شخص حالياً مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويعتمدون على المساعدات في ما يقرب من ثلث الدول في جميع أنحاء العالم. إن الوضع الراهن يتطلب تعاوناً مسؤولاً متعدد الأطراف يؤدي إلى تضامن استباقي مع إخواننا وأخواتنا الذين يواجهون الجوع. وذلك يتطلب من جميع الدول أن تضع الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية فوق المصالح الحزبية وأن تمتنع عن معاملة المواد الغذائية على أنها مجرد سلع تمنح لمن يدفع أكثر. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يحث الكرسي الرسولي جميع الأطراف المعنية على العودة إلى الحوار فيما يتعلق بتجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لصالح جميع الذين يعتمدون على الواردات الغذائية. وكذلك ندعو إلى وضع حد للهجمات على وسائل النقل الضرورية لتوريد المنتجات الزراعية والأغذية وغيرها من الضروريات الأساسية ذات الأهمية الحاسمة لبقاء السكان المدنيين.

ثانياً، يشدد الكرسي الرسولي على ضرورة ضمان أن تتجنب الجزاءات الاقتصادية أي آثار سلبية محتملة على الأمن الغذائي المحلي والعالمي وتوزيع المعونة الإنسانية.

ثالثاً، يدعو الكرسي الرسولي جميع الدول إلى حماية دارنا المشتركة، التي خلقها الله وائتمنا عليها، واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ الذي يؤثر دماره، مثل الظواهر الجوية القاسية، على النظم الغذائية المحلية ويمكن أن يزيد من خطر النزاعات.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي التأكيد على ضرورة أن تعتمد جميع الدول نهجاً متكاملًا للأمن كوسيلة للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي العالمي، الذي يشكل إهانة خطيرة لكرامة الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الهند الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد رافيندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الإدلاء ببيان آخر لأننا مرة أخرى للأسف رأينا وفداً يسيء استخدام هذا المحفل

ونرحب بمناقشة اليوم، إذ أنه يساور ليبريا قلق بالغ إزاء الزيادة المفزعة في انعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات المسلحة والظروف المناخية القاسية. ونشير إلى أن انعدام الأمن الغذائي يشكل أيضاً تهديداً للسلام والأمن الوطنيين والدوليين، ولذلك نأمل أن تسلط مناقشة اليوم الضوء على المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات، وخاصة أنها تعزز تعاوناً جذرياً لتجنب أزمة إنسانية تلوح في الأفق. وفي ذلك الصدد، تدين حكومة ليبريا، بقيادة الرئيس وياه، بشدة استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب وتؤيد بكاملها البيان المشترك الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يدين هذا الاستخدام كسلاح. وتشيد ليبريا كذلك بالدور الهام الذي تؤديه مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في منع وقوع كارثة إنسانية، وتأسف لإنهاء روسيا للاتفاق، وتدعو البلدان ذات التفكير المماثل إلى أن تقول لا لاستخدام الغذاء كسلاح.

ويجب علينا أن نحترم، بوصفنا الأمم المتحدة، المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال ونعززها وندافع عنها في تقديم المساعدة الإنسانية وأن ننقيد بالبروتوكولات التي تحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب أو القتال. وتؤمن ليبريا إيماناً راسخاً بأنه يمكننا أن نبدأ، من خلال الشراكات المبتكرة والتعاون الجذري، في مواجهة تحديات المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات. ولذلك، فإن مناقشة اليوم هي لحظة حاسمة بالنسبة لنا لتقييم المرحلة التي بلغناها وما يلزم عمله لإحداث تأثير إيجابي على عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد الكرسي الرسولي الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، وهي مسألة أصبحت أكثر بروزاً بشكل مأساوي منذ تصاعد الحرب في أوكرانيا. وفي البداية، من المهم التذكير بأن لكل إنسان الحق في الحصول على

لا يتجزأ من الهند ولا هي شأن داخلي. إنها ليست من أراضي الهند. وقد قرر مجلس الأمن، في جميع قراراته بشأن هذا الموضوع، أن التصرف النهائي بشأن كشمير سيقدره شعبها من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد قبلت الهند ذلك القرار وهي ملزمة بالامتثال له وفقاً للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتظهر جميع خرائط الأمم المتحدة كشمير كإقليم متنازع عليه. وإن لم يكن لدى الهند ما تخفيه، فعليها أن تقبل بلجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة وأن توافق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تنص على إجراء استفتاء لتمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير. وإذا كانت لدى الهند أي شجاعة أخلاقية أو احترام للقانون الدولي، فعليها أيضاً أن تنهي حكم الإرهاب الذي تمارسه وأن تسحب قواتها وأن تترك الكشميريين يقررون مستقبلهم بحرية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة 19/30.

لتحويل انتباه المجلس عن موضوع الأمن الغذائي الهام. وللأسف، أظهر ذلك الوفد ميلاً ثابتاً إلى استغلال مختلف منابر الأمم المتحدة لتعزيز جدول أعماله. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن سيادة الهند وسلامتها الإقليمية غير قابلتين للتفاوض. ومع ذلك، فإننا نعتبر أيضاً أنه من غير الضروري الدخول في حجج أو مناقشات، لا سيما مع أولئك الذين يلجأون إلى الإرهاب لتحقيق أهدافهم غير القانونية. وبغية الاستفادة على أفضل وجه من وقت المجلس، أقترح أن يركز الوفد المعني على معالجة شؤونه الداخلية واستعادة النظام داخل حدوده بدلاً من الانغماس في ادعاءات تافهة عن بلدي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلبت ممثلة باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة.

السيدة إعجاز (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الهند.

إن أكبر كذبة تستمر الهند في تكرارها هي أن كشمير جزء من الهند. ويود وفد بلدي أن يذكر الهند بأن كشمير لا هي بما يسمى جزء